التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

(دراسة ميدانية)

إعداد الطالب

محفوظ (محمد علي) محفوظ خويره

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 31/ 5/ 2004م وأجيزت

أعضاء اللجنة		التوقيع
1. د. هشام جبر	مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. حسن السفاريني	ممتحناً داخلياً	.....
3. د. أنيس الحجة	ممتحناً خارجياً	.....

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

An-Najah National University
Faculty of Higher Studies

Tax Planning In companies Listed In The Palestine Securities Exchange (Comparative Study)

Prepared By
Mahfouz (Mohammed Ali) Mahfouz Khwayreh

جميع حقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

Supervised By
Dr.Hisham Jabr

Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Taxation Disputes, Faculty of Graduate Studies, at An-Najah National University. Nablus, Palestine

2004

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

(دراسة ميدانية)

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

إعداد
محفوظ (محمد علي) محفوظ خويره

إشراف
د.هشام جبر

قدمت هذه الأطروحة إستكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٠٠٤

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

(دراسة ميدانية)

إعداد الطالب

محفوظ (محمد علي) محفوظ خويره

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ ٣١ / ٥ / 2004م وأجيزت.

أعضاء اللجنة		التوقيع
١. د. هشام جبر	مشرفاً ورئيساً	.....

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢. د. حسن السفاريني ممتحناً داخلياً .....

٣. د. أنيس الحجة ممتحناً خارجياً .....

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإهداء

- إلى معلم البشرية سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وأصحابه الكرام.
- إلى روح شيخ الإنتفاضة الشيخ الشهيد أحمد ياسين وإخوانه الشهداء.
- إلى والدي العزيز أطال الله في عمره ، إلى روح والدتي رحمها الله .
- إلى زوجتي العزيزة حفظها الله .
- إلى كل شمعة تحرق نفسها لتضيء درب الآخرين ... إلى أهلي وإخواني الذين لم يبخلوا علي بالمساعدة والدعم .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

شكر وتقدير

أتقدم بعظيم الشكر والإمتنان إلى الذين ساهموا بجهودهم في مساعدتي على إخراج رسالتي هذه إلى حيز النور، وأخص بالذكر أستاذي الفاضل الدكتور هشام جبر المشرف على الرسالة الذي ساعد على تحديد محاورها، وأنار بفكره جميع جوانبها، وأغناها بموفور علمه.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للسادة أعضاء لجنة المناقشة:
الدكتور حسن السفاريني و الدكتور أنيس الحجة ، لمراجعتهم الدقيقة لجميع جوانب الرسالة، ولما قدموه من ملاحظات وتوجيهات قيمة .

كما أتقدم بالشكر والتقدير للعاملين في سوق فلسطين للأوراق المالية، خاصة الزملاء الذين قدموا لنا البيانات والمعلومات اللازمة في إخراج هذه الدراسة إلى حيز الوجود.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الباحث

محفوظ خويره

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
قائمة المحتويات	هـ
قائمة الجداول	ح
قائمة الملاحق	و
ملخص الدراسة	ل
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	١
١. المقدمة	٢
٢. مشكلة الدراسة	٣
٣. أهداف الدراسة	٣
٤. أهمية الدراسة	٤
٥. فرضيات الدراسة	٦
٦. متغيرات الدراسة	٩
٧. منهجية الدراسة	١٠
٨. محددات الدراسة	١١
٩. مصطلحات الدراسة	١١
الفصل الثاني: الضريبة والتخطيط الضريبي	١٣
الجزء الأول: لمحة عامة	١٤
١. تعريف الضريبة	١٤
٢. أهداف الضرائب	١٤
٣. خصائص الضريبة	١٦
٤. القواعد والمبادئ الأسياسية في الضرائب	١٨
الجزء الثاني : ضريبة الدخل في فلسطين	١٨
١. لمحة تاريخية عن ضريبة الدخل في فلسطين	١٨

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢. ضريبة الدخل وخصائصها كما هي في قانون ضريبة الدخل	٢٠
الموضوع	**الصفحة**
٣. أهداف النظام الضريبي الفلسطيني	٢٢
٤. القواعد التي تحكم سريان الضريبة في فلسطين	٢٤
الجزء الثالث : التخطيط الضريبي	٢٦
١. مفهوم التخطيط	٢٦
٢. تعريف التخطيط الضريبي	٢٦
٣. أهمية التخطيط الضريبي ومزاياه	٢٨
٤. الفرق بين التخطيط الضريبي (التجنب الضريبي) والتهرب الضريبي.	٣٠
٥. الدراسات السابقة	٣٤
الفصل الثالث: سوق فلسطين للأوراق المالية والتخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في السوق	٤٣
أولاً : مقدمة عن الأسواق المالية	٤٤
١. تعريف الأسواق الماليه وأنواعها	٤٤
٢. أهمية الأسواق المالية ودورها في تنمية الإقتصاد	٤٦
ثانياً : لمحة عامة عن سوق فلسطين للأوراق المالية	٤٩
١. نشأة سوق فلسطين للأوراق المالية	٤٩
٢. أهداف سوق فلسطين للأوراق المالية	٥١
٣. هيكلية سوق فلسطين للأوراق المالية	٥٢
٤. التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية	٥٧
٥. الإطار القانوني لسوق فلسطين للأوراق المالية	٦٣
٦. الأداء والإنجاز والتحديات لسوق فلسطين للأوراق المالية	٦٧
ثالثاً:التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية	٧٠
١. التخطيط الضريبي من خلال إستفادة الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية من المزايا التي منحها قانون ضريبة الدخل .	٧٠
٢. التخطيط الضريبي من خلال إستفادة الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية من المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الإستثمار	٨٣
٣. التخطيط الضريبي من خلال ممارسة الشركات المدرجة في سوق فلسطين	٨٩

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

للأوراق المالية إجراءات مالية وإدارية ومحاسبية	
الموضوع	**الصفحة**
الفصل الرابع: نتائج الدراسة والتحليل الإحصائي	٩٥
١. وصف العينة	٩٦
– مجتمع وعينة الدراسة	٩٦
– متغيرات الدراسة	٩٧
– إجراءات الدراسة	٩٩
– نتائج الدراسة	١٠٤
– فرضيات الدراسة	١٠٩
– مناقشة فرضيات الدراسة	١١٣
الفصل الخامس: الخلاصة والتوصيات	١٤٠
١. الخلاصة	١٤١
٢. التوصيات	١٤٩
– قائمة المصادر و المراجع	١٥١
–الملاحق	١٥٦
–الملخص باللغة الإنجليزية	B

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم ١	يبين توزيع مفردات العينة.	٩٦
جدول رقم ٢	يبين توزيع مفردات العينة حسب الجهة.	٩٨
جدول رقم ٣	يبين توزيع مفردات العينة حسب نوع الشركة.	٩٨
جدول رقم ٤	يبين توزيع مفردات العينة حسب المؤهل العلمي.	٩٨
جدول رقم ٥	يبين توزيع مفردات العينة حسب الطرف الذي يتابع الشؤون الضريبية.	٩٩
جدول رقم ٦	يمثل الأوساط الحسابية، والإنحرافات المعيارية للإجابات على بنود الإستبانة الخاصة بمدى استفادة الشركة من المزايا التي يمنحها قانون ضريبة الدخل .	١٠١
جدول رقم ٧	يمثل الأوساط الحسابية، والإنحرافات المعيارية للإجابات على بنود الإستبانة الخاصة بمدى استفادة الشركة من المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار .	١٠٢
جدول رقم ٨	يمثل الأوساط الحسابية، والإنحرافات المعيارية للإجابات على بنود الإستبانة الخاصة بمدى استفادة الشركة لإجراءات مالية وإدارية ومحاسبية	١٠٣
جدول رقم ٩	إختبار التباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغير الجهة من حيث مدى التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية	١١٣
جدول رقم ١٠	إختبار التباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغير قطاع الشركة من حيث مدى التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.	١١٤
جدول رقم ١١	إختبار التباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغير المؤهل العلمي من حيث مدى التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.	١١٦
جدول رقم ١٢	إختبارالتباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغير الطرف الذي يتابع الشؤون الضريبية من حيث مدى التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.	١١٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم ١٣	إختبار التباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغير الجهة من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل.	١١٨
جدول رقم ١٤	إختبار التباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغير قطاع الشركة من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل.	١٢٠
جدول رقم ١٥	إختبار التباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغير المؤهل العلمي من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل.	١٢١
جدول رقم ١٦	إختبارالتباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغير الطرف الذي يتابع الشؤون الضريبية من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل.	١٢٢
جدول رقم ١٧	يمثل الجدول التقاطعي ما بين المتغيرين من إلتزام وممارسة الشركة المدرجة للمزايا التي يمنحها قانون ضريبة الدخل وأثره على عدم تخفيض العبء الضريبي عليها.	١٢٤
جدول رقم ١٨	إختبار كاي تربيع (x^2) من حيث التزام وممارسة الشركة المدرجة بالمزايا العامة التي منحها قانون ضريبة الدخل يقلل من العبء الضريبي.	١٢٤
جدول رقم ١٩	إختبار التباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغير الجهة من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون تشجيع الإستثمار.	١٢٥
جدول رقم ٢٠	إختبار التباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغير قطاع الشركة من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون تشجيع الإستثمار.	١٢٧
جدول رقم ٢١	إختبار التباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغير المؤهل العلمي من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون تشجيع الإستثمار.	١٢٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم ٢٢	إختبار التباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغير الطرف الذي يتابع الشؤون الضريبية من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون تشجيع الإستثمار.	١٢٩
جدول رقم ٢٣	يمثل الجدول التقاطعي ما بين المتغيرين من إلتزام وممارسة الشركة المدرجة للمزايا التي يمنحها قانون تشجيع الإستثمار وأثره على تخفيض العبء الضريبي عليها.	١٣١
جدول رقم ٢٤	اختبار كاي تربيع(x^2) من حيث إلتزام وممارسة الشركة المدرجة بالمزايا العامة التي منحها قانون تشجيع الإستثمار يقلل من العبء الضريبي	١٣٢
جدول رقم ٢٥	إختبار التباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغير الجهة من حيث مدى ممارسة الشركة للإجراءات المالية والإدارية والمحاسبية	١٣٣
جدول رقم ٢٦	إختبار التباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغير قطاع الشركة من حيث مدى ممارسة الشركة للإجراءات المالية والإدارية والمحاسبية	١٣٤
جدول رقم ٢٧	إختبار التباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغير المؤهل العلمي من حيث مدى ممارسة الشركة للإجراءات المالية والإدارية والمحاسبية	١٣٥
جدول رقم ٢٨	إختبار التباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغير الطرف الذي يتابع الشؤون الضريبية من حيث مدى ممارسة الشركة للإجراءات المالية والإدارية والمحاسبية	١٣٧
جدول رقم ٢٩	يمثل الجدول التقاطعي ما بين المتغيرين من إلتزام وممارسة الشركة المدرجة إجراءات أدارية ومالية وأثره على تخفيض العبء الضريبي عليها	١٣٨
جدول رقم ٣٠	اختبار كاي تربيع(x^2) من حيث إلتزام وممارسة الشركة إجراءات إدارية ومالية ومحاسبية حسب القوانين المعمول بها يقلل من العبء الضريبي	١٣٩

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
ملحق رقم ١	إستبانه الدراسة	157
ملحق رقم ٢	الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية	١٦١
ملحق رقم ٣	إحصائيات مقارنة نشاط التداول للأعوام ١٩٩٧ – ٢٠٠٣	١٦٢

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة
في سوق فلسطين للأوراق المالية
(دراسة ميدانية)

إعداد
محفوظ (محمد علي) محفوظ خويره
إشراف
د.هشام جبر

الملخص

إهتمت هذه الدراسة بمدى إستخدام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية للتخطيط الضريبي، وعناصره المختلفة، في سبيل تخفيض أعبائها الضريبية بالطرق القانونية ،من خلال عناصره الآتية:

١. التخطيط الضريبي، من خلال إستفادة الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، من المزايا التي منحها قانون ضريبة الدخل .

٢. التخطيط الضريبي، من خلال إستفادة الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، من المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الإستثمار .

٣. التخطيط الضريبي، من خلال ممارسة الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، إجراءات مالية وإدارية ومحاسبية .

كما إهتمت الدراسة بقياس العلاقة بين العبء الضريبي لتلك الشركات والتخطيط الضريبي لها من خلال عناصر التخطيط الضريبي المختلفة، بالإضافة الى قياس الإختلاف في متوسطات استخدام التخطيط الضريبي، بين الإجزاء الثلاثة السابقة ،والمقارنة بينها، وذلك بالتركيز على قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لعام ١٩٦٤، وقانون تشجيع الإستثمار رقم (١) لعام ١٩٩٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولتحقيق هذه الغاية، قام الباحث بتصميم إستبانة تتالف من (٣٤) سؤالًا وتوزيعها على عينة الدراسة، التي شملت (٢٤) شركة مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، و(١٢) مكتب تدقيق، و(١٠) مأموري ضرائب .

وتوصل الباحث الى النتائج التالية :

أولاً :مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل :

حيث تبين أن هناك موافقة جيدة وقناعة لدى عينة الدراسة، بأن الشركات تسعى للإستفادة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل، حيث كان المتوسط الحسابي (٣,٨٢) . كماتضح وجود علاقة قوية جدا بين مدى التزام وممارسة الشركة المدرجة بالمزايا العامة التي منحها قانون ضريبة الدخل، وتخفيض العبء الضريبي .

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ثانياً: مدى إستفادة الشركة من المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الإستثمار :

حيث يميل أفراد العينة الى الموافقة بأن الشركات تستفيد إستفادة ليست كبيرة من المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار . حيث كان المتوسط الحسابي (٣,٥٥) .

ثالثا: مدى ممارسة الشركة لإجراءات مالية وإدارية ومحاسبية :

حيث يميل أفراد العينة الى الموافقة على إعتبار ان الشركة تهتم وتمارس إجراءات مالية وإدارية ومحاسبية ،حيث كان الوسط الحسابي (٣,٧٦)، وبالتالي يقل العبء الضريبي على الشركات التي تلتزم وتمارس إجراءات إدارية ومالية ومحاسبية حسب القانون المعمول به .

كما خلصت الدراسة الى الكثير من التوصيات التي تفيد الشركات المدرجة في السوق المالي بشكل خاص والشركات المساهمة العامة بشكل عام، من أجل تخفيض أعبائها الضريبية بالطرق القانونية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١. المقدمة

٢. مشكلة الدراسة

٣. أهداف الدراسة

٤. أهمية الدراسة

٥. فرضيات الدراسة

٦. متغيرات الدراسة

٧. منهجية الدراسة

٨. محددات الدراسة

٩. مصطلحات الدراسة

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الأول

١ – المقدمة:

تهدف كل شركة إلى زيادة القيمة السوقية لها وتدعيم مركزها المالي، وذلك عن طريق زيادة إيراداتها، وضبط نفقاتها، والعمل على توجيه استثماراتها نحو أفضل الأوجه الإستثمارية المتاحة التي تضمن الزيادة في الربح ودعم المركز المالي للشركة، وينظر إلى القرارات الإستثمارية والمالية المتعلقة بسير أعمال الشركة على أنها اللبنة الأساسية في تحقيق هدف أية شركة تجارية، وهو تحقيق الربح و النمو والإستمرارية، وتؤثر القرارات سواء كانت إستثمارية أم مالية أم محاسبية، على مستوى الربح الضريبي للشركة، الذي ينعكس على المبالغ الضريبية التي يجب على الشركة أن تدفعها إلى السلطات الضريبية. لذلك فان الإدارة الفعالة والسليمة هي تلك التي تضع نصب أعينها اتخاذ القرارات التي تؤدي إلى تخفيض العبء الضريبي إلى أقل قدر ممكن، أو تأجيل دفعه قدر المستطاع، مما يؤدي إلى زيادة ثروة الملاك وتدعيم المركز المالي للشركة.

مركز ايداع الرسائل الجامعية

وتهتم كافة القطاعات الإقتصادية وبخاصة القطاعات التي تهدف إلى الربح بالضرائب، فإدارة الشركة الكفؤة تقوم بإدارة جميع أموالها، بصورة تحقق لها أعلى عائد ومردود، حيث ينظر إلى ضريبة الدخل المفروضة على هذه الشركات بأنها عبء ضريبي يتم إقتطاعه من إيرادات تلك الشركات، وتعمل على حرمانها من الإستفادة من ذلك الجزء المقتطع إستهلاكاً أو إستثماراً. لذلك ينظر إلى ترتيب الأمور المالية للشركة ومعالجتها بطرق تؤدي إلى تخفيض ذلك العبء على أنه من الممارسات الطبيعية للشركة. حيث أنه إذا كانت قوانين الضرائب تنص على دفع الضريبة تحت شروط معينة، فان الشركة التي تعمل على تجنب هذه الشروط لا تقترف عملاً مخالقاً للقانون.

هناك أساليب وطرق غير مشروعة يتم إتباعها من أجل تقليل مبلغ الإلتزام الضريبي، تعتمد على إخفاء بعض مصادر الدخل، أو إجراء بعض القيود الصورية والوهمية و غيرها من

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الممارسات بغرض التهرب من الضريبة، والتي لا يجيزها القانون وهو ما يعرف بالتهرب الضريبي، و تعرض من يمارسه في حال إكتشافه إلى عقوبات وغرامات مختلفة. وسيتم لاحقاً إلقاء الضوء على أوجه الخلاف بين التخطيط الضريبي الذي لا يخالف نصوص القانون، والتهرب الضريبي الذي يعاقب عليه القانون.

ومن الجدير ذكره أن عملية التخطيط الضريبي لا تعني بالضرورة عدم دفع الضريبة أو العمل على تخفيضها بصورة مباشرة، فقد تكون عملية التخطيط من خلال إنقاص القيمة الحقيقية للضريبة، وذلك عن طريق التأخير في دفعها، والإستفادة من القيمة الزمنية للنقود مثل تقسيط الضريبة المستحقة، أو تأجيل دفعها عن طريق التعجيل في إطفاء بعض المصاريف، ما أمكن، وفقاً لأحكام القانون.

٢- مشكلة الدراسة:

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التعرف على مدى إستخدام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية عناصر و جوانب التخطيط الضريبي، من خلال قانون ضريبة الدخل، و قانون تشجيع الإستثمار، و المزايا العامة التي منحهما هذان القانونان، ومدى ممارسة تلك الشركات لإجراءات إدارية ومالية ومحاسبية مختلفة كأسلوب لتخفيض العبء الضريبي عليها.

٣- أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف الدراسة بما يلي:

١) قياس مدى ممارسة الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لعملية التخطيط لشؤونها الضريبية، باعتبارها السبيل الوحيد إلى تخفيض العبء الضريبي لتلك الشركات بالطرق القانونية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢) بيان أثر وجود أو عدم وجود طرف مختص بالشؤون الضريبية في الشركة.

٣) قياس مدى إستغلال الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية للنصوص القانونية السارية المفعول، والتي تساعدها في تنفيذ عملية التخطيط الضريبي.

٤) قياس مدى ممارسة الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لإجراءات إدارية ومالية ومحاسبية مختلفة، تساعدها في تنفيذ عملية التخطيط الضريبي.

٥) إلقاء الضوء على أوجه الإختلاف ما بين التخطيط الضريبي والتهرب الضريبي الذي يعاقب عليه القانون.

٦) تقديم التوصيات اللازمة التي يمكن أن تساعد الشركات بشكل عام، والشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بشكل خاص، في تنفيذ عملية التخطيط الضريبي لتخفيض أعبائها الضريبية.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

٤- أهمية الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الحديثة، والتي تبحث لأول مرة موضوع التخطيط الضريبي في فلسطين بشكل عام، وفي الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بشكل خاص، حيث ركزت هذه الدراسة على أخذ موضوع التخطيط الضريبي بشكل شامل ومبسط في نفس الوقت.

إن المبالغ المدفوعة لضريبة الدخل هي من أهم الأعباء التي تتكبدها الشركات بصورة عامة، والشركات المساهمة العامة بصورة خاصة. حيث يؤثر ذلك على حقوق المساهمين بصورة مباشرة، بل أن ضريبة الدخل تؤثر في حقوق المساهمين من خلال صافي الربح بعد الضرائب، فلا يمكن نقل هذا العبء إلى جهات أخرى كما هو معروف في ضريبة المبيعات وغيرها من الضرائب.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعليه، فعلى إدارة تلك الشركات أن تعمل على إدارة ذلك العبء بصورة كفؤة، وأن تعمل على الإستفادة من أية حوافز أو منافذ قانونية من شأنها تخفيض هذا العبء، لأقل مبلغ ممكن، دون إرتكاب لأية مخالفة قانونية، ويتمثل تقليل العبء الضريبي للشركة من خلال توجيه الإستثمارات إلى مجالات معفاة من ضريبة الدخل، بموجب مواد قانون ضريبة الدخل أو قانون تشجيع الإستثمار، وكذلك الدفع المبكر للضريبة أو تقسيط مبلغ الضريبة للإستفادة من القيمة الزمنية للنقود. وذلك من خلال إستخدام إجراءات إدارية ومالية ومحاسبية مختلفة. كما يمكن تخفيض العبء الضريبي للشركة من خلال حرص الشركة على المحافظة على أصول الشركة وصيانتها، مما يحقق دعم المركز المالي للشركة.

ومن الجدير ذكره أن الهدف الطويل الأجل لأي شركة لا يتمثل في الحصول على أرباح في الأجل القصير، وإنما يتجلى هدفها طويل الأجل في تحقيق البقاء والإستقرار عن طريق زيادة قيمة الشركة. وبالتالي العمل على تعظيم ثروة الملاك في الأجل الطويل، ففي حالة تحقيق الشركة لأرباح عالية على حساب التخفيض من مصاريف الصيانة المهمة للمحافظة على الأصل، والإخلال في نسبة إستهلاك الأصول المتعارف عليها، فان ذلك يؤدي إلى تضخيم أصول الشركة دفتريا ودفع مبالغ مرتفعة لدائرة الضريبة وعمل توزيعات أرباح نقدية لا تتوافق مع واقع الشركة الحقيقي، وهذا بدوره يؤدي إلى تآكل رأس المال.

لذلك فان كل شركة ترغب في الإستفادة من مختلف أنشطة التخطيط الضريبي، أن تعمل على إستيعاب مختلف مواد قانون ضريبة الدخل، وقانون تشجيع الإستثمار، والسعي لتقليل مبالغ إلتزاماتها الضريبية وأن تكون في نفس الوقت عامله وفقاً للقانون.

ويمكن تلخيص أهمية هذه الدراسة بما يلي:

١) تكمن أهمية الدراسة، في إمكانية توعية إدارة الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بأهمية التخطيط الضريبي من جميع جوانبه وعناصره، وانعكاس ذلك على تدعيم المركز المالي للشركة، وزيادة القيمة السوقية لأسهمها في السوق المالي، وأن تحذو

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الشركات المساهمة العامة الأخرى حذوها لأهمية استخدام التخطيط الضريبي في مثل تلك الشركات.

٢) بيان الفائدة المتوخاة من ضرورة الاهتمام بقوانين ضريبة الدخل، وتشجيع الاستثمار، واستغلال جميع المزايا التي تمنحها هذه القوانين.

٣) يتوقع من خلال النتائج التي سوف تتوصل إليها هذه الدراسة، إفادة المعنيين في موضوع التخطيط الضريبي على مستوى الشركات المدرجة في السوق المالي بشكل خاص، وغيرهم من المعنيين بعملية التخطيط الضريبي بشكل عام، والتعرف على كيفية الإستخدام الأمثل للتخطيط الضريبي من قبل إدارة هذه الشركات، وآثار تطبيق وانعكاس ذلك إيجاباً على تدعيم المركز المالي للشركة في المستقبل، وتحقيق البقاء، والنمو، وتعظيم ثروة الملاك، وزيادة القيمة السوقية لأسهمها في السوق المالي.

٤) إن قلة الدراسات التي بحثت في موضوع التخطيط الضريبي على مستوى فلسطين، كان الحافز وراء هذا الموضوع وإعطائه المزيد من العناية و الإهتمام اللازمين، وكذلك لتوجيه الباحثين والدارسين إلى تطوير هذا الموضوع بمزيد من العمق والبحث والدراسة.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

٥) ومما يعطي الدراسة أهمية مميزة، أنها تأتى في وقت تشهد فيه سوق فلسطين للأوراق المالية تغييرات هادفة، كإصدار قانون الأوراق المالية، وقانون هيئة الأوراق المالية، وقوانين أخرى ذات صلة بموضوع الدراسة بطريقة أو بأخرى، لجعلها أكثر قدرة في تعاملها مع التحديات التي تواجهها بشكل يضمن لها الصمود والاستمرارية في خدمة الاقتصاد الفلسطيني.

٥- فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية: الفرضيات العامة للأجزاء الثلاثة:

(مدى التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) من حيث التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، تعزى إلى متغير الجهة.

٢- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) من حيث مدى التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، تعزى إلى متغير قطاع الشركة.

٣- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) من حيث مدى التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

٤- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) من حيث مدى التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، تعزى إلى متغير الطرف الذي يتابع الشؤون الضريبية.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

فرضيات الجزء الأول: مدى إستفادة الشركة من المزايا التي يمنحها قانون ضريبة الدخل:

١- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة، الدخل تعزى إلى متغير الجهة.

٢- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل، تعزى إلى متغير قطاع الشركة.

٣- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل، تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل، تعزى إلى متغير الطرف الذي يتابع الشؤون الضريبية.

٥- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) من حيث أن إلتزام وممارسة الشركة المدرجة بالمزايا العامة التي منحها قانون ضريبة الدخل يقلل من العبء الضريبي.

فرضيات الجزء الثاني: مدى إستفادة الشركة من المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار:

١- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الإستثمار، تعزى إلى متغير الجهة.

٢- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الإستثمار، تعزى إلى متغير قطاع الشركة.

٣- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) من حيث مدى استفادة الشركة من المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الإستثمار، تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

٤- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الإستثمار، تعزى إلى متغير الطرف الذي يتابع الشؤون الضريبية.

٥- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) من حيث أن إلتزام وممارسة الشركة المدرجة بالمزايا العامة التي منحها قانون تشجيع الإستثمار يقلل من العبء الضريبي.

فرضيات الجزء الثالث: مدى ممارسة الشركة لإجرءات مالية وإدارية ومحاسبية:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) من حيث مدى ممارسة الشركة للإجراءات المالية والإدارية والمحاسبية، تعزى إلى متغير الجهة.

٢- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية(٠,٠٥) من حيث مدى ممارسة الشركة للإجراءات المالية والإدارية والمحاسبية، تعزى إلى متغير قطاع الشركة.

٣- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) من حيث مدى ممارسة الشركة للإجراءات المالية والإدارية والمحاسبية، تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

٤- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) من حيث مدى ممارسة الشركة للإجراءات المالية والإدارية والمحاسبية، تعزى إلى متغير الطرف الذي يتابع الشؤون الضريبية.

٥- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) من حيث أن إلتزام و ممارسة الشركة إجراءات إدارية ومالية ومحاسبية حسب القوانين المعمول بها يقلل من العبء الضريبي.

مركز ايداع الرسائل الجامعية

٦- متغيرات الدراسة:

١) **المتغيرات المستقلة:** وتشتمل على:

أ- بيانات عن القائم بملء الإستبانة

١- الجهة

ب- خاص بالشركات

٢- قطاع الشركة

٣- المؤهل العلمي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤- طبيعة الطرف الذي يتابع الشؤون الضريبية.

٢) **المتغيرات التابعة:** وتشتمل على:

١- مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل.

٢- مدى إستفادة الشركة من المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الإستثمار.

٣- مدى ممارسة الشركة لإجراءات مالية وإدارية ومحاسبية.

٧- منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة المتمثلة في التعرف على مدى إستخدام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لعناصر التخطيط الضريبي المختلفة، كأسلوب قانوني من أجل تخفيض العبء الضريبي، فقد قام الباحث بعرض منهجية البحث على النحو الآتي:

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

١) **مصادر جمع البيانات:**

أ. المصادر الثانوية : وتشمل دراسة موضوع التخطيط الضريبي من الكتب و المراجع و الدوريات و الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع.

ب. المصادر الأولية : وتشمل تصميم إستبانه تم توزيعها على مفردات عينة الدراسة وهي (الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)، مكاتب تدقيق حسابات ومأموري ضرائب في مدينة نابلس، وجمع البيانات، وتحليلها، والخروج بنتائج وتوصيات مناسبة.

٢) **مجتمع الدراسة:**

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة في سوق فلسطين، ومكاتب تدقيق حسابات حسابات، ومأموري ضرائب وقد تم إختيار عينة عشوائية مكونة من: (الشركات المدرجة في

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

سوق فلسطين للأوراق المالية وعددها (٢٦)، مكاتب تدقيق حسابات وعددهم (٢٢) ومأموري ضرائب وعددهم (١٤)، ثم توزيع الإستبانة بعد تجهيزها على الشركات وبخاصة على المستويات الإدارية العليا أو على الدوائر المتخصصة في معالجة الشؤون الضريبية أو الأشخاص المعنيين بتمثيل الشركة أمام دائرة ضريبة الدخل لكل شركة ومكاتب تدقيق حسابات، ومأموري ضرائب.

٣) أساليب تحليل البيانات:

استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية:

أ. الإحصاء الوصفي: وذلك باستخدام التحليل التكراري، والإنحرافات والوسط الحسابي، ومتوسط الإجابة لكل سؤال من أسئلة الإستبانة، ولكل متغير من متغيرات الدراسة ولجميع المتغيرات، وأية إضافات جديدة مهمة يراها الباحث مفيدة في إثراء الدراسة.

ب. الإحصاء التحليلي: وذلك باستخدام برنامج المجموعة الإحصائية SPSS لتحليل البيانات واستخلاص النتائج، وكذلك تحليل الثبات Reliability Analysis لإستبانة الدراسة، وإجراء تحليل التباين ANOVA ، وأية برامج أخرى خاصة بالتحليل تتوافر في هذا المجال.

٨- محددات الدراسة:

نظرا للظروف التي تمر بها المناطق الفلسطينية فقد إقتصرت هذه الدراسة على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، ومكاتب تدقيق حسابات، ومأموري ضرائب في مدينة نابلس. واعتمدت هذه الدراسة على قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٩٦٤م المعمول به في الدوائر الضريبية وعلى قانون تشجيع الإستثمار رقم (١) لسنة ١٩٩٨م فيما يتعلق بالنصوص ذات الصلة.

٩- مصطلحات الدراسة:

يكون للكلمات والألفاظ والمفردات التالية الواردة في الدراسة المعاني المخصصة التالية، إلا إذا دلت قرينة على غير ذلك.

القانون : قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤.

المادة : مواد القانون.

المكلف : كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بدفع الضريبة.

الضريبة : ضريبة الدخل المفروضة بمقتضى أحكام هذا القانون.

الشركة : أية شركة مساهمة عامة مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية .

قانون تشجيع الإستثمار : قانون تشجيع الإستثمار رقم (١) لسنة ١٩٩٨م.

التخطيط الضريبي : تخفيض الإلتزام الضريبي بالطرق القانونية.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع رسائل الجامعية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثاني

الضرائب والتخطيط الضريبي

الجزء الأول: لمحة عامة

الجزء الثاني: ضريبة الدخل في فلسطين

الجزء الثالث: التخطيط الضريبي

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثاني

الجزء الأول: لمحة عامة

أولاً: تعريف الضريبة:

تعددت تعاريف الضريبة ونذكر أهم هذه التعاريف:

١) "الضريبة هي مبلغ من المال تفرضه الدولة وتجبيه من المكلفين بصورة جبرية، ونهائية، ودون مقابل في سبيل تغطية النفقات العمومية" (عواضه، ١٩٨١، ص٣٩٨).

٢) "الضريبة هي عبارة عن إقتطاع جبري تفرضها الدولة على الأشخاص الطبيعيين والإعتباريين بدون مقابل بغرض تغطية أعبائها العامة وبما يحقق أهدافها الإقتصادية و الإجتماعية والسياسية" (خريوش، ٢٠٠٠، ص٤٦).

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

٣) "الضريبة تعرف بأنها مبالغ نقدية تدفع إجبارياً من قبل الأفراد إلى حكوماتهم بصورة دورية بهدف تمويل خدماتها، وتنفيذ سياستها الإقتصادية، والإجتماعية، كما هي محددة وفقاً للقوانين والأسس، والقواعد، والمعدلات المقررة لذلك، بدون تلقي مقابل مباشر" (صبري، ١٩٩٨، ص ٧).

ثانيًا: أهداف الضرائب:

تلعب الضرائب دوراً مهماً في الإقتصاد فهي تمثل أحد أركان السياسة المالية للدولة والتي تستخدمها في توجيه الإقتصاد والتحكم به، **وللضرائب أهداف تتلخص بما يلي:** (ابو يحيى، ١٩٩٦، ص ٢٢).

١) **وفرة التحصيل:** فيعتبر هذا الهدف من أقدم وأهم هذه الأهداف، نظراً لما يمثله هذا الهدف من مصدر تمويل لنفقات الدولة المتكررة وغير المتكررة، فمع نمو المجتمع وتوسعه،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إزدادت الحاجة إلى الكثير من المشاريع اللازمة لذلك المجتمع من قبل الدولة والتي يطلق عليها السلع العامة، مثل الدفاع، والأمن، والتعليم، والصحة، وغيرها من المشاريع. ومن هذا المنطلق، يبرز الدور المهم للضرائب كإحدى الوسائل لتمويل تلك النفقات، حيث وأنه كلما إزدادت أعباء الدولة المالية، إنعكس ذلك على الطلب على الضرائب، وذلك إما عن طريق زيادة نسبتها أو توسيع قاعدتها.

٢) **وسيلة للإستقرار مستويات الأسعار:** تعتبر الضرائب من الوسائل المهمة في تحقيق الإستقرار في مستوى الأسعار، فإذا كان الإقتصاد يعمل عند مستوى التوظيف الكامل، فانه مع زيادة الطلب، سيؤدي ذلك بالضرورة لرفع مستويات الأسعار. وبالتالي يحدث تضخما في الأسعار، وهنا تقوم الدولة بالتدخل بفرض الضرائب أو زيادة نسبتها، وبذلك تقوم بامتصاص القوة الشرائية وتخفض الطلب، ومن ثم تحقيق التوازن في الأسعار، والعكس صحيح في حالة تخفيض مقدار الضرائب للعمل على رفع الطلب والحد من تدني مستوى الأسعار.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

٣) **وسيلة لتحقيق التنمية الإقتصادية وتوجيه الإقتصاد:** يمكن للدولة أن تشجع الإستثمار في مجالات معينة، وأن تقلل الإستثمار في مجالات أخرى عن طريق الضرائب، ففي حالة رغبة الدولة في تشجيع قطاع معين تقوم بإعفائه من الضرائب مقارنة بقطاعات أخرى مفروض عليها ضرائب. وبالتالي العمل على توجيه الإقتصاد للعمل في ذلك المجال، وتحقيق التنمية في المجال الإقتصادي الذي تراه الدولة مناسبا. كما يمكن أن تفرض الضرائب للحد من الإستهلاك وتشجيع الإدخار وبخاصة في الدول النامية، والعمل على توجيه تلك المدخرات إلى الإستثمار. كما أنه عن طريق الضرائب، يمكن للدولة أن تختار السياسة الضريبية الحكيمة التي تعمل على تشجيع الإدخار والإستثمار في المجالات التي تخدم الإقتصاد بشكل عام.

٤) **وسيلة لإعادة توزيع الثروة:** إن هذا الهدف يعتبر هدفا إجتماعيا خلافاً للأهداف السابقة التي تعتبر أهدافاً إقتصادية، ويتم تحقيق هذا الهدف عن طريق زيادة الأعباء الضريبية على ذوي الدخول المرتفعة، وتخفيض الأعباء الضريبية على ذوي الدخول المنخفضة،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وذلك عن طريق فرض ضرائب تصاعدية، فتــزداد الضــريبة كلمــا إزدادت الــدخول، وبالتالي تعمل على تقليل الفوارق في الدخول الصافية بين أفراد المجتمع والحد من ظهور ظواهر إجتماعية غير مرغوب بها.

ثالثًا: خصائص الضريبة:

للضريبة خصائص عدة من أهمها: (صبري، ١٩٩٨، ص ٧)

١) **إجبارية:** حيث تحصل الضريبة بصورة إجبارية، مع مراعاة تحصيلها بطريقــة ملائمــة بدون عنف، وضرورة مراعاة ظروف الممول.

٢) **بدون الحصول على مقابل مباشر:** أقر التشريع الضريبي في كل دول العالم عدم وجــود منفعة، أو مقابل مباشر من دفع الضريبة من قبل الأشخاص سواء أكانت تعادل الضريبة أم اقل من قيمتها، وأن يفترض عادة أن الضرائب ستعمل على تمويل الخدمات المقدمــة من الدولة إلى المواطنين، إلا أنه لا يوجد ربط بين دفع ضريبة من أشخاص، أو منــاطق معينة، وتمويل خدمات لنفس الشخص، كما لا يجوز الإحتجاج بعــدم دفــع الضــرائب المستحقة بناء على حجة عدم تقديم الخدمات التي يطلبها المواطن الدافع للضريبة، حيــث تستند في مفهومها على فكرة التضامن بين رعايا الدولة لتمويل خدماتها.

٣) **محددة ومفروضة بقوانين:** تفرض الضريبة بناء على قوانين معلنة، ومحددة تشمل على معدلاتها والوعاء الخاضع للضريبة، وشروطها. وتصدر القوانين، وتعتمد من قبل الهيئات التشريعية، والتنفيذية للحكومة المركزية، أو من قبل الحكومات المحلية مثل البلديات.

٤) **مفروضة على الأفراد:** الأصل في الضريبة أن تفرض على الأفــراد الطبيعيــين، فهــم المكلفون قانونا بدفع الضريبة على ناتج عملهم، أو على إيراد ممتلكاتهم، وهناك إستثناءات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

معينة مثل فرض الضريبة على ناتج أعمال الشركات المساهمة، وهنا تفرض الضـــريبة على دخل الشركة المملوكة لحملة الأسهم.

٥) **تدفع للدولة وتحصل من قبلها:** تفرض الضرائب من قبل الحكومة المركزية، أو المحلية، وتحصل من قبلها. وفي حالات معينة تعمل الحكومة المركزية، أو المحلية على تفـــويض أفراد، أو شركات خاصة في تحصيل أنواع معينة من الضرائب والرسوم، كما هو الحال عند قيام البلديات بإلزام تحصيل الرسوم مقابل حصولها على مبالغ ثابتة. وفي الحقيقة لا تتعارض هذه الصفة مع طريقة تحصيل الضريبة بواسطة الإلتزام، التي تقوم على بيـــع حق الضريبة لجهة ما، والتحصيل بالنيابة عن الدولة، أو الحكومة المحلية.

٦) **تدفع نقداً:** تدفع الضريبة نقداً، حيث لم يعد مقبولاً جمع ضرائب عينية. وتعمل كل الدول حديثا على جمع الضرائب، وتحديدا وفقا لعملاتها المحلية. وهناك حالات معينـــة تعمـــل الدولة فيها على مصادرة أصول عينية بغرض بيعها، وتحصيل مستحقاتها، وذلـــك فـــي حالات رفض المكلفين بدفع التزاماتهم من الضريبة.

٧) **تجمع بغرض تمويل الخدمات العامة للدولة:** يفترض بالضريبة المحصلة أن تعمل علـــى تمويل موازنة الدولة لغرض توفير الأمن، والعدالة، وتقديم الخدمات الأخرى الاجتماعية، والصحية و التعليمية.

٨) **تدفع بصورة نهائية وغير مستردة:** تدفع الضريبة بصورة نهائية ولا يمكن لـــدافعها أن يطالب باستردادها، حتى مع توافر الأموال للدولة ووجود فائض لديها. أو عدم حاجتهـــا لها. ويمكن فقط لدافع الضريبة إسترداد جزء من الضرائب المدفوعة في حالات تســـوية الحسابات النهائية، ووجود أموال مدفوعة تزيد عن قيمة الضريبة المستحقة.

٩) **تدفع بصورة دورية:** بصورة عامة، تدفع الضرائب، وتحصل بصورة دورية، وإن كـــان هناك حالات معينة تفرض فيها الضرائب لمرة واحدة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رابعًا: القواعد والمبادئ الأساسية في الضرائب:

هناك مجموعة من المبادئ والقواعد يجب أن يأخذها المشرع في الإعتبار عند فرضه للضرائب حتى يصبح النظام الضريبي نظاماً سليماً صالحاً، وقد لخص آدم سميث في مؤلفه" ثروة الأمم" أهم القواعد التي ينبغي أن يقوم عليها نظام الضرائب الأمثل، وتنحصر هذه القواعد فيما يأتي: (فوزي، ١٩٩٦، ص ٩٥).

١. **العدالة والمساواة** Equality: بمعنى أنه يجب أن يساهم رعايا الدولة في النفقات الحكومية بحسب مقدرتهم النسبية بقدر الإمكان، أي بنسبة الدخل الذي يتمتعون به في حماية الدولة. ولم يكن آدم سميث يعني بهذه القاعدة أن يدفع الجميع الضريبة، بل كان يسلم بإعفاء المعدمين وذوي الدخول الضئيلة جداً منها.

٢. **اليقين** Certainty: بمعنى أن تكون الضريبة المفروضة على كل فرد مؤكدة ومحدده لا تحكمية. فوقت الوفاء وطريقته والمقدار الذي يدفع، وكل ذلك ينبغي أن يكون واضحاً للمكلف ولأي شخص آخر.

مركز إيداع الرسائل الجامعية

٣. **الملاءمة** Convenience : وذلك بأن تجبى الضريبة في الوقت وبالطريقة الملائمة للممول، أي يطلب من الممول أن يدفع الضريبة في وقت مناسب، كأن يدفع الزارع الضريبة بعد جني المحصول مثلاً.

٤. **الاقتصاد** Economy: وتقضي هذه القاعدة بضرورة تنظيم جباية الضريبة بحيث تكون نفقات جبايتها أقل ما يمكن.

الجزء الثاني: ضريبة الدخل في فلسطين

أولاً: لمحة تاريخية عن ضريبة الدخل في فلسطين:

فرضت الضرائب في فلسطين بصورة رسمية منذ الإنتداب البريطاني، وصدر أول قانون لضريبية الدخل في فلسطين رقم (٢٣) عام ١٩٤١، ولقد عمل به إعتباراً من ١٩٤١/٩/١،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

واعتبرت فلسطين رابع دولة عربية تفرض ضريبة الدخل.(مجلة نقابة المحامين، ١٩٩٥، ملحق١، ص٦). ثم عدل بالقانون رقم (١٣) لعام ١٩٤٧ الذي تم إضافة بعض التغييرات مثل إنشاء مطارح جديدة للضريبة، وقام بتخفيض الشرائح الضريبية إلى ست شرائح تبدأ من نسبة (٥%) وبحد أعلى (٥٠%)، وضريبة نسبية على أرباح الشركات بنسبة (٢٥ %).

بقي هذا القانون رقم(١٣) لعام ١٩٤٧ قائماً بعد عام ١٩٤٨ في قطاع غزه، وبقي الوضع الضريبي فيها دون تغيير، حيث أبقت الإدارة المصرية الإجراءات الضريبية على حالها، كما كانت في عهد الانتداب البريطاني.

بينما استمر العمل في قانون رقم(١٣) لعام ١٩٤٧ حتى انتهاء الانتداب البريطاني، وذلك في عام ١٩٤٨، وفي الضفة الغربية قامت الحكومة الأردنية بدورها بإصدار قوانين ضرائب جديدة لتتلاءم مع الوضع الجديد في الضفة الغربية، حيث تم إصدار القانون المؤقت رقم(٥٠) لعام ١٩٥١، الذي بدوره قام بتوحيد تشريعات ضريبة الدخل في كلتا الضفتين، وبقي هذا القانون الأخير ساري المفعول حتى استبدل به القانون رقم(٢٥) لعام ١٩٦٥.

وبعد أن أصبحت فلسطين بكاملها تحت الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧، بقي وضع الضرائب كما هوعليه في كل من الضفة الغربية وقطاع غزه. ولوحظ أن التعديلات التي أدخلتها سلطات الاحتلال، بوساطة الأوامر العسكرية على قانون ضريبة الدخل الأردني رقم (٢٥) لعام ١٩٦٤ لم يبق منه إلا الغلاف الخارجي فقط، وكانت معظم التعديلات لمصلحة سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

وبعد إتفاق أوسلو وعلى إثره، تم إستلام السلطة للمناطق الفلسطينية أصبحت الضرائب المباشرة وبخاصة ضريبة الدخل من ضمن صلاحياتها، ولم تحدث أية تغييرات في القانون

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الضريبي الذي كان ساري المفعول خلال فترة الاحتلال، باستثناء مجموعة من التسهيلات، والتعديلات، التي أقرت من قبل مجلس الوزراء الفلسطيني في تاريخ ١٩٩٥/١/١

ولقد تقدمت وزارة المالية بمشروع قانون ضريبة فلسطيني جديد، ما زال قيد الدراسة، ومن المتوقع صدوره ليوحد قانون ضريبة الدخل في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وما زالت ضريبة الدخل أقل أهمية من الضرائب غير المباشرة. وكانت حصيلة ضريبة الدخل في الضفة الغربية وقطاع غزة تتراوح ما بين (٢) مليون دولار سنة ١٩٧٠، وارتفعت إلى (١٧) مليون دولار في سنة ١٩٧٥، و(٣٩) مليون دولار في سنة ١٩٨٢. ومنذ ذلك التاريخ وحتى سنة ١٩٩٧ فان متوسط إيراد ضريبة الدخل يتراوح ما بين(٤٥) مليون و (٦٠) مليون دولار سنويا (صبري، ١٩٩٨، ص٩٩).

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ويدفع الأفراد حوالي(٧٢%) من ضريبة الدخل، في حين تشكل أرباح الشركات المساهمة العامة(٢٨%) من مجموعها. ويتم تحصيل(٢٢%) من إيرادات ضريبة الدخل بواسطة الخصم من المصدر، مثل الرواتب المحصلة من قبل الهيئات، ومنشئات الأعمال، ونسبة مئوية من قيمة الصفقات التجارية. وتحصل(٥٥%) من الإيرادات من خلال دفع أقساط سنوية خلال الفترة المالية (صبري، ١٩٩٨، ص١٠٠).

ثانياً: ضريبة الدخل وخصائصها كما هي في قانون ضريبة الدخل:

من خلال تحليل المواد الرئيسة الواردة في قانون الضريبة الساري المفعول في الأراضي الفلسطينية، والتفسيرات والممارسات التي تحدث من قبل مصلحة الضرائب، يمكن تحديد خصائص ضريبة الدخل كما هي مفروضة والتي يمكن إنجازها على النحو التالي: (صبري، ١٩٩، ص ١٠١)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- **ضريبة إقليمية:** حيث نصت المادة (٥-١) من قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٦٤ على فرض الضريبة على الدخل الذي يتأتى لأي شخص في المملكة أو يجنيه فيها". ولقد عيب هذه النص بأنه غامض في تحديد مكان فرض الضريبة فيما إذا كان يشمل دخل المواطنين العاملين في الخارج أم لا. ولقد أفتى الديوان الخاص بتفسير القوانين حول عدم خضوع الموظفين الأردنيين الذين يعملون خارج الأردن للضريبة، وفي إفتائه هذا يكون قد حسم الأمر لصالح تفسير المادة على أساس قاعدة الإقليمية. واشترط في ذلك أن يخضع الدخل للضريبة في حالة:

١- أن يكون الموظف قد مارس وظيفته في المملكة سواء أكان قد قبض أرباحها، ومكاسبها في المملكة، أو في خارجها.

٢- أن يكون الموظف قد جنى أرباحا ومكاسب الوظيفة في المملكة بصرف النظر عن المكان الذي مارسه فيها.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

- **ضريبة شخصية وعينية:** تعد ضريبة الدخل على الأشخاص حسب قانون ضريبة الدخل الحالي، ضريبة شخصية حيث تفرض بصورة مباشرة على الأشخاص مع منحهم العديد من الإعفاءات الشخصية للزوجة، والأولاد، والإعالة، والتعليم في الجامعة، في حين تم فرض ضريبة عينية على دخل الشركات المساهمة العامة و الخاصة، دون الأخذ بعين الإعتبار للظروف الشخصية لحملة الأسهم.

- **ضريبة تصاعدية شخصية ونسبية ثابتة عينية:** يتم إستخدام نوعين من معدلات الضريبة في قانون ضريبة الدخل الحالي، أولهما ضريبة تصاعدية حسب فئات الدخل على دخل الأشخاص المتأتي من الرواتب، وما في حكمها، ومن دخلهم في الأعمال الحرة والتجارية. واستخدمت النسبة الثابتة عند فرض الضريبة على أرباح الشركات المساهمة العامة و الخاصة، وتعامل أرباح الشركات على أساس أنها تنتمي لفئة واحدة، وبغض النظر عن قيمة الربح المحقق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- **ضريبة سنوية:** نصت المادة (٥-١) على أن ضريبة الدخل تفرض على أساس الفئات الخاضعة للضريبة على أساس سنوي، بما في ذلك دخل الأشخاص الطبيعيين، والشركات المساهمة والمؤسسات الأخرى. بحيث يتم تقدير الضريبة الخاضعة للضريبة لكل سنة على حده.ولقد سمحت المادة (١١-١) من قانون ضريبة الدخل الحالي بتنزيل الخسارة التي وقعت في السنة السابقة من الدخل المحقق من السنة التالية. ويمكن ترحيل الخسارة المتراكمة وتقاصها حتى ست سنوات.

- **ضريبة موحدة:** تفرض ضريبة الدخل على مجموع أنواع دخول المكلف، و في الحالات التي تخصم الضرائب فيها من المصدر مثل ضريبة الرواتب وأرباح الأسهم.

- **تحقق الربح على أساس الاستحقاق أو الأساس النقدي:** لا توجد إشارة إلى طريقة التحقق من حصول الدخل، أو حتى الأساس الذي يستخدم في إعتماد تحقق الدخل سواء أكان أساس الاستحقاق أم الأساس النقدي، وبصورة عامة، يتم إستخدام أساس الاستحقاق لمنشآت الأعمال، والأساس النقدي للمهن الحرة.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

- **الدورية:** لم يقم قانون ضريبة الدخل الحالي باشتراط تكرار العمل أو دوريته، أو إمكانية حدوث الدورية وذلك لضمان إستمراريته وديمومته حتى تقع الضريبة، بل عمل على فرض الضريبة على ناتج العمل مهما كانت المدة التي جرت فيها الممارسة لذلك العمل، حتى إذا تم حدوث الدخل بصورة عرضية، أو لمرة واحدة، كما بينت المادة (٥-١).

- **فرض الضريبة على صافي الدخل:** لقد نصت المادة (٩-١) من قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٦٤على أنه للتوصل إلى مقدار الدخل الخاضع للضريبة لأي شخص، تنزل المصاريف والنفقات التي تكبدها ذلك الشخص كلياً، وحصرياً في سبيل إنتاج الدخل، وهذا يعني أن الدخل الخاضع للضريبة هو صافي الدخل.

ثالثاً: أهداف النظام الضريبي الفلسطيني:

إن النظام الضريبي الفلسطيني يهدف لتحقيق الأغراض التالية:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١) **العدالة والمساواة:** وذلك بأن يشمل النظام الضريبي كل فرد من أفراد المجتمع، كل حسب طاقته ومقدرته، بحيث يساهم كل فرد في تحمل النفقات والأعباء العامة حسب إيراده ودخله، وذلك حتى تتمكن الدولة من تسديد النفقات والأعباء العامة، فالغني يدفع أكثر من الفقير والكل يساهم ويشارك في تحمل الأعباء الناتجة عن تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.

٢) **تحقيق مبدأ الملاءمة:** إن نفسية المكلف تميل إلى دفع الضريبة عن طيب خاطر منها للمشاركة في النفقات العامة ولذلك عندما تقوم الإدارة الضريبية بالملاءمة لمصدر الضريبة (الوعاء الضريبي) ومعدل الضريبة وطرق الجباية تأخذ في الاعتبار ظروف المكلف وكل ذلك يؤدي إلى التعاون.

٣) **تحقيق مبدأ التوازن في توزيع الدخول:** تعمل الضريبة على كبح ووقف تفاوت الدخول بين فئات المجتمع المختلفة، بحيث نرى أن الفقير يدفع على قدر دخله، ويكون حصيلة ذلك ضئيلة، أما أصحاب الدخول الكبيرة، فانهم يدفعون كثيراً، وكلما إرتفعت دخولهم زادت الضريبة على ذلك.

٤) **وفرة الموارد الضريبية:** تحقق الضريبة وفرة في مصادر التمويل الداعمة والمساهمة لنفقات القطاع العام، وهي تشكل نسبة كبيرة من الأموال المتحققة والداعمة للدولة في تحقيق أهدافها.

٥) **تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية:** إن فرض الضريبة يساعد الدولة على وقف أو تخفيض إستهلاك بعض السلع الكمالية، كما أن تخفيض الضريبة على بعض المنتجات يساعد على التصدير، وهكذا مع باقي السلع والقطاعات الإقتصادية.

٦) **إستقطاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية وتشجيع الإستثمار:** إن النظام الضريبي في فلسطين يعمل على إستقطاب الأموال، وتشجيع الإستثمار، وتوجيهه إلى أوجه النشاط

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإقتصادي والإجتماعي. فمثلاً، إعفاء الدخل الزراعي من الضـــرائب أدى إلـــى توجيـــه الإستثمار في الزراعة، والصناعة، وغيرهما، ونتيجة لذلك ينتج:

١. خلق فرص عمل جديدة أمام المواطنين.

٢. زيادة الإنتاج المحلي.

٣. وقف أو تخفيض السلع المتشابهة، وفي ذلك توفير لموارد الوطن المالية.

٤. خلق فرص جديدة للتصدير.

٥. إستقطاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية.

٦. نقل المهارات والخبرات والعلوم والتكنولوجيا بأحدث صورها.

ويجب أن تتوافر في النظام الضريبي خصائص معينة حتى يصبح نظامـــاً جيـــداً ومـــن هـــذه الخصائص:

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

١) أن يتم توزيع العبء الضريبي بطريقة عادلة، فكل شخص يجب أن يتحمل نصـــيباً مـــن الضرائب بصورة عادلة.

٢) يجب أن يقوم النظام بتوضيح الفئة المعنية بتحمل الضريبة، أي ما هـــو الأثـــر النهـــائي للضريبة المفروضة، ومن هم المقصودون بتحملها.

٣) يجب إختيار نوع الضريبة المفروضة بطريقة تعمل على التقليل من تدخل الدولـــة فـــي الإقتصاد، بمعنى أنه يجب على النظام الضريبي تقليل العبء الضريبي الإضافي.

٤) أن يتماشى هيكل الضرائب المفروض مع السياسة المالية التي تهدف لتحقيق الإســـتقرار والنمو الإقتصادي.

٥) إن النظام الضريبي يجب أن يتضمن إجراءات إدارية سلسة ومفهومة لدافع الضرائب.

رابعاً: القواعد التي تحكم نطاق سريان الضريبة في فلسطين:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يحدد المشرع الضريبي لكل ضريبة نطاقاً لسريانها، حيث يبين في أحكام قانون ضـــريبة الدخل الإيرادات الخاضعة للضريبة والمعفاة منها، وكذلك يبين ما يخصم منها من أعباء للتوصل إلى الدخل الخاضع للضريبة، ويطلق على هذا الأمر مصطلح النطاق الموضـــوعي للضـــريبة. وهنالك ما يسمى النطاق المكاني للضريبة، وهو عبارة عن تحديد المكان الذي يتحقق فيه الربح أو يستمد منه إيراد، في حين أن تحديد الفترة التي يتم اتخاذها كأســـاس فـــي تحديـــد الوعـــاء الضريبي ووقت دفع الضريبة بعد استحقاقها، يطلق عليه اســـم النطـــاق الزمـــاني للضـــريبة (أبو طبل، ١٩٨٥، ص ١٩).

١)- **النطاق الموضوعي للضريبة من خلال:**

١- مصادر الدخل وطريقة قياسه.

٢- النفقات الإنتاجية المتعلقة بالدخل.

٣- السعر الضريبي المفروض.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

٢)- **النطاق المكاني للضريبة من خلال:** لقد تبنى قانون ضريبة الدخل الفلسطيني مبدأ إمكانية الدخل، وليس مبدأ التبعية السياسية في فرض الضريبة، أي أن الدخل لا يخضع للضريبة إلا إذا كان متأتياً من الأراضي الفلسطينية، سواء كان الشخص صاحب الدخل فلسطينياً أم لا، حيث أن الدخل المتأتي من خارج فلسطين لا يخضع للضريبة.

٣)- **النطاق الزماني للضريبة من خلال:**

١- مرحلة التقدير الإداري الأولي.

٢- مرحلة التقدير القضائي.

٣- التحصيل.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الجزء الثالث: التخطيط الضريبي

أولاً: مفهوم التخطيط :

يعتبر التخطيط إحدى وظائف العملية الإدارية التي يمارسها المدير أياً كان موقعه في الهيكل التنظيمي. وأن نجاح أي مؤسسة يتوقف على الكفاءة التي يمارس بها المدير مختلف وظائفه من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة، والتخطيط هو الذي يرجح كفة المدير الفعال، ويساعده على تحقيق الأهداف الموضوعة للمؤسسة التي يديرها، ويعتبر التخطيط قلب العملية الإدارية لأنه يعتبر المرحلة الفكرية السابقة لتنفيذ أي عمل من الأعمال .

وقد عرف (غنايم، شرقاوي، ١٩٨١، الفصل السابع) التخطيط بأنه عملية ذهنية بطبيعته، يعتمد على التفكير الخلاق للمدير الذي يقوم فيه باستخدام خبراته ومهاراته ومعرفته في بلورة الحقائق و المعلومات المتاحة بالنسبة للموقف المحدد، حتى يتمكن من وضع الخطة التي تتناسب مع الأنشطة المراد تحقيقها.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ثانيًا: تعريف التخطيط الضريبي:

- يعرف (صبري، ١٩٩٨، ص٢٤٣) التخطيط الضريبي بأنه" محاولة المكلف تخفيض قيمة الضريبة المستحقة وفقاً للقانون، مستفيداً من الثغرات القانونية، ومما تتيحه القوانين والتعليمات الضريبية من مجالات، وهو يختلف من دولة إلى أخرى، ومن تشريع لآخر".
- كما يعرف (سرور، ١٩٩٢، ص ٢١٧) بأنه" محاولة للإستفادة من ثغرات القانون للتخلص من الضريبة على أساس عدم توافر شروط الواقعة المنشئة للضريبة.
- وعرفه (ابو يحيى، ١٩٩٦، ص ٣٠) بأنه" تلك الإجراءات التي يقوم بها المكلف من أجل تخفيض الإلتزامات الضريبية الواجبة الدفع، دون أن يكون هنالك تعارض مع القوانين المعمول بها".

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وللتخطيط عدة مجالات يمكن ممارستها على مستوى مختلف شركات الأعمال، منها ما يتعلق بالنواحي الإدارية للشركة ومنها ما يتصل بالأمور المالية لتلك الشركات، أما هذه الدراسة فتهتم بالتركيز على التخطيط الضريبي، الذي يتعلق بالنواحي المالية للشركة لما لهذا من آثار مهمة على التدفقات النقدية للشركة، فالإستغلال الأمثل لأي من أوجه التخطيط الضريبي سوف يعمل على تعزيز قيمة الشركة وبقائها.

وبصورة عامة يقوم مفهوم التخطيط الضريبي على عدة عناصر من أهمها:

صبري، ١٩٩٨، ص ٢٤٣)

١) تجنب دفع الضريبة إذا كان ممكنا وفقا للقانون.

٢) عند حساب الضريبة يجب الإستفادة من كل التنزيلات الممكنة، واستخدام بنود تكلفة يجري استقطاعها بدلاً من بنود أخرى لا تعد تكلفة. مثال ذلك إستخدام التمويل الخارجي، مثل السندات و القروض قصيرة الأجل بدلاً من التمويل الداخلي. فعند عمل التحليل المالي لخيارات الإستثمار المتاحة تتم المقارنة بين صافي التدفق النقدي للمشاريع بعد خصم الضريبة المتوقع دفعها. وينطبق الأمر كذلك على قرارات التحليل المالي للمشروعات قصيرة الأجل، وقرارات إحلال الأصول الثابتة.

٣) تأجيل إستحقاق الضريبة ما أمكن من خلال الإستفادة من رفع قيمة التنزيلات في الفترات المالية الأولى لعمر المشروع. وتقوم فكرة تأجيل فكرة الإستحقاق على عدم الخضوع لشرائح عالية من معدلات الضريبة في وقت معين، وعلى إمكانية إستثمار الأموال قبل دفعها للضريبة. مثال ذلك إستخدام طرق معينة في تقييم المخزون آخر الفترة، وحساب الإستهلاك.

٤) توقيت تدفق الأموال نتيجة الأعمال بطريقة تاخد بالإعتبار ما يترتب على ذلك من إستحقاقات ضريبية. مثال ذلك عدم بيع منزل المكلف قبل شراء منزل آخر من خلال قرض. ويتم حساب توقيت التدفقات النقدية للمقارنة بين الخيارات المتاحة، ومعرفة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أفضلها من حيث الأثر الضريبي، ومن خلال ما يعرف بترجمة التدفقات النقدية إلى قيمتها الحالية باستخدام سعر خصم معين يعادل تكلفة رأس المال.

٥) محاولة الإستفادة من كل بنود الإعفاءات المقررة في القانون.

٦) إختيار الشكل القانوني المناسب لمنشأة الأعمال من وجهة نظر الضريبة، حيث نجد أن الشركة المساهمة العامة أفضل للمكلف من ناحية الإلتزام الضريبي. ولكن يجب أيضا مقارنة معدلات الضريبة المستحقة، حيث لا يوجد إعفاءات شخصية لأصحاب الشركة المساهمة العامة مقارنة بالشركة العادية. وفي العادة، تفرض معظم التشريعات الضريبية معدلات ضريبية مختلفة على الأشكال القانونية المختلفة.

ونخلص إلى القول بأن مفهوم التخطيط الضريبي يقوم على معالجة وترتيب الأمور المالية للشركة بالطرق التي تؤدي إلى الإستفادة من المزايا والحقوق التي بينها القانون، والعمل على الأخذ بالمنافذ القانونية التي لا يترتب على المكلف أو الشركة أية تكاليف في حالة استغلاله لها، وأيضا الاستفادة من أية مخالفات قانونية تكون تكاليفها أقل من المنافع التي يتحصل عليها المكلف بسبب إرتكابه مخالفة ما.

ثالثاً: أهمية التخطيط الضريبي ومزاياه:

عندما يقوم المكلف بعملية التقدير الذاتي، أو تقوم الشركة من خلال قوائمها المالية بها، يكون الحرص على تخفيض قيمة الضريبة المستحقة قدر المستطاع وفقاً لما يتناسب مع القانون الضريبي المطبق، وهو ما يعرف بالتخطيط الضريبي. ويختلف موضوع التخطيط الضريبي ومجالاته من تشريع إلى تشريع ضريبي آخر، حيث يهدف التخطيط الضريبي للإستفادة مما تتيحه القوانين.

ويعتبر التخطيط الضريبي جزءاً من التخطيط بصورة عامة وبالأخص التخطيط المالي الذي يعنى بالأمور المالية للشركة، فهو يقوم على تحديد الهدف، ورسم السياسات، والإستراتيجيات الملائمة لتحقيق هذا الهدف.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتنبع أهمية التخطيط الضريبي من أنه يلزم الإدارة بالإستغلال الأمثل للموارد المتاحة بصورة كفؤة، ويجبرها أيضا على عمل تحليل للإنحرافات الناتجة عن تطبيق الخطة إن وجدت، وتحديد الأسباب التي أدت إلى عدم تحقيق أهداف الخطة والعمل على معالجتها بصورة سريعة وكفؤة.

ويمكن تلخيص أهمية التخطيط الضريبي في المزايا التالية التي يقدمها وهي:

١) التخطيط الضريبي يعمل على زيادة قدرة الشركة على إستغلال أصولها بصورة كفؤة، وذلك عن طريق وضع خطة شاملة للأمور الضريبية والمالية على حد سواء.

٢) يؤدي التخطيط الضريبي إلى ضمان سهولة الرقابة على عمل وسير الخطة من خلال تحليل الإنحرافات والعمل على تصحيحها بالطرق الأفضل.

جميع الحقوق محفوظة

٣) يعمل التخطيط الضريبي على ضمان إطلاع الشركة على القوانين الضريبية وغيرها من القوانين ذات الصلة بصورة دورية، والعمل على تعديل الخطة لتتناسب مع التغيرات التي تحدث في المستقبل.

٤) يعمل التخطيط الضريبي على جعل الأثر الضريبي من المتغيرات الواجب دراستها عند قيام إدارة الشركة بأي الأعمال ذات الأثر المالي، ودراسة تأثير ذلك الأثر على أي من موجودات الشركة واستثماراتها.

٥) يعمل على تحقيق الأهداف التي وضعت من قبل الدولة بخصوص تشجيع الإستثمار وتحقيق التنمية الإقتصادية.

٦) يعمل التخطيط الضريبي على تحديد مراحل العمل والخطوات الواجبة الإتباع، حيث أنه في حالة ملاحظة وجود جمود في حركة الحساب الجاري المدين، ووجود تأخير في تسديد الكمبيالات في ميعاد إستحقاقها يستدل على تعثر الدين. لذلك لا بد من القيام بمتابعة تلك

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الحسابات ودراستها من جميع الجوانب، وسرعة إتخاذ القرارات المناسبة، كل ذلك يـــوفر ويحقق شروط ومتطلبات إعدام الدين.

٧) يمكن التخطيط الضريبي الشركات المساهمة العامة بشكل عام والشركات المدرجـــة فـــي السوق المالي بشكل خاص، من العمل على توجيه إستثماراتها في المجالات التي تحقق لها وفورات ضريبية جيدة.

وتعتبر عملية التخطيط الضريبي سياسة مستمرة، ولا تتوقف على فترة معينة، أو حتى على معالجة بند مالياً أومحاسبياً. وإنما يأخذ التخطيط الضريبي بعين الإعتبار كـــل القـــرارات الإدارية التي تتعلق بالضريبة وإستراتيجية تقليل العبء الضريبي للحد الممكن ضمن القانون.

رابعاً: الفرق بين التخطيط الضريبي (التجنب الضريبي) والتهرب الضريبي:

جميع الحقوق محفوظة

لا يوجد فرق بين التخطيط الضريبي وما يسمى بالتجنب الضريبي، فهما يعتبران وجهين لعملة واحدة، وقد جرت العادة عند معظم الباحثين على إستخدام مصطلح التجنب الضريبي، وقد أعتبر التجنب الضريبي بأنه عملية تخطيط ضريبي، وبتعدد التعاريف واختلافها إلا أنها تتفـــق جميعها على أن التخطيط الضريبي أو التجنب الضريبي ما هو إلا" أسلوب لتخفيض الإلتزامات الضريبية يتضمن سلسلة من الإجراءات المنظمة وبالطرق القانونيـــة، دون مخالفـــة القـــوانين الضريبية المطبقة و المعمول بها في ذلك البلد.

وعلى العكس من التخطيط الضريبي هناك ما يطلق عليه إسم التهرب الضريبي ويعرف على أنه" التلاعب الذي يقوم به المكلف من أجل تخفيض الإلتزامات الضـــريبية بطـــرق غيـــر قانونية (James & nobes,1987).

ويعرف أيضا **التهرب الضريبي** على أنه" العمليات التي يقوم بها الممول تخلصـــا مـــن الضريبة مما يخالف أحكام القانون و التشريعات الضريبية المعمول بها" (غلاب، ١٩٨٨، ص١٦٤).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما يعرف (غندور، ١٩٨٨، ص ٨) **التهرب الضريبي** بأنه" الغش و الإلتجاء إلى الوسائل الغير مشروعة من شأنها ضياع حق الدولة في الضريبة".

وتتفق التعاريف السابقة على أنه يقصد بالتهرب الضريبي " العمل على تخفيض الإلتزام الضريبي من قبل المكلف بصورة تخالف التشريعات الضريبية المطبقة والمعمول بها"، ومع ملاحظة أن الذي يميز التخطيط الضريبي عن التهرب الضريبي هو قانونية التخفيض الذي يقوم به المكلف، ففي حالة قيام المكلف بتخفيض الإلتزام الضريبي بالطرق القانونية ودون مخالفة التشريعات الضريبية المعمول بها فهو في هذه الحالة ينظر إليه بأنه يخطط ضريبيا، أما في حالة قيامه بتخفيض الإلتزام الضريبي بطرق غير قانونية، فانه ينظر إليه في هذه الحالة بأنه متهرب ضريبيا ويضر بالخزانة الضريبية للدولة.

ويرى (عرفات، ١٩٦٥، ص٧٧-٩٥) أن التجنب الضريبي عفي العادة، يمارس ضمن حرفية القانون، وقلما يمارس ضمن روح القانون، لأن سن التشريعات القانونية التي تستحيل المراوغة منها أمر فوق طاقة السلطة التشريعية. وان قوانين الضرائب ليست إستثناء لذلك، حيث يرتب المكلف شؤون دخله في صورة تمكنه من الانتفاع من أية منافذ ممكنة في القانون، بينما التهرب يعني حرمان السلطة الفارضة من أموال كانت ستقبضها لولا نية المكلف ورغبته في الإفلات من الدفع.

وفي مجال آخر يقال بأن التجنب الضريبي يستخدم بطريقة معارضة لروح القانون وذلك عن طريق معالجة الدخل قبل الضريبة، ويبين أنه في حالة زيادة سعر الضريبة فان كلا من التجنب الضريبي والتهرب الضريبي يصبح لها أهمية ومغزى. فكلما كان قانون ضريبة الدخل غير دقيق وينتابه بعض الغموض، أدى ذلك لزيادة الفائدة من التهرب الضريبي و التجنب الضريبي، كذلك الحال بالنسبة للعقوبات المفروضة، فكلما كانت هذه العقوبات قوية ومكلفة أدى ذلك إلى التقليل من التهرب الضريبي وزيادة التجنب الضريبي، وكذلك العلاقة بين نقصان حدة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التهرب الضريبي وبين الزيادة في درجة الرضا عن النظام الضريبي المطبق. ففي الدراسات التي أجريت في أوروبا في هذا الخصوص، تبين بأن هناك موقفاً إيجابياً من قبل دافع الضرائب تجاه النظام الضريبي وموقفاً سلبياً تجاه المتهربين من ضريبة الدخل.

ومما سبق نستخلص بأنه تزداد الحاجة إلى التهرب الضريبي و التجنب الضريبي في ظل ارتفاع أسعار الضريبة، وفي حالة وجود غموض في القانون والعكس بالعكس، وتنخفض الحاجة إليهما بزيادة العقوبات وبمستوى الرضا عن النظام الضريبي.

ولقد حدد قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لعام ١٩٦٤ في المادة (٦٧) منه الأعمال التي تعتبر مخالفة للقانون أي بمعنى إعتبار المكلف قد قام بالتهرب الضريبي، وذلك كما يلي:

١) كل من قدم كشفاً غير صحيحاً وذلك بأن حذف منه أي دخل يتوجب عليه إدراجه في ذلك الكشف بمقتضى أحكام هذا القانون.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

٢) من أدرج أي بيان كاذب أو نفذة صورية أو غير صحيحة في كشف قام بتقديمه بمقتضى أحكام هذا القانون.

٣) من أعطى أي جواب شفوي أو كتابي كاذب على أي سؤال أو طلب وجه إليه بمقتضى أحكام هذا القانون.

٤) من أعد أو حفظ أو سمح بإعداد دفاتر حسابات أو قيود صورية أو كاذبة، أو زور أو سمح بتزوير أي دفاتر حسابات أو قيود.

٥) من لجأ إلى إستعمال أية حيلة أو خدعة مهما كان نوعها أو أجاز إستعمال أية حيلة أو خدعة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٦) من أعطى معلومات أو إشعارات غير صحيحة فيما يتعلق بأية واقعة أو أمـــر أو مســـالة تؤثر في مسؤولية أي شخص آخر أو أية شركة عادية في دفع ضريبة الدخل أو التـــأثير على مقدارها.

وبينت المادة السابقة عقوبة كل من يدان بأي جرم من هذه الجرائم بالحبس لمدة سنتين، أو بالغرامة، بالإضافة إلى تضمينه ضعفي الدخل الذي قام بتهريبه، أو الذي كان ينوي تهريبه، أو الذي ساعد في تهريبه، أو كلا العقوبتين معا.

ومما سبق، يتضح جلياً بأن القانون يعاقب على التهرب الضريبي، بينمـــا لـــم يتطـــرق القانون إلى التخطيط الضريبي، أو ما يسمى بالتجنب الضريبي ولم يعاقب عليه.

ومن الجدير بالذكر كذلك أن المادة (٢١) نصت على أنه :

جميع الحقوق محفوظة

١- إذا رأى مأمور التقدير معاملة من المعاملات تنزل أو ترمي الى تنزيل مقدار الضـــريبة المستحقة على شخص من الأشخاص هي مصطنعة أووهمية أو أن معاملة تصرف لم تنفذ في الواقع يجوز له أن يهمل تلك المعاملة ومن ثم تقدر الضريبة المستحقة على الأشخاص المختصين بناء على هذا الأساس.

٢- تشمل عبارة (معاملة التصرف) الواردة في هذه المادة وقـــف الموجـــودات أو هبتهـــا أو التعاقد عليها أو إجراء إتفاق أو ترتيب بشأنها أو إنتقالها.

٣- ليس في أحكام هذه المادة ما يمنع الإعتراض على القرار الذي يتخذه مأمور لدى ممارسته صلاحية الخيار المخولة له في الفقرة (١) من هذه المادة عن طريق رفع إستئناف ضـــد ذلك القرار وفقا لأحكام المادة السابعة والخمسين.

كما أنه ذكرت المادة (٢٢)/جـ :

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أن عدم توزيع الأرباح يترتب عليه تجنب دفع الضريبة أو تخفيضها يجوز له خلال ست سنوات من نهاية سنة التقدير تلك وبع إستشارة اللجنة المنصوص عنها فيما يلي من هذه المادة وإعطاء فرصة معقولة للشركة لتقديم دفاعها أن يصدر إلى مأمور التقدير التعليمات بأن يعتبر الأرباح غير الموزعة المذكورة أو قسم منها كأنها وزعت كحصص أرباح وعندئذ يقدر دخل المساهمين المختصين في الشركة أو يعاد تقديرهم كأنهم قبضوا المبالغ التي أعتبرت موزعة عليهم كحصص أرباح في التاريخ أو في التواريخ التي يستصوبها المدير بعد النظر بعين الإعتبار الى التاريخ أو التواريخ التي قامت فيها الشركة بتوزيع حصص الأرباح.

خامساً: الدراسات السابقة:

تطرقت العديد من الدراسات إلى موضوع التخطيط الضريبي، نذكر منها:

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع رسائل الجامعة

١) **دراسة أبو جبارة، عام ١٩٧٦ :**

وتمتاز بأنها من أقدم الدراسات التي تناولت موضوع ضريبة الدخل ومدى تحقق الأهداف التي توخاها المشرع الأردني في سن قانون ضريبة الدخل، ومن ضمن هذه الأهداف هدف تشجيع الإستثمار الذي يعتبر من اقدم القوانين الضريبية في المنطقة والذي أورد ضمن بنوده عناصر يمكن أن تعتبر حوافز للإستثمار منها:

١. حوافز ضريبية من قبول للنفقات الإنتاجية التي يتكبدها المكلف في سبيل إنتاج الدخل وذلك للتوصل إلى الدخل الخاضع للضريبة مثل نفقات الإيجار والإهتلاك والرواتب و غيرها من المصاريف، وكذلك تنزيل الخسارة وتدويرها حيث يمكن تنزيل الخسارة من دخل المكلف وإذا تجاوزت الدخل فانه يجري تقاصها من الدخل الخاضع للضريبة خلال السنوات الست التالية على ألا تتجاوز نصف الدخل الخاضع في كل سنة من السنوات الست.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢. حوافز ضريبية ممنوحة بموجب قوانين تشجيع الاستثمار التي تشمل إعفاءات ضريبية كاملة أو جزئية وغيرها والحوافز التي تشكل حافزاً جيداً للاستثمار.

ولقد توصل الباحث إلى أن قانون ضريبة الدخل لم يكن عاملاً رئيسياً في تشجيع الإستثمار في الأردن رغم أنه لم يكن عنصرا مثبطاً لتدفق الأموال في القطاعات المنتجة، وأن هناك عوامل أخرى يمكن أن تؤثر على حجم الإستثمار منها تحقيق أرباح مجزية في المرتبة الأولى، وعامل الإستقرار السياسي في المرتبة الثانية، وعامل الإستقرار الإقتصادي في المرتبة الثالثة، وجاء ت الإعفاءات الضريبية في المرتبة الرابعة. وهذه النتائج تتفق إلى حد كبير مع دراسة (راضي، ١٩٩٢).

٢) **دراسة فتح الله، عام ١٩٨٧ :**

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

بينت هذه الدراسة أن على إدارة المشروع أن تحدد الأثر الإقتصادي للضريبة على القرارات الإدارية وأن التخطيط والرقابة يجب أن يشملا جميع النفقات والأعباء بما فيها الضرائب ويجب على الإدارة محاولة تجنبها، باستخدام وسائل مسموحة قانونية، وتضيف الدكتورة بأنه من الصعب بمكان حصر حالات التجنب الضريبي ولكن مطلوب من الإدارة التعرف على الكيفية الفعالة في تجنب الضريبة، أو حتى تأجيل دفع المبالغ الضريبية، التي تعني تخفيض القيمة الحالية للمدفوعات الضريبية.

وترى فتح الله أهمية إستخدام طريقة الإهتلاك المعجل اذ يؤدي ذلك إلى زيادة القيمة الحالية للإعفاءات الضريبية، مقارنة بأسلوب القسط الثابت، وكذلك تنصح الشركات باستخدام طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً، كسياسة تقييم للمخزون في حالة إرتفاع الأسعار المستمر وثبات كمية المخزون، حيث إن هذه السياسة تجعل الدخل الخاضع للضريبة في أقل حد له. وكذلك ركزت الدكتورة في حالة بيع الشركات بالتقسيط على أن تسجل فقط الجزء المحصل من

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإيرادات، أي تأجيل الإعتراف بالإيراد حتى يتم تحصيل المبالغ المقسطة وبالتالي تخفيض مقدار الإلتزام الضريبي عن طريق تخفيض القيمة الحالية للمبالغ الضريبية المدفوعة.

والجدير بالذكر أن قانون ضريبة الدخل الساري المفعول فلسطين يعتبر الكلفة التاريخية للأصل هي الأساس في إستخدام طريقة الاستهلاك.

٣) **دراسة** (Ronen and Aharoni , 1989):

حيث تم دراسة تأثير ضريبة الدخل على إختيار الشركات للمبادئ المحاسبية التي تتبعها في الوقت التي يسمح فيه للشركة باختيار المبدأ المناسب حسب المبادى المحاسبية المتعارف عليها. وأحد هذه الخيارات المحاسبية سياسة تقييم المخزون، وكذلك سياسات الإهتلاك و غيرها من السياسات التي تنعكس على تحديد صافي الربح. والجدير بالذكر أن قانون ضريبة الدخل الساري المفعول فلسطين يعتبر الكلفة التاريخية للأصل هي الأساس في إستخدام طريقة سياسة تقييم المخزن.

حيث تحاول إدارة الشركات عمل توازن ما بين مصلحة الشركة و مصلحة الأطراف الأخرى، فمصلحة الشركة هي تخفيض صافي الربح حتى تخفض من المبالغ التي سوف تدفعها للضريبة، و بالمقابل فان مصلحة الإدارة تهدف إلى زيادة الأرباح يكون مكافأتها ترتبط غالبا بمبلغ صافي الربح المتحقق، حيث تبين بان هنالك (١٤٢) شركة من أصل (٢٠٢) شملتها الدراسة تطبق النظام الشامل لمكافآت الإدارة الذي يتضمن حق إمتلاك الإدارة لأسهم مجانية أو بأسعار مخفضة، والحصول على نسبة من الربح الذي تحققه الشركة من جهة أخرى، وأن (١٣) شركة تطبق نظام حق الإختيار والتملك الذي سبق ذكره، وأن (٣٧) شركة تتبع نظام العلاوة الإضافية أي نسبة من الربح، وأن (١٠) فقط تطبق نظام الأجر الثابت. ومن هنا ينبغي ملاحظة الرغبة لدى الإدارة في إظهار أرباح عالية لتحقيق مصلحتها في تعظيم أجورها. وبالمقابل فان

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مصلحة المساهمين إظهار أرباح عالية لتتعاظم ثرواتهم عن طريق أسعار الأسهم في السوق المالي، و في نفس الوقت ليس لديهم رغبة في إظهار أرباح عالية حتى لا يدفعوا ضرائب أكثر لدائرة الضريبة. ومن هنا تعمل الشركة جاهدة على إدارة الربح المحاسبي و التأثير فيه زيادة ونقصا حسب ما تراه مناسبا، وذلك عن طريق اختيارها البديل المحاسبي المناسب دون الإخلال بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وبما يحقق المصلحة للأطراف المعنية.

ولقد بينت هذه الدراسة وجود علاقة طردية بين إختيار البديل المحاسبي الأمثل ومعدل الضريبة المفروضة بمعنى أنه كلما إزداد سعر الضريبة، حمل الإدارة على إختيار البديل المحاسبي الذي يعمل على تخفيض الإلتزامات الضريبية تجاه الشركة، ويتضح من هذه الدراسة أيضا جانب آخر من التخطيط الضريبي، وهو إختيار البديل المحاسبي الذي يلائم ويحقق مصلحة الشركة بشرط عدم مخالفة القانون. والجدير بالذكر أن قانون ضريبة الدخل الساري المفعول فلسطين يعتبر الكلفة التاريخية للأصل هي الأساس في إستخدام طريقة الاستهلاك.

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

٤) **دراسة** (Cushing and Leciere , 1992):

تتعلق هذه الدراسة حول العوامل المؤثرة في إختيار سياسة تسعير المخزون و بالتحديد العوامل المؤثرة في إختيار سياسة و أي سياسة الوارد أولاً صادر أولاً (FIFO)، أو سياسة الوارد أخيراً صادر أولاً(LIFO)، حيث تم إختيار عينة تشمل (٢٢٣) شركة تستخدم كل شركة منها أحد الأسلوبين. ولقد بينت النتائج أن السبب وراء اختيار سياسة (LIFO) هو الوفر الضريبي الذي يتحقق من هذه السياسة، حيث أنه إذا كانت أسعار البضاعة في إرتفاع مستمر مع بقاء كمية المخزون ثابتة، فان ذلك يعني أن تكلفة بضاعة آخر المدة ستظهر بأقل كلفة إذا ما قورنت بسياسة (FIFO) مما سيؤدي إلى تخفيض الأرباح.

ولقد بينت الدراسة أن السبب في عدم اختيار الشركة لسياسة الوارد أخيراً صادر أولاً (LIFO) واعتمادها سياسة الوارد أولاً صادر أولاً (FIFO) هو تحقيق وفر ضريبي. ومن هنا نلاحظ أن الشركة تخطط ضريبيا من خلال جانب آخر من جوانب التخطيط الضريبي وهو

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إختيار تقييم المخزون. والجدير بالذكر أن قانون ضريبة الدخل الساري المفعول فلسطين يعتبر سياسة تسعيير المخزن غير مطبق في هذا القانون.

٥) **دراسة (Boner , Davis and Jackson , 1992):**

ولقد بينوا في دراستهم أن عملية التخطيط الضريبي تتطلب الخبراء اللازمين في سبيل تحديد المشاكل الضريبية التي يعاني منها العميل و العمل على دراسة أوضاعه و تحديد الفرص التي يمكن أن يستفيد منها العميل، وكذلك أن يقوموا بإيجاد الحلول الملائمة للمشاكل التي تواجه العميل، واختيار البديل المناسب للعميل الذي يعمل على تحقيق مصلحته بكفاءة. وبمعنى آخر على الخبراء القيام بتحديد الحالات أو الفرص التي يمكن أن يستفيد منها العميل ضريبيا وهو ما يطلق مصطلح الجانب الكمي (Quantity) وأن يقوموا كذلك بتحليل تلك الحالات أو الفرص بصورة وافية، وأن يتم اختيار الفرصة التي تحقق اكبر وفر ضريبي ممكن بما يتفق ومصلحة العميل وهو ما يطلق عليه مصطلح الجانب النوعي (Quality).

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
ايداع الرسائل الجامعية

٦) **دراسة (راضي، ١٩٩٢):**

بينت الدراسة أن النظام الضريبي يجب أن يطور أهدافه و أساليبه ليصبح الأداة في التوجيه الإقتصادي والإجتماعي، بجانب وظيفته التقليدية كمصدر من مصادر التمويل للخزانة العامة، و تبين الدراسة بأن جذب الإستثمارات يتأثر بالمحفزات والتسهيلات الضريبية التي يهتم بها المستثمرون دائماً لتعظيم أرباحهم، بالإضافة إلى عوامل أخرى، مثل الإستقرار الإقتصادي والسياسي للدول، ومدى توافر الموارد المالية والبشرية بها، وحجم السوق، وأشكال الإستثمار المتاحة. وترى الباحثة أن المحفزات الضريبية في بداية السبعينيات، وإن كانت قد نجحت في جذب الإستثمارات، إلا أنها لم تنجح في توجيه تلك الإاستثمارات إلى القطاعات التي تحقق التنمية الإقتصادية عن طريق إنتاج الضروريات وتشغيل أكبر عدد ممكن من العاطلين.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما ترى الباحثة ضرورة توفير حزمة متكاملة من المحفزات الإقتصادية (ضريبية و غير ضريبية) تهدف إلى تنمية الاستثمارات في الأصول الرأسمالية على أن تختلف هذه المحفزات باختلاف مواقع المشروعات، وترى كذلك ضرورة إستخدام المحفز الضريبي الذي يوجه رؤوس الأموال إلى المشاريع التي تهتم بإنتاج الأشياء الضرورية، والتي تقوم بتشغيل العمالة العاطلة، وذلك من خلال الربط المباشر بين شكل المحفز الضريبي وحجم الإستثمار في المشاريع المطلوبة، بغرض التأثير الإيجابي في قرارات الاستثمار بها وهذه التوصية تتفق مع قانون تشجيع الاستثمار الأردني.

٧) **دراسة** (Scholes, Wilson and Walfson, 1992):

أجريت هذه الدراسة حول استجابة الشركات المسبقة للانخفاض الذي طرأ على معدل سعر الضريبة، الذي فرضه قانون ضريبة الدخل الأمريكي لسنة ١٩٨٦، والذي تم بموجبه خفض الضريبة من (٤٦%) إلى (٣٤%)، ولقد أكدت نتائج هذه الدراسة أن الشركات كانت تتبع سياسات محاسبية، معينة لتجنب دفع الضرائب في السنوات التي تفرض عليها سعر الضريبة العالي (٤٦%)، وأنها تقوم بدفع الضريبة في السنوات التي تفرض عليها سعر الضريبة الأقل(٣٤%)، وذلك إما عن طريق تأجيل الاعتراف بالإيرادات في سنوات الضريبة العالية إلى السنوات التي يحكمها سعر الضريبة الأقل، أو عن تعجيل الإعتراف بالمصروف في الفترة التي تتمتع بسعر ضريبة عال، وذلك لتخفيض أكبر قدر ممكن من الضريبة، ومن هنا يتبين لنا أن الشركات تتبع سياسات محاسبية معينة، تساعدها في ممارسة التخطيط الضريبي، وذلك لتجنب دفع مبالغ ضريبة عالية.

٨) **دراسة** (Brealey and Myers, 1992):

إن من أهم العوامل المؤثرة في هيكل رأس المال، عامل الضرائب، فإذا كانت الشركة بمثابة دافع الضريبية، فان أي زيادة في درجة الرفع المالي سيؤدي إلى تخفيض في ضريبة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الدخل المدفوعة من قبل الشركة (على إفتراض عدم وجود ضرائب علـــى توزيـــع الأربـــاح)، وبالتالي تنصح الشركات التي لها دخل مرتفع و ثابت بأن تقوم بالإقتراض. وذلك لأن مصروف الفائدة يؤدي إلى تخفيض عبئها الضريبي، وبالتالي يؤدي إلى وجود وفر ضريبي.

٩) **دراسة (العكش، ١٩٩٢):**

تم في هذه الدراسة تفسير إختلاف الضريبة المعلنة والمعدلة، وذلك للشـــركات التجاريـــة الأردنية، ويعني هذا من منظور ضريبي تأجيل دفع الضريبة، مما يحقق منفعة إقتصادية لتلـــك الشركات متمثلة في أرجاء دفع الضريبة إلى وقت إقرارها بشكل نهائي عند التقدير. ففي حالـــة أن هناك مصروف تبرعات غير مقبول ضريبيا وتم تنزيله من ضمن المصاريف، ولم يعدل به كشف التقدير الذاتي، وتم إرجاؤه لحين المناقشة، فان هناك احتمالين أما أن يكتشف مثـــل هـــذا الأمر ويعدل الدخل به، وإما ألا يكتشف ولا يعدل به الدخل. ففي الحالة الأولى، يستفيد المكلف من عدم دفع الضريبة المترتبة على ذلك، في الحالة الثانية يستفيد من تأجيل دفع الضريبة، وفي كلتا الحالتين توجد مصلحة للمكلف.

ولقد بينت الدراسة أن أسباب تلك الفروقات بين الدخل المعلن والدخل المعدل هي الآتي:

- رغبة المكلف في التهرب من ضريبة الدخل.
- عدم إلمام المكلف بالقانون.
- عدم وجود مواد قانونية رادعة.

إلا أن هذه الدراسة اهتمت بالقطاع التجاري ولم تهتم بالقطاع الصناعي، وكذلك ركـــزت على موضوع التهرب الضريبي، متجاهلة عدم معاقبة القانون لمثل هذه الأفعال بفرض غرامـــة عليها، وهذا يعتبر ميزة للمكلفين في تأجيل دفع التزاماتهم الضريبية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٠) **دراسة (حبيب، ١٩٩٣):**

تعتبر من الدراسات المتعلقة بالتخطيط الضريبي بشكل أساسي، حيث تم وضع تصور عن التخطيط الضريبي، من خلال توضيح أهم عناصره ضمن إطار نظري محدد، ولكن تم تطبيقها على قطاع المصارف العاملة في الأردن، مع اقتصار هذه الدراسة على المصارف الإسلامية رغم خضوع الدخل المتأتي لها للضريبة، وان الإستثناء عائد كما أشارت الدراسة إلى إختلاف بعض الأنشطة وممارستها لبعض الأعمال واستخدامها لمفاهيم ومصطلحات خاصة بها، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها:

١. إن التخطيط الضريبي في مجال القروض والتسهيلات الممنوحة للعملاء يعتبر من أهم مجالات العمل المصرفي. وإلى جانب تعليق الفوائد على الحسابات الجامدة، فان على المصارف أن تعمل على إعدام الديون المتعثرة لديها بأسرع ما يمكن، بعد إستنفاذ جميع محاولات التحصيل الممكنة واتخاذ الإجراءات القانونية الممكنة ضدها، حيث إن إعدام الديون لا يعني التوقف عن ملاحقة ومطالبة المدين، وإنما تحقيق وفورات ضريبية فورية واستثمار هذه الوفورات في المصرف.

٢. يمكن للمصرف أن يستفيد من دفع الفروقات الضريبية الناتجة عن عمليات التدقيق، وذلك بالمطالبة بتقسيطها على أطول فترة زمنية ممكنة.

٣. إن وجود قسم مختص بالشؤون الضريبية في المصرف له آثار إيجابية مختلفة، لأن التخصص الضريبي يعني مداومة الاطلاع على مستجدات قانون وقضايا ضريبة الدخل.

٤. ان عامل جنسية المصرف لا يوجد له دلالة إحصائية على مستوى التخطيط الضريبي.

وعلماً بأن إعدام الدين يخضع طبقاً ولشروط ضريبة الدخل كل حسب المنطقة الموجود فيها المكلف.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١١) **دراسة (أبو يحيى، ١٩٩٦):**

وهي من الدراسات المتعلقة بالتخطيط الضريبي التي تم تطبيقها على القطاع الصناعي في الأردن وتشتمل على دراسة ميدانية لأهم جوانب التخطيط الضريبي في هذا القطاع وانعكاس الإعفاءات الضريبية الخاصة بقطاع الصناعة على الإستفادة منها في تقليل العبء الضريبي على شركات القطاع الصناعي. ويرى الباحث أهمية اختياره للقطاع الصناعي لمجتمع الدراسة لما يتمتع به هذا القطاع من دعم حكومي، حيث ترعى الدولة وتشجع هذا القطاع اكثر من غيره من القطاعات من ناحية سعر الضريبة المفروض. مما إنعكس على دراسة الدعم المقدم للقطاع الصناعي من خلال قوانين تشجيع الإستثمار المختلفة، كما يتمتع القطاع الصناعي بإمكانية إستفادته من قانون المدن الصناعية وتخفيض العبء الضريبي، من خلال إقامة مصانعها داخل حدود المدن الصناعية. ولقد اهتمت الدراسة أيضا بقياس العلاقة بين العبء الضريبي لتلك الشركات الصناعية وبين التخطيط الضريبي لها من خلال عناصر التخطيط المختلفة، بالإضافة إلى قياس الاختلاف في متوسطات استخدام التخطيط الضريبي بين الشركات الصناعية المساهمة وذات المسؤولية المحددة وذلك بالتركيز على قانون ضريبة الدخل، وقانون تشجيع الإستثمار، وقانون المدن الصناعية في الأردن. وخلصت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها:

- هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين العبء الضريبي للشركات الصناعية ومستوى التخطيط الضريبي الذي تمارسه تلك الشركات، من خلال كل عنصر من عناصر التخطيط الضريبي.
- بلغ متوسط إستخدام التخطيط الضريبي من خلال جميع عناصره للشركات الصناعية (٦٩،٩ %)، كما بلغ المتوسط للشركات الصناعية المساهمة العامة (٧٤،٢٥ %)، وللشركات ذات المسؤولية المحدودة (٦٥،٥ %).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- إن التخطيط الضريبي، من خلال إستغلال قوانين تشجيع الإستثمار، هو من أكثر عناصر التخطيط الضريبي فائدة للشركات الصناعية، حيث يمكن من إعفائها من ضريبة الـــدخل لفترات طويلة.

- أهمية تطبيق التخطيط الضريبي ضمن خطة شاملة توضع من قبل الإدارة، تأخـــذ بعـــين الإعتبار جميع البنود التي يمكن أن تخفض أعباء الشـــركة الضـــريبية، دون الإضـــرار بمصالحها الأخرى.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثالث

سوق فلسطين للأوراق المالية

والتخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في السوق

أولاً: مقدمة عن الأسواق المالية

ثانياً: لمحة عامة عن سوق فلسطين للأوراق المالية

ثالثاً: التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في السوق المالي

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثالث

أولاً: مقدمة عن الأسواق المالية:

١) تعريف الأسواق المالية وأنواعها: (جبر،٢٠٠٠)

للأسواق المالية عدة تعاريف نذكر منها:

- "هي الأسواق التي تتداول فيها الأوراق المالية طويلة الأجل كالأسهم والسندات، أو بعبارة أخرى هي الأسواق التي توفر مصادر الأموال اللازمة لتمويل الموجودات الثابتة".
- أو هي "سوق التعامل بيعاً وشراءً بأدوات الإئتمان الطويلة الأجل وهذه الأدوات تسمى بالأصول المالية كالأسهم والسندات التي تصدرها المشروعات المختلفة بهدف تغطية رأس مال المشروع وتوفير الأموال التي إحتاجتها في تسيير نشاطه الإقتصادي سواء كان صناعياً أو زراعياً أو عقارياً أو خدمياً لفترات طويلة، ولهذا فإن السوق تعد مجالاً طبيعياً لنشاط المصارف والمؤسسات المالية المتخصصة في تمويل القطاعات الإقتصادية المختلفة"

وللأسواق المالية عدة أنواع نذكر أهمها:

يمكن تقسيم سوق الأوراق المالية إلى الأنواع التالية: (جبر، ٢٠٠٠)

١. **الأسواق الأولية:** Primary Markets

وهي الأسواق التي تباع وتشترى فيها الأوراق المالية التي تصدر لأول مرة (الجديدة) من خلال التعامل مع وسطاء وتجار الأوراق المالية. وهذا يعني أن الأوراق المالية التي تتداول في هذه السوق لم تكن مملوكة من قبل لأحد، أي أنها سوق الأوراق المالية الجديدة من أسهم وسندات جديدة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢. **الأسواق الثانوية:** Secondary Markets

توجد هذه الأسواق عندما يتم تبادل الأوراق المالية التي سبق إصدارها بين المستثمرين. وتعد السوق الثانوية اكثر أهمية من السوق الأولية وذلك لأن تداول الأصول المالية فيها بيعا وشراء يتم بين أطراف جديدة لم تكن متعاملة في السوق الأولية مما يوفر أموالا حاضرة للذين هم بحاجة إليها من المستثمرين، سواء أكانت الإصدارات نقدية (قصيرة الأجل) أم إصدارات مالية (طويلة الأجل). إن الأسواق الثانوية لرأس المال يتم التداول فيها بالإصدارات المالية المتوسطة والطويلة الأجل بشكل منظم، يعرف بإسم بورصة الأوراق المالية. وهناك أسواق مالية على قدر كبير من التطور في تعاملها بالإصدارات المالية في البلدان الصناعية المتقدمة، تتمثل في بورصات الأوراق المالية، مثل: بورصة لندن، ونيويورك، وباريس، وغيرها، أما إذا لم يكن تداول الأوراق المالية منظماً فسيتم التداول بواسطة السماسرة، ومكاتب الصيارفة، والأفراد.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

٣. **السوق الثالثة:** Third Market

يتم في هذه السوق تداول الأوراق المالية المدرجة في أسواق المقايضة أو التبادل والأسواق غير المنظمة (OTC).

٤. **السوق الرابعة:-** Fourth Markets

توجد هذه السوق عندما يقوم مستثمر بشراء أوراق مالية مباشرة من مستثمر آخر ودون اللجوء إلى وسيط للأوراق المالية. والبائعون والمستثمرون للأوراق المالية في هذه السوق موجودون في مختلف بلدان العالم مثل: نيويورك، طوكيو، سنغافورة، لندن، وغيرها من مدن العالم، مما يجعل التعامل في هذه السوق على مدار الساعة يوميا أمرا واقعيا. وهذا الأمر جعل من السهولة بمكان على المستثمرين من الأفراد والمؤسسات أن يقوموا بتنفيذ العمليات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاستثمارية، بواسطة أجهزة الحاسوب في أي وقت من اليوم، ليلا أو نهارا. وباستخدام هذه السوق يقوم المستثمر بتوفير العمولة التي كان سيدفعها لوسطاء الأوراق المالية.

٥. **السوق الموازية (غير النظامية)** Over The Counter Market (OTC)

وهي السوق التي يتم تداول الأوراق المالية فيها عن طريق المتعاملين بالأوراق المالية عبر الهاتف وأجهزة الحاسوب، وليس من خلال قاعة للتداول. ويتم عادة في هذه السوق تداول الأوراق غير المسجلة في أسواق نظامية، أي الأوراق المالية الصادرة عن شركات لم تف بمتطلبات التسجيل في سوق مالية نظامية، أو لم تقم بالتسجيل فيها.

وتمتاز هذه السوق بعدم وجود مكان مركزي للتداول لديها كما هو الحال في السوق النظامية، كما يتم التداول فيها من قبل تجار يكونون مستعدين لشراء الأوراق المالية التي تعرض عليهم، وبيع الأوراق التي تطلب منهم. فهم يشترون ويبيعون لحسابهم، ويستفيدون من الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء للورقة المالية، أي يعدون كتجار التجزئة، فهم يشترون الورقة المالية بغرض بيعها وليس لاقتنائها.

٢) أهمية الأسواق المالية ودورها في تنمية الاقتصاد:

تلعب الأسواق المالية دوراً هاماً وفاعلاً في الإقتصاد الوطني وبخاصة في ظل تنامي دور القطاع الخاص وانحسار دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وقد استقرأ من تجارب الدول المتقدمة أن للأسواق المالية أدواراً هامة سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، فهي تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في دفع عجلة التنمية وزيادة رفاهية الأفراد في هذه المجتمعات.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويمكن تلخيص أهمية الأسواق المالية على النحو التالي:

(من منشورات سوق فلسطين للأوراق المالية،٢٠٠٣)

١- المساهمة في تنمية الإقتصاد الوطني:

تعمل الأسواق المالية على المساهمة في تحقيق معدلات النمو الإقتصادي في إقتصادياتها، من خلال حشد المدخرات الوطنية والأجنبية، وتوجيهها نحو الإستثمار في الأوراق المالية، وذلك كما تتيح لصغار وكبار المستثمرين على حد سواء التعامل بهذه الأدوات، وهذا ما يساهم بدوره في زيادة الإستثمار، الأمر الذي ينعكس على النمو الإقتصادي.

٢- زيادة كفاءة الإستثمار:

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

تساهم الأسواق الكفؤة، باكتشاف الأسعار العادلة والكفؤة، للشركات من خلال التداول السليم فيها، مما يدفع رؤوس الأموال إلى الإتجاه إلى الشركات والأدوات الأكثر كفاءة من خلال إنعكاس ذلك على أسعارها.

٣- إستقطاب الإستثمارات:

تعمل الأسواق الكفؤة على إستقطاب الإستثمارات المحلية والأجنبية، وبالتالي زيادة حجم رأس المال المتاح للإستثمار. وعلى العموم فان للأسواق المالية دوراً هاماً في التوسط بين المدخرين والمستثمرين، وبالتالي المساعدة على تحويل المدخرات إلى إستثمارات. وكلما زادت كفاءة السوق المالي، إنخفضت تكاليف الإستثمار وبالتالي زيادة معدلات الإستثمار. لذلك فإن للأسواق المالية دوراً هاماً في كونها مصدراً لرأس المال على المستويين المحلي والخارجي، وكونها تسمح بتوزيع المخاطر من خلال إمكانية المشاركة بالمخاطرة، وتفعيل الثروة والمدخرات من خلال حقنها في أدوات إستثمارية قصيرة أو طويلة الأجل.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن الجدير ذكره أن الأسواق المالية تلعب دوراً هاماً في تحقيق النمو الإقتصادي وتوفر فرصاً للنهوض والتطور الإقتصادي، وحتى تستطيع القيام بهذه المهمة الملقاة على عاتقها لا بد من توافر أمور عديدة من أهمها ما يلي: (هندي،منير ابراهيم، أدوات الإستثمار في أسواق رأس المال:الأوراق المالية ١٩٩٣)

١) **ظروف سياسية مستقرة:** إن رأس المال، وكما يقال، جبان. وحتى تتمكن الأسواق المالية من إجتذاب رؤوس الأموال المحلية أو الخارجية، فلا بد من ظروف سياسية واقتصادية مستقرة.

٢) **القوانين والأنظمة:** يجب توافر الأنظمة والقوانين اللازمة لتفعيل دور الأسواق، مثل: قانون تشجيع الإستثمار،وقانون الضرائب، وقانون الشركات، وقانون الأوراق المالية، وقانون هيئة الأوراق المالية.

جميع الحقوق محفوظة
مركز إيداع الرسائل الجامعية

٣) **توافر المعلومات والشفافية:** إن من أهم عوامل تنشيط الأسواق المالية وصول المعلومات إلى جميع المستثمرين بسرعة، ودقة، وعدالة، وكفاءة، حتى يتمكن المستثمرون من الإعتماد على هذه المعلومات في قرارتهم الإستثمارية، ومن هذا المنطلق يجب توافر قانون الإفصاح.

٤) **السيولة:** وهي القدرة على تنفيذ أوامر البيع والشراء بسرعة وبأسعار غير متباينة في حالة عدم توافر معلومات تؤدي إلى الإرتفاع والإنخفاض الملحوظ في الأسعار.

٥) **العمق:** من أجل تدعيم السيولة يجب أن تتصف السوق بالعمق وذلك بأن تتعامل في السوق أعداد كبيرة ومنوعة من المستثمرين.

٦) **الأسعار:** يجب أن يوفر السوق أسعاراً عادلة للأوراق المالية المتداولة، وذلك من خلال تعزيز عوامل العرض والطلب عن طريق توفير العمق في السوق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٧) **تكلفة منخفضة للتداول:** يجب تخفيض عمولة التداول إلى اقل حد ممكن من أجل تشـــجيع المستثمرين على الإقبال على التداول في السوق المالي.

ثانياً: لمحة عامة عن سوق فلسطين للأوراق المالية:

(من منشورات سوق فلسطين للأوراق المالية، ٢٠٠٤)

١) **نشأة سوق فلسطين للأوراق المالية:**

نشأت سوق فلسطين للأوراق المالية لتلبي الحاجة لاستقطاب التمويل طويل الأجل للمشاريع الإنتاجية ومشاريع البنية التحتية في فلسطين، وحشد المدخرات الفلسطينية في داخل وخارج البلاد. ولهذه الغاية وفرت سوق فلسطين للأوراق المالية أنظمة إلكترونية لتدوال ورقابة وتحويل الأوراق المالية، بحيث تكفل السرعة والدقة في إنجاز صفقات البيع، والشراء، وسلامة التعامل بالأوراق المالية. وقامت السوق بوضع أسس التداول وإيصال المعلومة، بحيث تضمن العدالة والتساوي بين جميع المتعاملين بالأوراق المالية، بغض النظر عن موقعهم الجغرافي، أو حجم تعاملهم، أو علاقاتهم مع الشركات المدرجة في السوق. مما يوفر لجميع المستثمرين فرص متكافئة في الربح والمخاطرة. ولقد أدرك عدد من رواد القطاع الخاص الفلسطيني، وفي وقت مبكر، أهمية إنشاء سوق نظامية للتعامل بالأوراق المالية، وفق أسس عصرية، تعمل على استقطاب رؤوس الأموال الفلسطينية من داخل وخارج فلسطين، وجذب الإستثمارات الأجنبية، وتوفير التمويل طويل الأجل للمشروعات الإنتاجية ومشروعات البنية التحتية. فبادروا إلى إنشاء سوق فلسطين للأوراق المالية، بموجب اتفاقية تشغيل مع السلطة الوطنية الفلسطينية وقعت في تاريخ ١٩٩٦/١١/٠٧.

وقد زاد عدد الشركات المدرجة في السوق من بضع شركات فـــي مطلـــع العـــام ١٩٩٧ لتصل إلى (٢٦) شركة في مطلع العام ٢٠٠٤، والمتمثلة في الجدول التالي:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الرقم	اسم الشركة	رمز التداول	عنوان الشركة	سنة الإدراج
١	العربية لمنتوجات الباطون	ACPC	نابلس	1999
٢	العربية للفنادق	AHC	رام الله	١٩٩٨
٣	البنك الإسلامي العربي	AIB	البيره	١٩٩٧
٤	المؤسسة العربية للتأمين	AIE	نابلس	١٩٩٧
٥	العربية لصناعة الدهانات	APC	نابلس	١٩٩٧
٦	المستثمرون العرب	ARAB	القدس	١٩٩٧
٧	المؤسسة العقارية العربية	ARE	نابلس	١٩٩٧
٨	دواجن فلسطين	AZIZA	نابلس	٢٠٠٢
٩	بيت المال الفلسطيني العربي	BETMAL	رام الله	١٩٩٨
١٠	الرعاية العربية للخدمات الطبية	CARE	رام الله	1997
١١	غزه الأهلية للتأمين	GAIC	غزة	١٩٩٧
١٢	جراند بارك للفنادق والاستجمام	HOTEL	رام الله	١٩٩٩
١٣	سجاير القدس	JCC	القدس	١٩٩٧
١٤	القدس للمستحضرات الطبية	JPH	البيره	١٩٩٧
١٥	فلسطين لصناعات اللدائن	LADAEN	نابلس	٢٠٠٢
١٦	التأمين الوطنية	NIC	رام الله	١٩٩٧
١٧	فلسطين للتنمية والاستثمار	PADICO	نابلس	١٩٩٧
١٨	الاتصالات الفلسطينية	PALTEL	نابلس	١٩٩٧
١٩	بنك فلسطين الدولي	PIB	البيرة	١٩٩٧
٢٠	بنك الاستثمار الفلسطيني	PIBC	البيره	١٩٩٧
٢١	الفلسطينية للاستثمار والإنماء	PID	رام الله	١٩٩٧
٢٢	فلسطين للاستثمار الصناعي	PIIC	نابلس	٢٠٠٢
٢٣	العربية الفلسطينية لمراكز التسوق	PLAZA	البيره	٢٠٠٠
٢٤	فلسطين للاستثمار العقاري	PRICO	غزة	١٩٩٧
٢٥	بنك القدس للتنمية والاستثمار	QUDS	رام الله	١٩٩٧
٢٦	مصانع الزيوت النباتية	VOIC	نابلس	١٩٩٩

المصدر: نشرة التداول الصادرة عن سوق فلسطين للاوراق المالية، شباط، ٢٠٠٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما يبلغ عدد شركات الأوراق المالية الأعضاء في السوق ست شركات، لهـا مكاتـب وفروع في معظم المدن الفلسطينية، والتي تتمثل بالجدول الآتي:

شركات الأوراق المالية الأعضاء في سوق فلسطين للأوراق المالية

الأردن وفلسطين للإستثمارات المالية	١٩٩٧	عمارة الفرح – رام الله
المتحدة للأوراق المالية	١٩٩٧	عمارة تفاحة – رام الله
الهدف للإستثمار والأوراق المالية	١٩٩٧	المركز التجاري – نابلس
الوطنية للأوراق المالية	١٩٩٧	عمارة الحرجة – رام الله
العالمية للأوراق المالية	١٩٩٧	بناية جاليريا سنتر – نابلس
سهم للإستثمار والأوراق المالية	١٩٩٩	عمارة السهم – رام الله

المصدر: منشورات سوق فلسطين للأوراق المالية، فلسطين، نابلس، ٢٠٠٤.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

٢) **أهداف سوق فلسطين للأوراق المالية:** (من منشورات سوق فلسطين للأوراق المالية، ٢٠٠٤)

إن إتفاقية التشغيل الموقعة مع السلطة الفلسطينية والنظام الداخلي للسوق المالي قي تـاريخ ١٩٩٦/١١/٧ عينت الأهداف التالية لسوق فلسطين للأوراق المالية:

١- إستقطاب المدخرات الفلسطينية في داخل وخارج فلسطين، وتوفير التمويل طويل الأجـل لمشاريع البنية التحتية، من أجل تنمية الإقتصاد الفلسطيني.

٢- تنظيم ومراقبة تداول الأوراق المالية بشكل يضمن كفاءة وشفافية وسهولة هذا التداول.

٣- توفير أنظمة تداول، ورقابة، وتسوية، وتحويل، ونقل لملكية الأوراق المالية، تكفل السرعة والدقة في إنجاز صفقات البيع، والشراء، وسلامة التعامل في الأوراق الماليـة، وتيسـير إكتشاف الأسعار الحقيقية للأسهم والسندات في السوق، من خلال تعزيز عوامل العرض و الطلب.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤- السعي لتأهيل السوق لتكون سوقاً إقليمية في منطقة الشرق الأوسط وبالتعاون مع السلطة الفلسطينية.

٥- توفير أنظمة تداول ورقابة وتسوية وتحويل ونقل لملكية الأوراق المالية تكفل السرعة والدقة في إنجاز صفقات البيع والشراء، وسلامة التعامل في الأوراق المالية، وتيسير إكتشاف الأسعار الحقيقية للأسهم والسندات المدرجة في السوق من خلال تعزيز عوامل العرض والطلب.

٦- وضع أسس للتداول، وإيصال المعلومة، تضمن العدالة والتساوي بين جميع المتعاملين بالأوراق المالية بغض النظر عن موقعهم الجغرافي، مما يوفر لجميع المستثمرين فرصا متكافئة في الربح والخسارة.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

٧- توفير أكبر قدر من الإستقرار في حركة الأسعار، بحيث يتم صعود وهبوط أسعار الأوراق المالية بشكل منتظم وتدريجي.

٨- توفير إنتشار واسع ودقيق للمعلومات المطلوبة، وإيصالها بالسرعة اللازمة، وذلك ليتسنى للمستثمر اتخاذ القرار المناسب له.

٩- حماية المستثمرين من جميع أشكال التلاعب والاحتيال.

١٠- تطوير خدمات وفعالية السوق عن طريق تطوير أساليب وإجراءات ووسائل جديدة للتعامل بالأوراق المالية، ومن خلال استقطاب المعلومات والابتكارات التقنية والخبرات في هذا المجال.

٣) **هيكلية سوق فلسطين للأوراق المالية:** (من منشورات سوق فلسطين للأوراق المالية، ٢٠٠٤)

١- مجلس الإدارة

يتولى إدارة السوق مجلس إدارة مكون من ثمانية أعضاء، من ضمنهم عضو يمثل المستثمرين ورجال الأعمال، يتم تعينه من قبل وزير المالية لمدة سنتين، وعضو يمثل أعضاء

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السوق يتم انتخابه من قبل شركات الأوراق المالية الأعضاء في السوق ، ويتبع لمجلس الإدارة مباشرة المدقق الخارجي والمستشار القانوني.

فمجلس الإدارة مكون من ثمانية أعضاء موزعين كالتالي:

١. خمسة أعضاء يمثلون الشركات المالكة للسوق من بينهم رئيس المجلس.

٢. عضو يمثل المستثمرين ورجال الأعمال.

٣. عضو يمثل شركات الأوراق المالية الأعضاء.

٤. مدير عام السوق.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

٢- المدير العام:

يعين مجلس الإدارة مديراً عاماً للسوق، ويجب ألا يكون المدير العام عضواً في السوق أو له علاقة بأي من أعضائه، ويصبح المدير العام لدى تعيينه عضواً في مجلس إدارة السوق. ويكون المدير العام مسؤولا عن الإدارة العامة واليومية للسوق، وعن تنفيذ أنظمة وتعليمات السوق، ومراقبة أعمال الأعضاء ونشاطات الإتجار والتداول.

٣- دوائر السوق:

١. **دائرة المالية والمحاسبة:** تتولى إعداد موازنة السوق السنوية وتقديمها للمدير العام، وإعداد البيانات المالية، وتحضير التقارير الشهرية والنصف سنوية والسنوية، إضافة إلى كافة الأعمال المحاسبية اليومية.

٢. **العلاقات العامة:** تقوم دائرة العلاقات العامة بتوفير وإيصال المعلومات إلى جمهور المستثمرين، إضافة إلى تزويد وكالات الأنباء والصحافة بالبيانات والمعلومات الصادرة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عن السوق، لاطلاع الرأي العام المحلي والخارجي عليها، وكذلك ترتيب عقد المؤتمرات والندوات وورشات العمل.

٣. **الشؤون الإدارية** : متابعة الأمور الإدارية وشؤون الموظفين لتمكين السوق من تحقيق أهدافها بكفاءة عالية.

٤. **دائرة الأنظمة والتكنولوجيا:** تقوم بتنفيذ إستراتيجية مكننة شاملة للسوق، بالإضافة إلى تزويد المستثمرين بالخدمات الخاصة بالمعلومات والبيانات من خلال تقديم التسهيلات اللازمة لاستقبال ومعالجة وإخراج وإدارة هذه البيانات، لتحسين وتطوير مستوى، وأداء، وفاعلية السوق بشكل عام.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ويوجد بها عدة أقسام وهي:

١. قسم المشاريع والأنظمة.

٢. قسم العمليات والإسناد الفني.

٣. شعبة تكنولوجيا المعلومات

٤. شعبة الدعم الأولي

٥. **دائرة مركز الإيداع والتحويل:** يعتبر مركز الإيداع والتحويل الحلقة المتممة لسلسلة التداول الإلكتروني في سوق فلسطين للأوراق المالية. فمن خلاله تتم عملية تسوية أثمان ونقل ملكية الأوراق المالية المتداولة. وهو، كذلك، يعتبر المرجع الأساسي لسجلات المساهمين للشركات المدرجة في السوق. حيث يقوم بحفظ وإدارة سجلات المساهمين، وتزويد الشركة المصدرة للأوراق المالية وبشكل دوري، بتقرير عن التغييرات التي تمت

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على سجل مساهميها والناتجة عن تحويل الملكية، وكذلك إصدار شهادات ملكيـــة الأوراق المالية المدرجة في السوق نيابة عن الشركة إذا اقتضت الحاجة.

كما يقوم المركز باستلام وإيداع شهادات الملكية وإرسالها إلى الشركات المصدرة لإلغائها وإعادتها إلى المركز للاحتفاظ بها لمـــدة عشر سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم المركز بتنفيذ جميع قرارات الشركة المدرجة المتعلقة بالمساهمين، مثل: توزيع أرباح عينيـــة، أو نقديـــة، أو تجزئة الأسهم أو رفع وتخفيض رأس المال وغيرها من القرارات التي تؤثر بشكل مباشر على سجل المساهمين. ويقـــوم مركز الإيداع والتحويل بمتابعة إجراءات التسوية، حيث تنعكس كـــل صفقة تداول على نظام مركز الإيداع والتحويل بعد (٣٠) ثانية من إنجازها. ويقـــوم المركـــز باحتساب تسوية أثمان الأوراق المالية المتداولة، وإرسال تقرير التسوية الذي يبين صافي القيمة الواجب دفعها أو صافي القيمة المستحقة لكل شركة وساطة واحتياطي السيولة إلى بنك التسوية. كما يقوم بتزويد كل وسيط بتقريري التقاص والتقاص المختصر، لضمان قيامه بتسديد المبـــالغ الواجب عليه دفعها في الأوقات المحددة، كما يقوم المركز، وفي اليوم الثالث بعد التداول، بالتأكد من نقل ملكية الأوراق المالية المتداولة من البائع إلى المشتري، وإصدار إشعارات شراء أســـهم للمساهمين الجدد وتزويد الشركة بتقرير عن نشاط التداول المتعلق بأسهمها. وفي حالـــة عـــدم وجود رصيد كاف من الأسهم لدى البائع، فإن المركز يقوم بالموافقة على عملية إقراض لصالح البائع لتغطية العجز في الرصيد. وفي حالة عدم قدرة الوسيط على الاقتراض لصالح البائع حتى بداية اليوم الثالث بعد التداول.

كما يقوم المركز بعملية الشراء نيابة عن الوسيط لحفظ حق المشتري، ويقـــوم المركـــز ومن خلال إدارته لأرصدة المساهمين بتقديم عدة خدمات، مثل التحويل الإرثي والعائلي ووضع إشارة الحجز على الأسهم المرهونة، بعد استلام الوثائق اللازمة لضمان عدم تداول هذه الأسهم، ورفع إشارة الرهن أو الحجز عند الطلب.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويمكن تلخيص مهام مركز الإيداع والتحويل بما يلي:

- ❖ حفظ وإدارة سجلات المساهمين وتزويد الشركة المصدرة للأوراق المالية بتقارير عن التغييرات التي تمت على سجل مساهميها.
- ❖ إستلام وإيداع شهادات الملكية وإرسالها إلى الشركات المصدرة، لإلغائها، وإعادتها إلى المركز للاحتفاظ بها لمدة لا تقل عن عشر سنوات.
- ❖ تنفيذ القرارات التي تؤثر على سجل المساهمين، مثل: توزيع أرباح عينية، وتجزئة الأسهم، ورفع أو تخفيض رأس المال، وغيرها.
- ❖ إحتساب أثمان الأوراق المالية المتداولة وإرسال تقارير التقاص إلى شركات الأوراق المالية وبنك التسوية (البنك العربي بموجب الاتفاقية الموقعة معه).
- ❖ متابعة إجراءات التسوية، حيث تنعكس كل صفقة تداول على نظام مركز الإيداع والتحويل بعد (٣٠) ثانية من إنجازها.
- ❖ التأكد في يوم التسوية (T+3) من نقل ملكية الأوراق المالية المتداولة من البائع إلى المشتري، وإصدار إشعارات شراء أسهم للمساهمين الجدد، وتزويد الشركة المتداولة بتقرير عن نشاط التداول المتعلق بسهمها.
- ❖ تنفيذ إجراءات التحويل الإرثي والتنازل العائلي بين الأقارب.
- ❖ وضع إشارة الحجز والرهن على الأسهم وفكهما.

٦. **دائرة العمليات والرقابة:** تختص هذه الدائرة بضمان مراقبة وتنظيم التداول بالأوراق المالية للشركات المدرجة في السوق، بشكل يضمن كفاءة وشفافية وسهولة هذا التداول. وتتألف هذه الدائرة من قسم العمليات والرقابة (مراقبة التداول والرقابة وشؤون الأعضاء). وقسم شؤون الشركات والإدراج (متابعة الشركات المساهمة العامة المدرجة والمؤهلة للإدراج).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٧. **وحدة البحث والتطوير:** تأسست وحدة البحث والتطوير في السوق في مطلع العام ٢٠٠٢، وهدفها العمل على تفعيل العمل البحثي والمعلوماتي والتطويري للسوق، إضافة إلى الإشراف على التدريب الداخلي والخارجي فيه .

علماً بأن الأسواق المالية العالمية لا يتم إنشائها على ضوء شركة خاصة مثل سوق فلسطين للأوراق المالية وإنما تكون السوق تحت سيطرة ورقابة الدولة.

٤- التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية:

أ. **التداول في سوق فلسطين للأوراق المالية:**

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

تستخدم سوق فلسطين للأوراق المالية نظام تداول إلكتروني يستقبل أوامر بيع وشراء الأوراق المالية المدخلة من قبل مستخدمي النظام في السوق، ويطابق هذه الأوامر وينجز صفقات التداول الناتجة بسرعة فائقة. كما يبث المعلومات المتعلقة بالتداول بشكل فوري وتلقائي. وقد استبدل هذا النظام الإلكتروني قاعة التداول التقليدية المستخدمة في الأسواق اليدوية أو شبه الممكننة، بحيث أصبحت جميع العمليات المتعلقة بالتداول تتم عن بعد ومن خلال جهاز حاسوب مرتبط مع نظام التداول المركزي وموجود في مكاتب شركات الوساطة. وقد حصرت السوق استعمال أجهزة التداول بشركات الوساطة المرخصة لتقليص حجم الأخطاء، ولرفع مستوى الخدمات المقدمة للمستثمرين، وتأمين حماية افضل لهم. ويمتاز النظام باعتماده على النوافذ والرسوم والألوان التي تسهل عمل المستخدمين وتوفر إمكانية الاستفسار الفوري عن معلومات التداول والحصول على التقارير، بالإضافة إلى توفير خيارات سهلة لإدخال ومعالجة الأوامر. ويمكن النظام المستخدم من إدخال الأوامر وتغييرها وإلغائها والإطلاع عليها وإنجازها، كما يمكنه من مراقبة نشاط التداول سواء أتم هذا النشاط في لحظته أم في أوقات سابقة. ويتم ترتيب الأوامر المدخلة إلى النظام حسب قواعد أولويات تعتمد على عدة معايير. السعر هو المعيار الأساسي في تحديد أولوية الأمر، حيث إن أفضل سعر (أعلى سعر شراء وأدنى سعر بيع) يأخذ أعلى أولوية على الأوامر الأخرى.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما بالنسبة للأوامر المدخلة على نفس السعر، فإن وقت الإدخال هو العنصر المحدد لأولوية الأمر باعتماد مبدأ الذي يصل أولاً يعطى الأولوية. ويتم تخزين جميع الأوامر المدخلة إلى نظام التداول الإلكتروني بوقت وصولها وبدقة ١/١٠٠٠٠ من الثانية، مما يعطي الأوامر فرصاً متكافئة في الإنجاز بناءاً على وقت الإدخال. كما يسمح النظام بإدخال جميع أنواع الأوامر (بيع، شراء، أوامر متقابلة، أوامر متطابقة)، كما يسمح بتحديد شروط خاصة لتنفيذ هذه الأنواع (أمر السوق، الأمر المتدرج، شروط على الكميات، شروط على الوقت)، بالإضافة إلى توفير إمكانية إدخال الأوامر بشكل غير معلن، حتى لا تؤثر الأوامر ذات الأحجام الكبيرة في إستقرار الأسعار بشكل غير مبرر.

ويوفر النظام أدوات لمراقبة وإدارة جميع عمليات التداول الخاصة بالمستخدم، حيث يمكنه من طلب عرض مجموعة من الاستفسارات الخاصة برمز، بتاريخ أو بحساب معين. وتتيح له الشاشات المباشرة تتبع معلومات ونتائج الصفقات في السوق. كما يوفر النظام مجموعة كبيرة من الاستفسارات كعرض قائمة بالصفقات المنفذة، وحالة الأوامر المدخلة، ومجموعة كبيرة من التقارير المطبوعة التي يمكن تحضيرها وطباعتها خلال وبعد انتهاء الجلسة. كما يتم التحكم بنظام التداول باستخدام نظام الرقابة الذي يحتوي على المعايير والأسس التي تحددها قواعد التداول في السوق، والتي تؤمن عدالة وشفافية عملية التداول. ويقوم النظام بمراقبة أي تغير غير عادي في أوامر البيع والشراء لكل رمز، كما يراقب صفقات التداول غير العادية، ويرسل إشارات التحذير ويتيح لمراقب التداول تجميد وإلغاء الأوامر والصفقات وغير ذلك من أعمال الرقابة.

- **التعامل بالأوراق المالية:**

يتم التعامل بالأوراق المالية لدى سوق فلسطين وفقاً للإجراءات التالية:

١) فتح حساب للتداول بالأوراق المالية عند الوسيط.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢) بعد إستكمال إجراءات فتح حساب التداول، يمكن للمستثمر إعطاء أوامر البيع والشـــراء، ليقوم الوسيط بإدخالها إلى نظام التداول وفقاً للأصول المعتمدة. ويمكن إعطاء تلك الأوامر شفهياً أو عبر الهاتف، أو خطياً، أو بأية وسيلة متاحة.

٣) يدخل الوسيط أوامر المستثمر إلى نظام التداول الإلكتروني بالتتالي، وحســب التسلســل الزمني الذي وردت فيه هذه الأوامر، ولا يجوز تنفيذ أية عمليــة تــداول لأوراق ماليــة لشركة مدرجة إلاّ من خلال نظام التداول الإلكتروني.

٤) يحدد النظام أولوية الأوامر على أساس السعر الأفضل، أو حسب الأقدميــة إذا تســاوت الأسعار، وتكون الأولوية لأوامر المستثمر على أوامر الوسيط على نفس الورقة الماليــة ونفس السعر.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

٥) يتيح النظام للمستخدم إدخال أوامر البيع والشراء كبيرة الحجم بشكل غير معلن، لتجنــب ضغوط غير مبررة على أسعار الأسهم.

٦) يتم نقل الملكية الناتجة عن عمليات البيع والشراء من قبل السوق في يوم العمل الثالث بعد يوم التداول.

٧) تقوم السوق بإصدار شهادات ملكية الأسهم في حال طلب المستثمرين فقط.

مراحل التداول:

يمارس الوسيط النشاطات المتعلقة بالتداول من خلال نظام التداول الإلكتروني الذي يحدد أنماط للعمل اليومي على مراحل تشغيلية منتظمة:

١) **مرحلة ما قبل الإفتتاح** (Pre-Open): تعتبر هذه المرحلة إستكشافية يتم خلالها إدخال و تعديل و إلغاء أوامر البيع والشراء، واستعراض البيانات المتاحة من خلال نظام التــداول الإلكتروني، ولا يتم تنفيذ أي صفقة في هذه المرحلة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢) **الافتتاح** (Open): عنـد الإفتتاح، يقوم نظام التداول الإلكتروني باحتساب سعر إفتتـاح لكل سهم (رمز). ويتم تحويل الأوامر غير المنفذة على سعر الإفتتاح، والكميات المتبقيـة من الأوامر المنفذة جزئياً إلى مرحلة التداول المستمر.

٣) **مرحلة التداول المستمر**(Continuous Trading): يتم في هذه المرحلة تنفيذ الصفقات. ويستطيع الوسطاء المعتمدون، خلال هذه المرحلة، إدخال وتعديل وإلغـاء أوامـر البيـع والشراء، واستعراض البيانات المتاحة، من خلال نظام التداول الإلكتروني.

٤) **مرحلة ما قبل الإغلاق** (Pre-Close): يتاح في هذه المرحلة المجال للوسطاء لاستعراض البيانات والمعلومات، وطباعة التقارير اللازمة، وإلغاء وتعديل صـفقات تـداول حسـب الأصول. ويتوقف التداول خلال هذه الفترة ولا تقبل أية أوامر جديدة.

٥) **الإغلاق** (Close): يتم إغلاق جلسة التداول نهائياً، وتتحدد أسـعار الإغـلاق للأسـهم، ويكون النظام بعد الإغلاق متاحاً للوسطاء لاستعراض البيانـات والمعلومـات وطباعـة التقارير فقط.

- **مؤشر القدس:**

إعتمدت سوق فلسطين للأوراق المالية في تموز من العام ١٩٩٧ رقماً لقياس مسـتويات أسعار الأسهم وتحديد الاتجاه العام لها عرف بإسم مؤشر القدس. وهذا المؤشر مرجح بالقيمـة السوقية لأسهم الشركات، ويقوم على إحتساب التغير في أسعار أسهم الشـركات الداخلـة فـي احتسابه مرجحاً بالوزن النسبي لها. وتم في حينه اختيار عينة مكونة من عشر شركات مدرجة ونشطة موزعة على جميع القطاعات الاقتصادية المعرفة في السوق. وقد اعتمدت أسعار إغلاق جلسة تداول ١٩٩٧/٠٧/٠٧ كنقطة أساس، بحيث حددت قيمة الرقم الأساسي (١٠٠) نقطة. وقد كان إتجاه المؤشر صعوداً منذ اعتماده خصوصاً في العام ١٩٩٩ التي حقق فيها نمواً لافتاً جعله يحتل المرتبة الأولى بين جميع مؤشرات الأسواق المالية العربية. وقد إستمر مؤشر القدس في

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

النمو في العام ٢٠٠٠ الذي حقق فيه المؤشر أعلى قيمة في تاريخه بلغت (٢٩٢,٩٥) في ٢٠٠٠/٠٤/١٢ إلى أن اصطدم بالظروف السياسية الصعبة التي واجهتنا في الربع الأخير من العام، مما أدى إلى حدوث تراجع في نموه كان أقصاه في ٢٠٠١/٠٩/١٧ عندما بلغت قيمة المؤشر (١٤١,٩٥) نقطة.

- **بث المعلومات في سوق فلسطين للأوراق المالية:**

تتميز سوق فلسطين للأوراق المالية بامتلاكها منظومة متطورة لبث المعلومات تمكنها من بث المعلومة بكفاءة وفي الوقت المناسب. وتتضمن هذه المنظومة:

١) **نظام التداول الإلكتروني:** منتشر في شركات الأوراق المالية وفروعها عبر شبكة إلكترونية مرتبطة مع السوق. وبالتالي يستطيع المستثمر الحصول على ما يلزم من المعلومات من خلال شركة الأوراق المالية التي يتعامل معها.

٢) **نظام البث المباشر على اللوحات الإلكترونية أو التلفزيونية:** يوجد في مقر كل شركة أوراق مالية معتمدة في قاعة للمستثمرين تضم لوحات إلكترونية، تمكن المستثمر من متابعة جلسات التداول.

٣) **نظام البث المباشر على شبكة رويتر (ps/equity):** يمكن لأي مشترك في شبكة رويتر متابعة التداول فور حدوثه.

٤) **بث معلومات عبر شبكة جوال:** تمكن هذه الوسيلة من بث رسائل قصيرة حول التداول عبر شبكة جوال الفلسطينية، حسب معايير وشروط يتم تحديدها من قبل المستقبِل.

٥) **بث معلومات تداول عبر التلفزيون:** وقّعت السوق اتفاقية بث معلومات مع تلفزيون فلسطين يتم بموجبها بث شريط تداول يومي على شاشة التلفزيون، في أثناء جلسة التداول، كما يمكن متابعة الجلسة أيضاً عبر عدد من محطات التلفزيون المحلية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٦) **موقع الإنترنت الخاص بالسوق** (www.p-s-e.com)**:** يتضمن الموقع معلومات وافية عن السوق، بالإضافة إلى إمكانية متابعة نشاط التداول من خلال الموقع نفسه، بتأخير (Delay) لا يتعدى عشرين دقيقة.

٧) **نشرة التداول اليومية والتقارير الإحصائية:** يصدر عن السوق نشرة تداول بعد انتهاء كل جلسة تداول وكذلك تقرير شهري إحصائي. ويتم نشر هذه المعلومات عبر الفاكس والبريد الإلكتروني، وتوزيعها على الصحف والمؤسسات والأشخاص المعنيين.

ب. الإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية:

إن إستخدام أنظمة التداول، والتسوية الإلكترونية، وانتشار شركات الأوراق المالية في فلسطين، ووجود مركز للإيداع والتحويل ضمن هيكلية السوق الإدارية، وامتلاك السوق منظومة متطورة لبث المعلومات، سهّلت على المستثمر ووفرت عليه الكثير من الجهود والتكاليف.

مركز إيداع الرسائل الجامعية

<u>ويتم الإستثمار وفقاً لما يلي:</u>

١) يقوم المستثمر بفتح حساب للتداول لدى إحدى شركات الأوراق المالية العاملة الأعضاء في السوق، حيث يوقع على اتفاقية فتح الحساب، ويزود الشركة بوثيقة إثبات الشخصية.

٢) في حالة أن المستثمر ينوي بيع أسهم شركة مصدرة للشهادات، يقدم شهادة الأسهم لشركة الأوراق المالية التي فتح لديها حساب التداول.

٣) تقوم شركة الأوراق المالية بالشراء و/أو البيع وفق الأوامر التي يعطيها إياها المستثمر، ويمكن إعطاء تلك الأوامر خطياً أو شفهياً عبر الهاتف على أن يتم تعزيز الأوامر الهاتفية خطياً لاحقاً.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤) تتقاضى شركة الأوراق المالية عن كل صفقة تنفذها (بيع و/أو شراء) رسوماً محددةً في نظام الرسوم والعمولات الصادر عن السوق، ولا يجوز لشركة الأوراق المالية تجاوزها.

٥) في حالة شراء الأسهم، يتسلم العميل إشعارا بالشراء، بعد أن تتم تسوية الأوراق المالية من قبل مركز الإيداع والتحويل.

٦) الاستثمار الأجنبي: من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي، قامت السوق في عام ١٩٩٩ بتوقيع اتفاقية بين السوق وبنك HSBC (البنك البريطاني للشرق الأوسط)، أصبح بإمكان البنك بموجبها تقديم خدمات الحفظ الأمين للمستثمرين الأجانب.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

٥) الإطار القانوني لسوق فلسطين للأوراق المالية:

نظرا لعدم وجود قانون للأوراق المالية في فلسطين عند البدء بعمل السوق، فقد قام السوق بتوقيع اتفاقية تشغيل مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد حددت هذه الاتفاقية أهداف السوق ومنحتها صلاحيات وحقوقا كالتالي:

١) رسم السياسة العامة لعمل السوق.

٢) وضع التنظيم والهيكل الإداري للسوق.

٣) وضع الأسس والأنظمة والتعليمات اللازمة لممارسة السوق لعملها.

٤) قبول شركات الأوراق المالية المؤهلة كأعضاء في السوق، وتنظيم أعمالها، والإشراف عليها وعلى مستخدميها.

٥) فرض العقوبات على الأعضاء في السوق ومستخدميهم في حالة ارتكابهم أو ارتكاب أي منهم لأي مخالفة بموجب القانون و/ أو الأنظمة والتعليمات الصادرة عن السوق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٦) تسجيل مستخدمي شركات الأوراق المالية الأعضاء في السوق والترخيص لهم.

٧) تنظيم وإجراء الامتحانات والمقابلات اللازمة للتأكد من تأهيل المستخدمين لدى الأعضاء في السوق.

٨) إيقاف التداول في أي من الأوراق المالية المدرجة في السوق وللمدة التي تراها إدارة السوق مناسبة.

٩) منع أي تعامل بالأوراق المالية الخاصة بأية شركة في السوق، إذا كان مثل هذا التعامل من شانه أن يؤدي إلى التأثير على مصلحة مساهمي الشركة.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

١٠) إيقاف التداول في السوق عند الاقتضاء بعد التشاور مع وزارة المالية.

١١) تحديد الرسوم والعمولات التي يتقاضاها الأعضاء في السوق مقابل بيع وشراء الأوراق المالية المدرجة في السوق.

١٢) تحديد وفرض وتحصيل الرسوم والعمولات التي تشكل إيرادات السوق:

١. رسوم إدراج الشركات والاوراق المالية.

٢. رسوم العضوية.

٣. عمولات التداول.

١٣) وضع شروط وأسس لإدراج الأوراق المالية بجميع أنواعها في السوق ورفض إدراج أية أوراق مالية لا تنطبق شروط ومتطلبات الإدراج عليها.

وقد قامت السوق، بناء على هذه الصلاحيات، بإصدار أنظمة وتعليمات تحكم عمل السوق منها:

- نظام الإدراج

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- ❖ نظام العضوية
- ❖ الرقابة على السوق
- ❖ تعليمات قواعد التداول

- **نظام الإدراج في سوق فلسطين للأوراق المالية:**

بلغ عدد الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في النصف الأول من العام ١٩٩٧ (١٣) شركة تضاعفت حتى وصلت إلى (٢٦) شركة في نهاية العام ٢٠٠٣.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وقد بين نظام الإدراج الحد الأدنى لشروط ومتطلبات إدراج الأسهم وهي:

شروط الإدراج:

١. أن يكون مدفوعاً (٥٠%) على الأقل من رأسمال الشركة المكتتب به.

٢. أن يكون رأسمال الشركة العامل كافٍ.

٣. ألا يقل رأسمال الشركة المكتتب به عما يعادل (٧٥٠،٠٠٠) دولار أمريكي.

٤. ألا يقل عدد الأسهم المصدرة عن (١٠٠،٠٠٠) سهم.

٥. ألا يقل عدد المساهمين العامين في الشركة عن ١٠٠ مساهم.

٦. ألا تقل نسبة الأسهم القابلة للتداول والمملوكة من قبل المساهمين العامين عن (٢٥%).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- **نظام العضوية في سوق فلسطين للأوراق المالية:**

تحتفظ سوق فلسطين للأوراق المالية بحق قبول انتساب الشركات الفلسطينية الراغبة بالقيام بأعمال الوساطة والنشاطات المتعلقة بالأوراق المالية المستوفية لشروط العضوية، كأعضاء في سوق فلسطين للأوراق المالية، **ومن بين هذه الشروط:**

١. أن تكون الشركة مؤسسة ومسجلة في فلسطين.

٢. أن تنحصر غايات وأعمال الشركة بالنشاطات المتعلقة بالأوراق المالية والوساطة الاستثمارية فقط.

٣. ألا يقل رأس مال الشركة المدفوع عن مليون دولار أمريكي أو ما يعادله.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

❖ **الرقابة على سوق فلسطين للأوراق المالية:**

تخضع سوق فلسطين للأوراق المالية لرقابة وزارة المالية، وذلك بموجب الاتفاقية الموقعة بينهما. وقد تم الانتهاء من إعداد مشروع قانون هيئة سوق رأس المال، وتمت المصادقة عليه من المجلس التشريعي الفلسطيني بالقراءة الثانية. وحسب القانون، عند تطبيقه، فإنّ الهيئة هي الجهة الرقابية على السوق، بحيث تتولى العديد من النشاطات، مثل: ترخيص الوسطاء، وتنظيم عملية الإفصاح، وحماية المستثمرين. وقد أورد الفصل الثاني من مشروع قانون هيئة سوق رأس المال أهداف الهيئة ومهماتها وصلاحياتها كما يلي: تهدف الهيئة إلى تهيئة المناخ الملائم لتحقيق استقرار ونمو رأس المال، وتنظيم وتطوير ومراقبة سوق رأس المال في فلسطين، وحماية حقوق المستثمرين. وعليها في سبيل تحقيق هذه الأهداف القيام بما يلي وفقا لأحكام القانون:-

١) الإشراف على:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١. سوق الأوراق المالية بما يكفل سلامة التعامل.

٢. شركات التأمين.

٣. شركات تمويل الرهن العقاري.

٢) التنظيم والرقابة والإشراف على نشاطات المؤسسات المالية غير المصرفية ومنها شركات تداول الأوراق المالية والخدمات المالية غير المصرفية.

٣) تنظيم الإفصاح عن أية بيانات أو معلومات تخص القطاع المالي غير المصرفي.

٤) مراقبة تطور المؤسسات المالية غير المصرفية بما يضمن سلامة عملها. ويتولى إدارة الهيئة مجلس ادارة مكون من سبعة أعضاء يعين رئيسه بقرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بتنسيب من وزير المالية.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

٦) الأداء والإنجازات والتحديات لسوق فلسطين للأوراق المالية:

أولاً: أداء السوق:

- **جلسات التداول**

لقد عقدت سوق فلسطين للأوراق المالية أول جلسة تداول في ١٩٩٧/٢/١٨، وقد بلغ عدد الجلسات في ذلك العام (٦٦) جلسة، ارتفعت إلى (١٠٠) جلسة في عام ١٩٩٨، تلاها زيادة ملحوظة في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠ حيث بلغ عدد الجلسات (١٤٦) و (٢٦١) جلسة على التوالي، إلا أن التطورات السياسية الأخيرة في المنطقة، ألقت بظلالها على السوق حيث انخفض عدد جلسات التداول إلى (١٦١) جلسة خلال عام ٢٠٠١، واستمر الانخفاض في عام ٢٠٠٢ حيث وصل عدد الجلسات إلى (١٠٠) جلسة فقط، وارتفعت إلى (٢٢٣) جلسة في عام ٢٠٠٣.

- **قيمة الأسهم المتداولة**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بلغت قيمة الأسهم المتداولة في العام الأول من تشغيل السوق عام١٩٩٧ (٢٥) مليون دولار، وارتفعت في عام ١٩٩٨ إلى (٦٩) مليون دولار واستمر الارتفاع في عام ١٩٩٩ حيث وصلت إلى (١٥٠) مليون دولار، وبلغت قيمة الارتفاع في عام ٢٠٠٠ حيث وصلت قيمة التداول (١٨٩) مليون دولار. إلا إن الوضع السياسي الذي تمر به المنطقة أثر في قيمة التداول فانخفضت في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ حيث وصلت إلى (٧٥) مليون دولار و(٤٥) مليون دولار، على التوالي، وفي عام ٢٠٠٣ كان (٥٨) مليون دولار.

ثانياً: إنجازات السوق:

إضافة إلى النمو الملحوظ في أحجام وقيم التداول وعدد الصفقات المنفذة في السوق، فقد قامت السوق بتحقيق إنجازات عديدة أهمها:

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

١) في الثالث من شهر كانون الأول لعام ١٩٩٧، انضمت سوق فلسطين للأوراق المالية إلى اتحاد البورصات العربية، وتشارك سوق فلسطين في المؤتمرات والندوات التي يعقدها الاتحاد.

٢) تم قبول سوق فلسطين للأوراق المالية في ٢٠٠٠/٨/٢١ عضوا في اتحاد البورصات العالمية، ومقره باريس، وقد اصبح سوق فلسطين السوق العربية الرابعة المنضمة لهذا الاتحاد، وقد تأكد اتحاد البورصات العالمية من أن سوق فلسطين تتمتع بالمواصفات اللازمة لقبول الأعضاء.

٣) في ٢٠٠٠/٩/٢٠ انضمت سوق فلسطين للأوراق المالية لاتحاد البورصات الأوروبية والآسيوية، وذلك بعد موافقة مجلس إدارة الاتحاد على طلب سوق فلسطين للأوراق المالية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤) انضمت في ٢٠٠٠/١/٢٧ سوق فلسطين للأوراق المالية إلى قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية والمؤشر المركب الخاص بصندوق النقد العربي.

٥) تم توقيع إتفاقية بين السوق وبنك HSBC (البنك البريطاني للشرق الأوسط)، في شهر أيار من عام ١٩٩٧ وأصبح بإمكان هذا البنك، بموجبها تقديم خدمات الحفظ الأمين للمستثمرين الأجانب.

٦) تم إبرام إتفاقية توأمة بين سوق فلسطين للأوراق المالية وسوق ستكهولم للأوراق المالية يتم من خلالها تبادل الخبرات الفنية والتكنولوجية بين السوقين.

ثالثاً: التحديات التي تواجه السوق:

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

حققت سوق فلسطين للأوراق المالية معظم الأهداف التي رسمت لها خلال فترة وجيزة من عملها، وقد فاقت أسواقاً مالية لها أضعاف عمرها الزمني من الناحية التقنية والفنية إلا أنه لا تزال تواجه تحديات مختلفة، ومن أهمها:

١) صغر حجم السوق: وذلك بسبب الظروف التي تمر بها البلاد، وغياب الوعي الاستثماري لدى الكثير من المستثمرين في فلسطين، وبسبب اخذ القطاع البنكي الحصة الكبيرة من الاستثمار في فلسطين، على عكس الدول المتقدمة وحتى الدول النامية الأخرى.

٢) عدم إدراج كل الشركات المساهمة العامة في فلسطين لأسهمها في السوق، وذلك لغياب قانون الأوراق المالية الذي يلزم الشركات المساهمة العامة على الإدراج، وحتى تستطيع السوق مواجهة العولمة، فإنها بحاجة إلى عقد اتفاقيات للإدراج المشترك مع الأسواق العربية الأخرى.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣) إقتصار التداول على الأسهم فقط، وعدم تداول السندات بسبب عدم إصدارها من قبل الشركات المساهمة والسلطة الوطنية الفلسطينية.

٤) حاجة الأنظمة والقوانين في فلسطين إلى التحديث من ناحية، كما هو الحال في قانون الضرائب، قانون الشركات، ومن ناحية أخرى إلى الإصـــدار مثـــل قـــانون الأوراق المالية، قانون الإفصاح.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثالثا: التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية:

أولاً: التخطيط الضريبي من خلال إستفادة الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية من المزايا التي منحها قانون ضريبة الدخل:

إمتاز قانون ضريبة الدخل بمنح مزايا لجميع المكلفين بغض النظر عن قطاعاتهم الاقتصادية، وهذه المزايا تعتبر تشجيعا للمكلفين للإسراع في دفع التزاماتهم الضريبية دون الحاجة إلى تباطؤ المكلفين تجاه تسديد هذه الالتزامات. وتعتبر هذه المزايا ذات جدوى، ويمكن للشركات المدرجة في السوق المالي الاستفادة منها في الحصول على خصومات معينة تقلل من الضريبة المستحقة عليهم، كما يمكن تأجيل دفع الضريبة أيضا من خلالها.

ويمكن للشركات المدرجة في السوق المالي الإستفادة من هذه المزايا عن طريق التخطيط الضريبي، وذلك على النحو الآتي:

١) التخطيط الضريبي من خلال كشف التقدير الذاتي للشركات المدرجة في السوق المالي ومناقشته:

يتم التقدير الذاتي من قبل الشركات المساهمة العامة من خلال إعداد الحسابات الختامية في نهاية السنة المالية، ويتم تحديد الربح الخاضع للضريبة، وتحسب قيمة الضريبة المستحقة وفقا لمعدل الضريبة. ومن ثم يتم توزيع صافي الربح وفقاً لم هو مقرر في قانون الشركات حيث يتم خصم الإحتياطيات، والمخصصات. ومن ثم يتم تحديد نسبة للأرباح الموزعة على حملة الأسهم. (صبري، ١٩٩٨، ص ٢٣٠)، ولقد ألزم قانون ضريبة الدخل المطبق حاليا في الأراضي الفلسطينية بتعبئة كشف التقدير الذاتي، واحتساب ضريبة الدخل المستحقة، والعمل على تسليمه إلى دائرة ضريبة الدخل خلال مدة لا تتجاوز الشهر الثالث لبداية السنة المالية للمكلف، كما جاء ذلك في قانون ضريبة الدخل.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبصورة عامة يمكن تلخيص التقرير الذاتي للشركة المساهمة على النحو التالي:

(صبري، ١٩٩٨، ص ٢٣٠)

- يقتصر التقرير الذاتي للضريبة من قبل الشركة المساهمة بصفتها مكلفا ذا شخصية معنوية على تقديم الحسابات الختامية لسنة ميلادية تعادل السنة الضريبية، حيث تضم ثلاثة حسابات مالية هي: قائمة الميزانية العمومية الممثلة لأصول وخصوم الشركة المساهمة كما هي في نهاية فترتين ماليتين، وقائمة الأرباح والخسائر عن السنة الضريبية، وحساب توزيع الأرباح الذي يتم إعداده وفقا لما تقتضيه المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وقانون الشركات المساهمة.

- لا تخضع ضريبة الشركات المساهمة للتقاص من الضريبة المستحقة على حملة الأسهم، على اعتبار أن الشركة المساهمة تتمتع بشخصية معنوية، ومستقلة عن أصحابها. في حين أنها تخضع للضريبة الثانية (في حالة الضريبة المزدوجة)، والتي تفرض على المبالغ الموزعة على حملة الأسهم للتقاص من الضريبة لكل من حملة الأسهم على حدة، وعند تسوية قيمة الضريبة في نهاية السنة المالية لكل مكلف، باعتبارها ضريبة خصمت من المصدر لحساب مكلف معين عند توزيع مستحقاته من الأرباح.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ومن الجدير ذكره أن قانون ضريبة الدخل لم يفرض أي غرامات تتعلق بالمبالغ التي تمثل فرو قات بين الضريبة المعلنة عند تقديم الكشف والتعديل الذي يتم عند التقدير، حيث انه تقوم دائرة ضريبة الدخل بعد فترة من تسليم كشف التقدير الذاتي، بتفويض أحد موظفيها للقيام بعمليات التدقيق على الحسابات المقدمة من قبل تلك الشركات، وإجراء المناقشات على بعض ما يثار من بنود الإيرادات والنفقات، والعمل على إجراء التعديل اللازم على الربح المعلن.

فلو أن شركة أعلنت ضريبة دخل قدرها (١٥،٠٠٠) دينار عند تقديم كشف التقدير الذاتي، وبعد التقدير أصبحت الضريبة (٢٠،٠٠٠) دينار، فانه لا تستحق أية غرامة على الفرق وقدره

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٥،٠٠٠) دينار. ويجب التوضيح هنا، أنه ليس بالضرورة أن تؤدي عمليات التدقيق التي تقوم بها دائرة ضريبة الدخل إلى فروقات ضريبية ضد الشركة، فقد تؤدي إلى فروقات لمصلحة الشركة يمكن إستردادها أو قيدها لحساب الشركة كدفعات مقدمة عن السنوات القادمة.

ويعود السبب في وجود هذه الفروقات إلى عدم قبول كافة المصاريف التي طالبت بها الشركة، حيث ان عملية التقدير عملية تقديرية، ونتيجة لذاك تنشأ هناك فروقات. وفي هذه ميزة ضريبية.

ويمكن للشركات المدرجة في السوق المالي أن تستفيد من إجراء عدم إعتبار الفروقات الضريبية الناتجة عن عمليات التدقيق كمتأخرات ضريبية، وعدم فرض غرامات تأخير عليها. وذلك في حالة اتباع سياسة المطالبة بأكبر قدر ممكن من النفقات وعدم التعديل على صافي الربح لأغراض كشف التقدير الذاتي، وبالتالي **تحقيق وفورات ضريبية وذلك عن طريق:**

١. التأخير في دفع الضريبة: إن عدم إجراء التعديل على صافي الربح المعلن بما يتوافق ومتطلبات القانون، وترك الأمر لدائرة ضريبة الدخل للقيام بعملية التعديل بعد التدقيق، ودفع ما يستحق من فروقات دون أية غرامات، هو بلا شك استخدام لأموال الدولة دون فائدة لفترة زمنية تمتد ما بين نهاية الفترة المحددة بالقانون للدفع وميعاد دفع الفروقات الضريبية الناتجة عن عمليات التدقيق و المناقشة. الا أن الشركة التي تختار العمل ضمن هذه الاستراتيجية قد تتعرض لخسارة الفرصة البديلة، المتمثلة في عدم حصولها على الخصم التشجيعي فيما لو تم دفع الضريبة كاملة خلال المدد المحددة بالقانون، ويمكن تعويض تكلفة الفرصة البديلة أو جزء منها اعتمادا على فترة تأخير دفع الفروقات الضريبية بعد عمليات التدقيق وإشعاره بها، والتي يمكن المطالبة بتقسيطها بما يخدم إطالة فترة التأخير، وبالتالي إمكانية تعويض تكلفة الفرصة البديلة أو حتى تحقيق وفر عليها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢. عدم دفع الشركة جزءا من الضريبة: في معظم الأحيان لا يمتلك مقدرو الضريبة الوقت الكافي للقيام بعمليات التدقيق بشكل كاف وشامل وخاصة على حسابات الشركات الكبيرة لضخامة حجمها، إذ ان إمكانية عدم دفع جزء من الضريبة قائمة على أساس احتمال ألا يكتشف مقدر الضريبة لجميع النفقات غير المقبولة في حالة القيام بعمليات التدقيق، وذلك لأن عمليات التدقيق التي تعمل على أساسها دائرة ضريبة الدخل تقوم على محددات من أهمها محدد الوقت.

٢) التخطيط الضريبي من خلال الحصول على الخصم التشجيعي للشركات المدرجة في السوق المالي:

جميع الحقوق محفوظة

يجب على كل شركة تهدف إلى التخطيط الضريبي أن تسعى إلى أن تقدم كشف التقدير الذاتي، في نهاية الشهر الذي يحقق لها أعلى خصم تشجيعي ممكن، دون الإضرار بمصالح الشركة.

٣) التخطيط الضريبي من خلال التخطيط الإستثماري وإدارة الموجودات للشركات المدرجة في السوق المالي:

إن من أهم البنود التي تتضمنها الميزانية العمومية في الشركات المساهمة، حجم استثماراتها بشكل عام وبخاصة في الأسهم والسندات وحجم الإستثمارات في القروض الممنوحة للعملاء في حالة المؤسسات المصرفية، وذلك على النحو الآتي:

١) الإستثمار في الأسهم:

إعتبر قانون ضريبة الدخل الحالي الأرباح الناتجة عن شراء وبيع الأسهم بأنها أرباح رأسمالية وأنها غير خاضعة للضريبة إلا بعد قيام الشركة ببيع هذه الأسهم، وبيان الأرباح الرأسمالية. فعلى سبيل المثال لو قامت الشركة بشراء اسهم بقيمة ١٠٠،٠٠٠ دينار عام ١٩٩٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقامت ببيعها بقيمة ١٥٠،٠٠٠ دينار سنة ٢٠٠٠ ونتج عن هذه العملية أرباح بقيمة ٥٠،٠٠٠ دينار فتعتبر هذا المبلغ أرباح رأسمالية لسنة ال٢٠٠٠.

إذ يحق لكل شركة بناء على المادة (٢٦) أن تخصم من حصص الأرباح التي تدفعها إلى حاملي الأسهم ضريبة دخل حسب الفئة التي دفعتها أو المترتب عليها دفعها عن الدخل الذي دفعت منه حصص الأرباح. إن عملية التخطيط الضريبي تتمثل في هذه الحالة عن طريق تدبير الدخل الإيرادي الممكن أن يتحقق من خلال توزيعات الأرباح الخاصة بالأسهم إلى دخل رأسمالي. وذلك عندما يتم توجيه استثمارات الأسهم في الشركات التي تعمل على توزيع الأرباح النقدية القليلة مع توافر وجود لفرص ودلائل باحتمال ارتفاع القيمة السوقية لأسهم تلك الشركات، أو عن طريق القيام ببيع الأسهم قبل موعد توزيع الأرباح بفترة زمنية بسيطة حيث إن توزيعات الأرباح المنتظرة تنعكس في السعر السوقي لتلك الأسهم.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وتقوم بعض إدارات الشركات بتحديد سقف معين للإستثمارات في أسهم معينة لبعض الشركات، والعمل على عدم تجاوز ذلك السقف، وذلك من أجل توزيع للمخاطر وتجنيب الشركة المستثمرة بالأسهم من تحمل تكاليف مرتفعة في حالة تعرض الشركة المستثمرة لخسائر هبوط الأسعار، التي يعتبرها المشرع الضريبي خسائر رأسمالية غير مقبولة ضريبيا.

كما أن قيام الشركات بعدم توزيع أرباح، أو بتوزيع أرباح نقدية قليلة، والعمل على الاحتفاظ بالباقي بصورة إحتياطيات مختلفة، يعمل على تدعيم المركز المالي لهذه الشركات. مما يكون له الأثر الإيجابي على أسعار أسهمها في السوق المالي، وذلك لأن الاستثمار في أسهم تلك الشركات يمكن للشركات من تحقيق عائد رأسمالي من خلال الإرتفاع المتوقع حدوثه في القيمة السوقية للأسهم، وبالتالي عدم الخضوع لضريبة الدخل مقارنة في حالة الإستثمار بأسهم تتمثل عوائدها في أرباح موزعه، وليس محتجزه.

٢) **القروض والتسهيلات الممنوحة للعملاء:**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إن من أهم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المصارف في أعمالها احتمال تعثر أي من العملاء وعدم إمكانية تسديد الالتزامات المترتبة عليه، ويعتبر جمود حركة حساب الجاري مدين وعدم تسديد الكمبيالات المخصومة في تواريخ إستحقاقها، مؤشرات تقتضي ضرورة وضع مثل هذه الحسابات تحت الرقابة والمتابعة المستمرة، وكذلك بذل الجهود اللازمة من أجل تحصيل حقوق المصرف والمحافظة عليها. إن المحافظة على هذه الحقوق يمكن أن تتأتى جزء منها من خلال الاستفادة من مواد وتعليمات قانون ضريبة الدخل، وذلك بالعمل على تعليق الفوائد والعمولات المترتبة على مثل تلك الحسابات المتعثرة فور إنطباق شروط إمكانية تعليق الفوائد عليها، وبالتالي تجنيب المصرف دفع ضرائب على فوائد أصبح هناك شكوك في تحصيلها، وان عدم تعليق مثل هذه الفوائد وتسجيلها ضمن الإيرادات يعدان بمنزلة ضريبة مدفوعة بشكل مقدم إلى السلطات الضريبية، تكبد المصرف أعباء تحمل تكلفة تلك الأموال، وبالتالي إستنزاف حقوق المساهمين (حبيب، ١٩٩٣، ص ٢٦و٢٧).

وفي حالة عدم تمكن المصرف تحصيل جزء من إلتزامات العملاء تجاهه، فان يقوم باتباع الإجراءات القانونية الممكنة والإستفسار عن وجود أية ممتلكات خاصة للعميل وكفلائه والسير في الحجز التحفظي عليها، وكلما عمل المصرف على سرعة اتخاذ الإجراءات القانونية والعمل على استكمال شروط إعدام الدين يهدف المصرف بذلك إلى الإسراع في النفقة بدلاً من تأخيرها، مما ينعكس على مبلغ الإلتزام الضريبي بتخفيضه.

٣) **الموجودات الثابتة:**

تستخدم كل شركة أصولاً مختلفة في القيام بأعمالها التشغيلية من أجل الحصول على الدخل، وكلما كانت أقساط الإستهلاك موزعة على عدد أكبر من السنوات، قلت القيمة الحالية للوفر الضريبي الناتج عن تلك الأقساط (عياد، ١٩٧١). وفي القرارات الإستثمارية الرأسمالية، فانه يتم تخفيض كلفة الأصل تحت التقييم بالقيمة الحالية للوفر الضريبي الناتج عن الإهتلاك، مما

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يعني أن الأثر الضريبي يزداد قوة كلما قل العمر الضريبي للأصل، وذلك لأن القيمة الحالية للوفر الضريبي الناجم عن الإهتلاك تكون أكبر كلما كان عدد السنوات اقل وبالتالي فان الأصول ذات الإستثمار قصيرة الأجل تحتل مكانا أفضل من الناحية الضريبية، وعلى الشركة أن تأخذ العمر الضريبي للأصول كأحد المتغيرات الواجب دراستها قبل إتخاذ قرار الإستثمار أو الشراء لأي أصل من الأصول (حبيب،١٩٩٣، ص ٢٩).

يختلف الإستهلاك باختلاف طبيعة الأصل، فهناك عدة أنواع من الأصول يتم إستهلاكها وهي كما يلي:

- **الأصول الثابتة:** مثل العقارات، والآلات، و الأثاث، والأجهزة، ويحتسب لها إستهلاك سنوي لها يعادل تكلفة استخدام الأصل، الذي يتم احتسابه على أساس القيمة الدفترية للأصل، والتكلفة التاريخية مقسومة على عدد السنوات لعمرها الإنتاجي.
- **الأصول غير الملموسة:** مثل: حقوق الإختراع، والشهرة، ومصاريف التأسيس، ويتم عادة إستهلاكها في فترات معينة وتحمل لعدة سنوات مالية، ويسمى هذا النوع من الاستهلاك الإطفاء.

ويتمثل التخطيط الضريبي في إدارة الموجودات الثابتة إما عن طريق استبدال الأصول أو التخلص منها أو عن طريق الإضافات والتجديدات الرأسمالية عليها، وذلك كما يلي:

١. **التخطيط الضريبي عن طريق إستبدال الأصول أو التخلص منها:**

تمر الشركات في أثناء فترة مزاولتها لأنشطة وإجراءات عمل بحالات متنوعة تتعلق بأصولها بدءا بالشراء ومرورا بالتجديد وانتهاء بالبيع ...، وعدم وعي إدارة الشركات بالآثار الضريبية المختلفة المترتبة على تلك العمليات، يفقدها وفورات ضريبية من الممكن الاستفادة منها واستغلالها أيما استغلال.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حيث نصت المادة (٩)/ج إذا أنفق شخص من الأشخاص بتعاطى عملا أو تجارة أو حرفة او صنعة أو مهنة من المال في إستبدال الآت أو ماكنات كان يستعملها أو يستخدمها في العمل أو التجارة أو الحرفة أو الصنعة أو المهنة المشار اليها وبطل إستعمالها ينزل مبلغ يساوي ثمن الآلات أو الماكنات المستبدلة مطروحاً منه مبلغ يمثل مجموع قيمة الإستهلاك والتلف الذي حصل في قيمة الآلات أو الماكنات من جراء البلى والإستعمال مع الثمن المتحصل من بيعها أو ثمن الآلات أو الماكنات الجديدة ايهما كان الأقل.

ولا يعترف قانون ضريبة الدخل الحالي بالخسائر الرأسمالية التي يمكن أن تلحق بأصول الشركة، إلا في الحالة التي تتعلق بخسائر خاصة باستبدال أصول أخرى، فالشركة التي تعمل على بيع بعض أصولها بخسارة وتعمل على تأجيل عملية الشراء للأصل البديل إلى سنة ضريبية تالية، تكون في هذه الحالة قد خسرت فرصة الإستفادة من قبول تلك الخسارة على أنها نفقة من ضمن نفقات العمل.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ويمكن الإستفادة من عملية إستبدال الأصول من قبل الشركات في أوقات التضخم، حيث تكون القيمة السوقية للأصول أعلى من قيمتها الدفترية، وكذلك تكون قيمة الإستهلاك المحسوب على أساس التكلفة التاريخية أقل مما يجب. فتقوم الشركة بتعديل القيمة الدفترية لبعض الأصول وبخاصة لوجود فروقات كبيرة نسبيا ما بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية لتلك الأصول.

وهذا يعني أن الربح المعلن ليس ربحا حقيقيا وإنما ربح صوري، مما يؤدي إلى تآكل رأس مال الشركة عن طريق دفع ضرائب أكثر من اللازم
(المحاسب القانوني العربي، عدد٤٧، ١٩٨٩، ص٣٢).

ويمكن للشركات أن تمارس التخطيط الضريبي في إستبدال الأصول بأصول مشابهة وبنفس القيمة السوقية، أي أن تعمل على شراء الأصل المشابه بنفس سعر البيع للأصل الذي تم بيعه واعتباره أنه السعر السوقي العادل، حيث تستفيد الشركة بهذه الخطوة من تحقيق أرباح

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رأسمالية لا يتم إخضاعها للضريبة، ويتم العمل على تعديل قيمة قسط الاستهلاك بناء على الكلفة الجديدة، التي تساوي تقريبا سعر الأصل الذي تم بيعه، فبذلك تحمي الشركة رأسمالها من التآكل والعمل على إعادة الشركة لتقييم أصولها باستخدام طريقة الاستبدال.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢. التخطيط الضريبي عن طريق الإضافات والتجديدات الرأسمالية للأصول:

إن قيام الشركات بإجراء توسعات وتعديلات في فروعها عن طريق الأعمال الخشبية والديكورات والعمل على تجنب الأعمال الخرسانية ما أمكن، مما يعطيها الفرصة في الاستفادة من تنزيلات الاستهلاك، لأن نصوص قانون ضريبة الدخل لا تسمح بتنزيل نفقات الاستهلاك عن أية أبنية لا تحتوي على ماكينات شغالة، وعليه فان، ولغاية التخطيط الضريبي فقد يكون هناك أفضلية إستئجار المباني الخاصة بفروع الشركة وعدم إمتلاك تلك المباني، وذلك بهدف تحقيق أكبر منافع ضريبية ممكنة والعمل على إستثمار الأموال بأصول أخرى .

كما أن قيام الشركة بأعمال الصيانة الدورية لجميع الأصول الخاصة بالشركة هو بحد ذاته حماية لرأس المال، متمثلا في مشاركة دائرة ضريبة بتحمل نصيبها بقبول تلك النفقات من ضمن نفقات العمل، لأن التأخير في القيام بأعمال الصيانة ما هو إلا تأجيل لنفقة إنتاجية، مما يؤدي إلى دفع الشركة مبالغ ضريبية اكثر، عدا عن أن التأخير في صيانة الأصل يعمل على اهتلاك الأصل نفسه وفقدانه، مما يتنج عنه خسائر رأسمالية، غير مقبولة ضريبياً.

ولتوضيح ذلك نورد المثال التالي :

تمتلك شركة ما أصلا كلفته (١٠٠،٠٠٠) دينار ونسبة اهتلاكه ١٥% سنويا، بعد مرور(٥) سنوات تم إجراء بعض التحسينات الرأسمالية بمبلغ (٥٠،٠٠٠) دينار، فان حساب الأصل يصبح رصيده(١٥٠،٠٠٠) دينار و الاهتلاك المجمع عن الخمس سنوات السابقة (٧٥،٠٠٠) دينار، ويصبح الاهتلاك السنوي بعد الإضافات (١٥،٠٠٠) دينار (١٠٠،٠٠٠ × ١٥ %)، وهذا يعني أن القيمة القابلة للاهتلاك بعد الإضافات والبالغة (٧٥،٠٠٠) دينار (١٥٠،٠٠٠ –٧٥،٠٠٠) سوف يتم استهلاكها على مدة (٣,٣٣) سنة. والمنفذ القانوني هنا هو أن القانون حدد نسب الاهتلاك لكل أصل دون أن يتطرق إلى الإضافات الرأسمالية التي يمكن أن تتم على الأصل، وأهمية فصل القيمة القابلة للاهتلاك بعد عمل الإضافات، وبعد ذلك تطبيق نسب الاهتلاك المقرر.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤) التخطيط الضريبي من خلال سماح القانون بتنزيل الديون الهالكة والمشكوك فيها من ضمن المصاريف المقبولة ضريبيا للشركات المدرجة في السوق المالي:

لقد سمح القانون بتنزيل الديون المشكوك في تحصيلها من ضمن المصاريف المقبولة ضريبيا واعتبارها نفقة مقبولة، حيث نصت المادة التاسعة من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ على أنه (إذا ثبت لمأمور التقدير أن الديون الهالكة المتسببة عن أي عمل أو تجارة أو مهنة أو حرفة أو صنعة، أنها أصبحت هالكة خلال السنة السابقة لسنة التقدير مباشرة والديون المشكوك فيها إلى المدى الذي يقنع مأمور التقدير أنها أصبحت ديونا هالكة خلال السنة المذكورة، ولو أن تلك الديون الهالكة أو المشكوك فيها كانت مستحقة الدفع قبل بدء السنة المشار إليها. شريطة اعتبار أن كل مبلغ مسترد في تلك السنة من المبالغ التي تم شطبها في السابق أو سمح بتنزيلها باعتبارها ديونا هالكة أو مشكوكا فيها من إيرادات العمل أو التجارة أو المهنة أو الصنعة المبحوث عنها خلال تلك السنة).

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وحتى تعتبر هذه الديون هالكة يجب أن تتوافر فيها الشروط التالية:

١. أن يكون الدين ناشئا عن نشاط اقتصادي حقيقي وليس وهميا وأن يكون مثبتا في الدفاتر المحاسبية حين حدوثه.

٢. أن يهلك الدين خلال سنة الدخل.

٣. أن يقتنع مأمور التقدير أن الدين اصبح هالكا.

٤. لم يشترط أن يكون الدين مستحقا خلال سنة الدخل.

بغض النظر عن كيفية الطرق في إثبات الديون الهالكة أو المشكوك في تحصيلها، فان هذه المبالغ تعتبر أموالا لا تقوم الشركة بالاستفادة منها، أي أنها لن تعود إلى الشركة. ومن المعقول أن تطالب بها وان تبذل المستطاع في إثبات الدين المعدوم سواء أكان ذلك بقرار من

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المحكمة أو أي وسيلة أخرى متوافرة وذلك بأقصى سرعة ممكنة حتى يتم التعجيل في إعدام الدين وتنزيله من المصاريف المقبولة وتخفض العبء الضريبي لتلك السنة.

التخطيط الضريبي من خلال قيمة الاستهلاك ومبالغه المسموح بها للشركات المدرجة في السوق المالي: (مادة (٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لعام ١٩٦٤)

من المعروف أن مصروف الاستهلاك هو نفقة غير نقدية حيث ينزل عن استهلاك وتلف أية بناية تحتوي على ماكينات شغالة، وتستعمل كليا وبصورة رئيسية من أجل تشغيل تلك الماكينات أو الآلات أو المفروشات التي يمتلكها المكلف، ويستعملها في العمل أو التجارة أو الحرفة أو المهنة أو الصنعة التي يتعاطاها، مبلغ يساوي نسبة مئوية معينة من كلفتها الأصلية التي دفعها المكلف وفقا لما قد يقرر لأية حالة أو صنف من الحالات.

ومن خلال تدوير مبالغ الاستهلاك المسموح بها، حيث انه إذا لم يكن إجراء هذا التنزيل بكامله في أية سنة من جراء عدم وجود أرباح أو مكاسب خاضعة في تلك السنة من مصدر الدخل الذي يتطلب إجراء التنزيل بشأنه، أو من جراء كون الأرباح أو المكاسب الخاضعة للضريبة في تلك السنة والناجمة عن مصدر الدخل المذكور أقل من مبلغ التنزيل المشار إليه، فان المبلغ المذكور بكامله أو القسم الذي لم يمكن تنزيله منه كما ذكر آنفا، يضاف إلى مبلغ التنزيل المستحق عن الاستهلاك والتلف في السنة المقبلة، ويعتبر قسما منه، وإذا لم يكن في تلك السنة المقبلة مبلغ مستحق التنزيل مقابل الاستهلاك أو التلف يعتبر هذا المبلغ أنه المبلغ المستحق التنزيل عن الاستهلاك أو التلف في السنة المذكورة، وهكذا دواليك في السنوات التي تليها. وفي موضوع تحديد قيمة الاستهلاك المسموح به، فانه لا يجوز في أي حال من الأحوال أن يزيد مجموع تنزيل الاستهلاك والتلف المشار إليه والمسموح به بموجب هذا القانون، مضافا إليه مجموع الاستهلاك والتلف الذي حصل كنتيجة للاستعمال أو التلف قبل البدء بهذا القانون،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

محسوبا على أساس الفئات المقررة، على الكلفة الأصلية التي دفعها المكلف عن الأبنية أو الماكينات أو الآلات أو المفروشات.

٥) **التخطيط الضريبي من خلال المفاضلة بين الاستئجار أو الامتلاك للمباني للشركات المدرجة في السوق المالي:**

على الشركة أن تقوم بدراسة أفضلية امتلاكها لمبان أواستئجارها، وأن تعتمد الوفر الضريبي المتحقق كأساس للمقارنة. حيث أنه في حالة امتلاك الشركة مبنى فانه يحق لها أن تنزل أي نفقة عنه، وكذلك في حالة قيام الشركة باستئجار ذلك المبنى فإنها ستنزل ضمن المصاريف مصروف الإيجار الذي تقوم بدفعه. وبالتالي سيخفض العبء الضريبي لتلك الشركة.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

٦) **التخطيط الضريبي من خلال التبرعات التي تدفعها الشركات المدرجة في السوق المالي:**

أما فيما يتعلق بالتبرعات التي تتبرع بها الشركة للآخرين، فيجب أن تتأكد من أن هذه التبرعات ستنزل من ضمن النفقات المقبولة ضريبيا، وأن تحرص الشركة ألا يضيع عليها الوفر الضريبي الذي ترتبه هذه النفقة، حيث نصت المادة العاشرة بأنه: (يسمح لأي شخص مقيم بتنزيل أي مبلغ دفعه خلال السنة لسنة التقدير كتبرع لمقاصد خيرية أو إنسانية وذلك إذا اقر مجلس الوزراء هذه الجهة الخيرية أو الإنسانية من الدخل الخاضع للضريبة المقدر وفقا لأحكام هذا القانون، ويشترط في ذلك أن لا يسمح بأجراء أي تنزيل من مجموع الدخل الخاضع للضريبة مقابل مجموع التبرعات إذا تجاوز مقدارها ربع دخل ذلك الشخص الخاضع للضريبة قبل إجراء التنزيلات المنصوص عليها في هذه المادة).

٧) **التخطيط الضريبي من خلال إطالة فترة التقدير للشركات المدرجة في السوق المالي:**

ليس من السهل للشركات المدرجة في السوق المالي أن تعمل على تأجيل دفع ضريبة الدخل، وذلك عن طريق إطالة فترة التقدير للاستفادة من الوقت. ويتمثل ذلك عن طريق

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الحصول على فترات لعرض القرار على مجلس الإدارة، وما يترتب على ذلك من مشـــاورات لإقراره، وذلك بسبب وجود نظام السلفيات في النظام الضريبي الفلسطيني.

وفي حالة حدوث خلاف بين الشركة ومقدر الضريبة، على الشركة اللجوء إلى المحكمـــة المختصة بالنظر في قضايا ضريبة الدخل، وتستفيد من اللجوء إلى المحكمة فـــي إطالـــة فتـــرة التقدير وبالطرق القانونية، حيث إن اللجوء إلى المحكمة يستغرق وقتا طويلا قد يســـتمر عـــدة سنوات، وبالتالي تأجيل دفع مبلغ الضريبة لفترة من الوقت. وبالتالي تستفيد الشركة من تأجيـــل الدفع في تحقيق وفورات ضريبية، وقد تلجا الشركة إلى المحكمة فقط من اجل كســـب الوقـــت، حتى لو خسرت القضية في النهاية .

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

٨) **التخطيط الضريبي من خلال التنزيلات عن الخسارة للشركات المدرجـــة فـــي الســـوق المالي:**

اعتبرت المادة (١١) من القانون رقم(٢٥) لسنة ١٩٦٤ أن الخسارة التـــي تلحـــق بـــأي شخص خلال السنة السابقة لسنة التقدير وناتجة عن عمل أو تجارة أو حرفة أو مهنة أو صنعة، يمكن تنزيلها من الدخل الخاضع للضريبة، وبمكن إجراء تقاص لهذه الخسارة من مجموع دخل ذلك الشخص من مصادر أخرى في السنة نفسها.

وإذا بلغت الخسارة مقدارا لا يمكن تقاصه بكامله، فان رصيدها يدور إلى الســـنة التاليـــة مباشرة، وإلى التي تليها وهكذا، لغاية ست سنوات بعد السنة التي وقعت فيهـــا الخســـارة. ولا يجوز تنزيل الخسارة التي لو كانت ربحا لما كانت خاضعة للضـــريبة بمقتضـــى أحكـــام هـــذا القانون، ولا يجوز تنزيل الخسارة أو تدويرها إلا إذا أبرز المكلف حسابات أصولية وصحيحة.

ويشترط لخصم الخسارة شرطان هما:

١. أن يكون المكلف الذي حقق الخسارة، هو نفسه المكلف الذي حقق الربح أي اســـتمرارية المكلف.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢. استمرارية نشاط المشروع، حتى لو تغير موضوع النشاط.

وعنى القانون بالشخص الطبيعي أو المعنوي، وبناء على ذلك فان الشركة وفروعها تعتبر شخصا واحدا، فلو لحقت الخسارة بأحد الفروع، فان للمركز أن ينزل هذه الخسارة من دخله أو دخول الفروع الأخرى. أما لو لحقت الخسارة بأحد مصادر دخله، وكان شريكا في شركة عادية، فانه لا يستطيع تنزيل هذه الخسائر من دخل الشركة باعتبار أن كلا منها يمثل شخصا منفردا.

ثانياً: التخطيط الضريبي من خلال استفادة الشركات المدرجة في السوق المالي من المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار:

١) **نبذة عن المناخ الاستثماري في فلسطين:**

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

يقصد بالمناخ الاستثماري السائد مجموعة من العوامل و الاعتبارات التي تؤثر على المشروع بالسلب أو بالإيجاب، بحيث لا يكون لصاحب المشروع قدرة على التحكم بهذه العوامل، بل تقع المسؤولية في ذلك على عاتق جهات حكومية في معظم الأحيان، وبخصوص المناخ السائد في فلسطين فانه يمكن تلخيص تلك العوامل والاعتبارات فيما يلي: أوضاع السياسية (الأمن والاستقرار): يدفع هذان العاملان في حالة توافرهما إلى تشجيع الاستثمار، بحيث يخلقان لدى أي مستثمر شعورا بتوفير فرصة جيدة، وإيجاد قاعدة سليمة لإقامة المشاريع الاستثمارية واستمرار نجاحها.

كما وتتحكم الأوضاع السياسية في فلسطين إلى حد كبير بحرية الحركة على المعابر و الحدود سواء أكان ذلك في حرية حركة رجال الأعمال أو تدفق رؤوس الأموال، وكذلك البضائع والخدمات، حيث أن لهذه الأوضاع تأثيرا كبيرا على الحركة الاستثمارية بشكل عام. فالبنية التحتية في فلسطين تحتاج إلى إعادة بناء من جديد في مجالاتها المختلفة، وبخاصة في البنية التحتية المادية (كالمرافق العامة، الاتصالات، المطار، الميناء ....الخ) والتي تعتبر شرطا أساسيا للجذب الاستثماري، كما تعد المناطق الصناعية من الأنشطة الحيوية والضرورية التي تساعد في

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جذب وإقامة المشاريع الاقتصادية في مختلف المجالات. ومن هنا تكمن الحاجة إلى أن تكـــون الحكومة اكثر فعالية، بحيث تستطيع توفير المناخ الذي يسمح للقطاع الخاص أن يتطور ويتقدم، وذلك من خلال توفير بيئة داعمة لذلك الوضع المطلوب.

أ. **قانون تشجيع الاستثمار والقوانين الأخرى المساندة:**

أصدرت السلطة الفلسطينية قانونا للاستثمار بتاريخ ٢٣-٤- ١٩٩٨، وذلك بعد إحـــداث تعديلات هامة في نصوصه، بحيث يغدو اكثر فاعلية وملائمة لتطبيق تلك النصوص على النحو المطلوب، ويعتبر إصدار القانون بعد التعديلات بمثابة خطوة في سبيل بناء الاقتصاد الفلسطيني على أسس سليمة وقوية، بحيث يضمن تطبيق برامج تنموية اقتصادية وفق الأهداف والأولويات المحددة.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وهنالك قوانين أخرى لها انعكاس هام على الحركة الاستثمارية إلى جانب قانون تشـــجيع الاستثمار، مثال ذلك: قانون ضريبة الدخل، وقانون سلطة النقد الذي نظم أعمال المصارف في فلسطين، وعمل على وضع السياسة النقدية التي تتحكم بالاستثمار من خلال سعر الفائدة، حيـــث ان هناك علاقة عكسية بين الاستثمار الخاص وسعر الفائدة السائد في المصارف (قديح، ٢٠٠١).

ويعتبر التشريع من العوامل الرئيسة في خلق مناخ استثماري ملائم ومناسب، حيث انه لا بد للمستثمر سواء أكان فلسطينيا أم عربيا أم أجنبيا أن يكون على علم بالوضع القانوني الـــذي سيحكم نشاطه، ويحدد الأحكام والالتزامات والضمانات التي سيتمتع بها مشروعه.

٢) **مقدمة عن قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني:**

يهدف قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني إلى تشجيع الاستثمارات المحلية، وتشجيع عودة رؤوس الأموال الفلسطينية المهاجرة و الأموال العربية والأجنبية، لكي تتخـــذ مـــن المنـــاطق الفلسطينية وطنا ثابتا لها. وذلك من خلال تقديم الحوافز التي تشجعها على أن تضـــع فلســـطين

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على خارطة الاستثمارات العالمية وتجعلها بؤرة جذب لهذه الأموال، وتـــوفير المنـــاخ الملائـــم لتشجيع الاستثمار في فلسطين.

ويهدف قانون تشجيع الاستثمار كما بينته المادة (٢) من القانون إلى تحقيق أهداف وأولويات التنمية في فلسطين من خلال زيادة الاستثمارات عبر الوسائل التالية:

١) تأسيس الهيئة المسؤولة عن تشجيع وتسهيل الاستثمار في فلسطين.

٢) تقديم الضمانات للمستثمرين والاستثمارات القائمة في فلسطين.

٣) منح الحوافز للمستثمرين.

٤) توفير المناخ الملائم لتشجيع الاستثمار في فلسطين.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية

ومن الأمور ذات الصلة الحوافز التي يقدمها القانون من خلال الإعفاءات الضريبية مـــن ضريبة الدخل على صافي الربح، حيث تعمل الإعفاءات الضريبية على زيادة الأرباح الصافية للشركات، وهذا يكون مصحوبا بإعفاءات الرسوم و الجمارك، ويؤدي إلى تقليل فترة الاسترداد، وهي الفترة الزمنية التي تلزم لاسترداد راس المال المستثمر، كما تعمل الإعفاءات على زيـــادة معدل العائد الداخلي للمشروع، الذي يعتبر من أهم المؤشرات للجدوى الاقتصـــادية للمشـــروع، حيث تنعكس كل هذه الآثار إيجابيا على قرار الاستثمار.

تعتبر الإعفاءات الضريبية تعد أحد أهم المؤشرات التي تسترشـــد بهـــا إدارة الشـــركات المهتمة بالتخطيط الضريبي، والبحث عن الاستغلال الأمثل في هذا الشان، الإعفاءات الضريبية سلاح ذو حدين، إذ قد ينجم عنه ضياع عام لحصيلة مالية على مستوى الدولة وبالتالي انخفاض مواردها، ولكن ينجم عنه تدفق الاستثمارات وحدوث رواج استثماري من شانه إصلاح وتطوير الأوضاع الاقتصادية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعند دراسة الإعفاءات الضريبية، من الضروري تحديد الدخل الخاضع للضريبة taxable income، وهو مختلف من دولة إلى أخرى، ومختلف بحسب كون المستثمر محليا أو أجنبيا، وكذلك يجب تبيان وتحديد البنود المسموح بمعالجتها كمصروفات واجبة الخصم قبل تحديد صافي الربح الخاضع للضريبة، تحديد أية مسموحات أخرى.

أما الإعفاءات التي منحها هذا القانون فهي ما يلي:

الإعفاءات الخاصة بالموجودات الثابتة فقد نصت المادة (٢٢) على ما يلي:

١) تعفى الموجودات الثابتة للمشروع من الجمارك و الضرائب، على أن يتم إدخالها خلال مدة يحددها قرار الهيئة بالموافقة على قوائم الموجودات الثابتة للمشروع، وللهيئة حق تمديد هذه المدة إذا تبين لها أن طبيعة المشروع وحجم العمل فيه يقتضيان ذلك.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

٢) تعفى قطع الغيار المستوردة للمشروع من الجمارك و الضرائب على أن لا تزيد قيمة هذه القطع عن (١٥%) من قيمة الموجودات الثابتة، وعلى أن يتم إدخالها أو استعمالها في المشروع خلال مدة تحددها الهيئة من تاريخ بدء الإنتاج أو العمل وبقرار من الهيئة بالموافقة على قوائم قطع الغيار وكمياتها.

٣) تعفى الموجودات الثابتة اللازمة لتوسيع المشروع أو تطويره أو تحديثه من الجمارك و الضرائب إذا ما أدى ذلك إلى زيادة إنتاجية تقرها الهيئة.

٤) تعفى من الجمارك والضرائب الزيادة التي تطرأ على قيمة الموجودات الثابتة المستوردة لحساب المشروع إذا كانت الزيادة ناتجة عن ارتفاع أسعار تلك الموجودات في بلد المنشأ أو من ارتفاع أجور الشحن، أو تغيير في سبيل التحويل.

تمنح المشاريع التي تقرها الهيئة والحاصلة على الترخيص اللازمة وفقا للقانون الحوافز الواردة في هذا القانون وفقا للتالي: المادة (٢٣) من قانون تشجيع الاستثمار

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١) أي استثمار قيمته من(١٠٠،٠٠٠) إلى اقل من (١،٠٠٠،٠٠٠) دولار يمنح إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة خمس (٥) سنوات تبدأ من تاريخ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط، ويخضع لضريبة دخل على الربح الصافي بمعدل اسمي قدره (١٠%) لمدة (٨) سنوات إضافية.

٢) أي استثمار قيمته من مليون إلى خمسة ملايين دولار يمنح إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة خمس (٥) سنوات تبدأ من تاريخ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط، ويخضع لضريبة دخل على الربح الصافي بمعدل اسمي قدره (١٠%) لمدة اثنتي عشرة (١٢) سنة إضافية.

جميع الحقوق محفوظة

٣) أي استثمار قيمته خمسة ملايين دولار فما فوق، يمنح إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة خمس(٥) سنوات تبدأ من تاريخ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط، ويخضع لضريبة دخل على الربح الصافي بمعدل اسمي قدره (١٠%) لمدة ستة عشر سنة (١٦) سنة إضافية.

٤) المشاريع الخاصة نوعيا ورأسماليا والتي يصدر بتحديدها قرار من مجلس الوزراء، بناء على اقتراح الهيئة تمنح إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة خمس (٥) سنوات تبدأ من تاريخ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط وتخضع لضريبة دخل على الربح الصافي بمعدل اسمي قدره(١٠%) لمدة عشرين سنة (٢٠) سنة إضافية.

ويجوز، بقرار من مجلس الوزراء، بناء على اقتراح الهيئة، مد الإعفاءات لمدة أو مدد أخرى بما لا يتجاوز خمس (٥) سنوات إذا اقتضت ذلك اعتبارات الصالح العام وفقا لمجال عمل المشروع، وفي جميع الحالات يتم زيادة مدة الإعفاءات للمشروعات سنتين إضافيتين إذا تجاوزت نسبة المكون المحلي في الآلات والمعدات والتجهيزات (٦٠%) و لا يدخل في هذه

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

النسبة المال المستثمر في الأراضي و المباني وتكون الهيئة هي الجهة المختصة بتحديـــد هـــذه النسبة.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يتضح مما سبق، انه يمكن تحديد النقاط التي يمكن للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية أن تخطط ضريبيا من خلالها بما يلي:

١. التخطيط الضريبي من خلال الحصول على إعفاءات من الرسوم الجمركية، وذلك بأن تحاول الحصول على صفة المشروع الاقتصادي، بما يتوافق و متطلبات قانون تشجيع الاستثمار.

٢. التخطيط الضريبي من خلال استفادة الشركات في السوق المالي من الحصول على الإعفاءات من ضريبة الدخل، والعمل على ضرورة ترتيب أوضاعها للحصول على هذه الصفة، وأن ترتب أوضاعها لتتلاءم مع الشروط التي منحها القانون، وبالتالي الحصول على تلك الإعفاءات وتحقيق وفورات ضريبية.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع رسائل الماجستير

٣. التخطيط الضريبي من خلال قيام الشركة بالمطالبة بإعطائها فترة إنتاجية تجريبية، ويمكن أن تعمل الشركة على زيادة مدة الإعفاء، عن طريق المطالبة بفترة إنتاجية تجريبية بعد تاريخ بداية الإنتاج، حيث ان هذه الفترة لا يتم الاستفادة منها في أغلب الأحيان، حيث تتوزع ما بين بداية الإنتاج، والتجارب على الإنتاج حتى يصبح الإنتاج جاهزا. فالهدف من هذه النقطة هو محاولة الحصول على أكبر فترة إعفاء ممكنة، بدلا من أن تحسب هذه الفترة الضائعة من فترة الإعفاء.

٤. التخطيط الضريبي من خلال سعي الشركة للحصول على إعفاءات ضريبية في حالة التوسع، فقد نصت المادة (٢٧) بأنه تسري الإعفاءات الضريبية لمدة خمس سنوات على التوسعات في المشروعات التي يوافق عليها مجلس الإدارة اعتبارا من تاريخ بداية إنتاج تلك التوسعات، أو مزاولتها للنشاط، ويقصد بالتوسع الزيادة في راس المال المستخدمة في إضافة أصول رأسمالية ثابتة جديدة، تحقق زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع من السلع والخدمات أو التصنيع لما كان يستورده أو بقصد قيامه بإنتاج أو تقديم أنشطة أو خدمات جديدة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثالثاً: التخطيط الضريبي من خلال ممارسة الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية إجراءات مالية وإدارية ومحاسبية :

إن من الأهمية بمكان ألا يقتصر تنفيذ التخطيط الضريبي على العوامل الخارجية المتمثلة في استغلال القوانين المختلفة والعمل في إطارها، وذلك في سبيل تخفيض العبء الضريبي للشركة، فهناك عوامل داخلية يمكن من خلالها أن تخطط الشركة ضريبيا والمتعلقة بالشركة ذاتها، والمتمثلة في سياساتها المختلفة، أي بمعنى آخر ما مدى تأثير ضريبة الدخل على الإجراءات المالية والإدارية والمحاسبية للشركة ؟ وهل تعمل إدارة الشركة على توجيه سياساتها نحو تخفيض الأعباء الضريبية لتلك الشركة ؟.

جميع الحقوق محفوظة

ويمكن اعتماد الشركات المدرجة في السوق المالي على التخطيط الضريبي من خلال معالجة بعض الأمور المالية والمحاسبية المختلفة، التي تعمل على تخفيض أو تأجيل مبلغ الالتزام الضريبي، وابتعاد الشركة عن أية ممارسات تزيد ذلك الالتزام سواء أكان ذلك من خلال ضرائب مدفوعة مقدما، أم الزيادة في مبلغ الضريبة بشكل عام.

ويمكن للشركة أن تمارس إجراءات معينة تكون عاملا مساندا للعنصرين السابقين والتي تم شرحها حتى تكتمل عملية التخطيط الضريبي ويتم تحقيق ذلك من خلال:

١) **التخطيط الضريبي لسياسة التمويل المتبعة في الشركة:** للشركة الخيار في أن تأخذ موضوع الوفر الضريبي المتمثل في سياسة الشركة التمويلية وفي قراراتها المتعلقة بالاقتراض، أو موضوع زيادة راس المال حيث ان مصروف الفائدة يحقق وفرا ضريبيا حينما يتم تنزيله من ضمن المصاريف المقبولة. ومقابل ذلك فان رأس المال له كلفة من الناحية التمويلية ممثلا بالعائد الذي يتم قبوله من المستثمرين مقارنة بالمخاطرة المتعلقة بذلك الاستثمار، وهذه الكلفة التمويلية غير مقبولة من الناحية الضريبية، حيث انها لا يتم تنز يلها من ضمن المصاريف المقبولة ضريبيا. وعليه فان الاقتراض بشكل عام سيؤدي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إلى وفر ضريبي. كما يمكن القول بان التمويل من خلال الاقتراض يعطي ميزة مهمة في حالة وجود قوانين ضريبة الدخل، حيث ان الفائدة التي تقوم الشركات بدفعها هي من المصاريف المقبولة ضريبيا ومقابل ذلك، فتوزيع الأرباح والأرباح الموزعة لا تنزل من ضمن المصاريف المقبولة. ونستنتج مما سبق أهمية قيام الشركة بدراسة الوفر الضريبي المتحقق عند تقييم أي سياسة من سياسات الشركة، وأن يتم أخذه بعين الاعتبار كأحد المعايير لقبول سياسة ما أو رفض تلك السياسة.

٢) **ويمكن للشركات أن تعمل على تخفيض مبلغ الالتزام الضريبي من خلال سرعة إطفاء بعض المصاريف:** كأن تقوم الشركة بإطفاء التعويضات التي تدفع للموظفين على شكل سلف، والعمل على تسجيلها كمصروفات بدلا من الإبقاء عليها ومعاملتها كمخصصات غير مقبولة ضريبيا حتى يترك الموظف عمله.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

٣) **التخطيط الضريبي من خلال سياسة المخزون:** لسياسة المخزون أهمية لممارسة الشركات لسياسات محاسبية تهدف للاستفادة من طريقة تقييم المخزون، بحيث تحقق لها اكبر وفر ضريبي ممكن، وبخاصة لدى الشركات الصناعية، ومن المعروف وأن هناك أربعة طرق متعارف عليها في تقييم المخزون وهي:

١- طريقة الصادر أولا وارد أولا.

٢- طريقة الصادر أخيرا وارد أولا.

٣- طريقة المتوسط المرجح.

٤- طريقة التحديد الافرادي.

إن ما يميز هذه الطرق بعضها عن بعض، هو البعد الضريبي، فعلى سبيل المثال، نرى بان طريقة الوارد أخيرا صادر أولا تعمل على تحقيق اكبر وفر ضريبي بالمقارنة بالطرق

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأخرى في حالة حدوث ارتفاع مستمر لأسعار المخزون مع ثبات نسبي من سنة لأخرى في كمية المخزون. ومن الجدير ذكره أن قانون ضريبة الدخل لم يحدد الأساس الذي يتم بناء عليه تقييم بضاعة آخر المدة حيث تركها دون معالجة. مما يعني أن للشركات الحرية في اختيار الطريقة التي تضمن لها أعلى وفر ضريبي ممكن عن طريق تأجيل دفع الضريبة، مع التأكيد على ثبات السياسة المتبعة من سنة لأخرى.

والجدير بالذكر أن نظام تقييم المخزون المعمول به حاليا لغايات ضريبة الدخل في فلسطين هي إسنخدام التكلفة التاريخية للمخزون.

٤) **التخطيط الضريبي في اتباع الشركات لبرامج صيانة متطورة ومستمرة:** وذلك من خلال السياسات الإدارية التي تتبعها إدارة الشركات ممثلة في اتباع وعمل برامج لصيانة الآلات والماكينات محققا وفرا ضريبيا كبيرا، حيث تقوم الشركة باستغلال فترة تحقيقها للأرباح العالية، وبالتالي عمل الصيانة بناء على سياسة تحقيق أعلى قيمة حالية للوفر الضريبي المتحقق من هذه العملية، فتقوم الشركة بعمل الصيانة في العام الحالي بدلا من العام القادم حتى تستفيد من الوفر الضريبي، بحيث لا يؤثر ذلك على النشاطات الأخرى للشركة.

٥) **التخطيط الضريبي من خلال استثمار الشركات للفائض من أموالها في استثمارات غير خاضعة للضريبة:** تعمل إدارة الشركات الحكيمة جاهدة على اختيار وتوزيع جزء من الأموال الفائضة عن حاجاتها في مجالات استثمارية معفى من ضريبة الدخل، مثل الاستثمار في شراء الأسهم والسندات لكي تستفيد من الأرباح الموزعة أو الأرباح الرأسمالية التي لا تخضع لضريبة الدخل كما جاء بالقانون الضريبي.

٦) **التخطيط الضريبي من خلال امتلاك الأصول أو استئجارها:** تعمل الشركات على تقييم سياساتها الإدارية المتمثلة في امتلاك الأصل أو العمل على استئجاره، وبخاصة إذا كانت

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الحاجة للأصل لفترة زمنية قصيرة، حيث ان مصروف الإيجار يتم تنزيله بالكامل من ضمن المصاريف المقبولة ضريبيا، ولا ينزل سوى مصروف الاهتلاك للأصل المملوك للشركة. ففي حالة احتياج الشركة لآلة ما، لفترة قصيرة، فانها تقارن بين المزايا الضريبية لامتلاكها والمزايا الضريبية لاستئجارها، حيث انه في حالة قيام الشركة بامتلاك الأصل سينزل مصروف الاهتلاك للأصل، بينما في حالة قيام الشركة ببيع ذلك الأصل بعد الانتهاء من الغرض المحدد له، فلن تنزل أية خسارة رأسمالية من ضمن المصاريف، أما في حالة القيام باستئجار الأصل فان الشركة ستقوم بتنزيل مصروف الإيجار الخاص به من ضمن المصاريف، ومما سبق يترتب على الشركة دراسة ما ستحققه من وفر ضريبي باستئجار الأصل أو امتلاكه.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

٧) **التخطيط الضريبي من خلال إتلاف البضاعة:** في حالة رغبة الشركات بإتلاف بضاعتها، وبخاصة الشركات الصناعية منها، عليها أن تتفق مع الجهات المعينة ومن ضمنها دائرة ضريبة الدخل، حتى يتم الاستفادة من تنزيل مصروف البضاعة التالفة من ضمن المصاريف، وإلا فإنها تعمل على إتلافها بصورة منفردة، مما يؤدي إلى ضياع حقها في الاستفادة من التلف الذي تحقق عن طريق وفوراته الضريبية.

٨) **التخطيط الضريبي بالعمل على تحميل الشركة لكل سنة بمصاريف فروقات العملة:** يتوجب على الشركات أن تقوم بتحديد ما تتحمله من مصروفات فروقات عملة حسب ما يتطلبه قانون ضريبة الدخل، ويتم ذلك بتقييم الشركة لأرصدة ديونها في الخارج بالعملات الأجنبية وتقييم أرصدتها في الخارج بالعملة المحلية، وأن تنزل من ضمن المصاريف ما يتعلق من مصروف فروقات العملة كل سنة على حدة.

٩) **تطبيق الشركة لأساس الاستحقاق بدقة في تحديد إيراداتها ومصاريفها السنوية:** يتوجب على الشركات أن تحمل سنتها المالية بما يخصها من مصاريف وإيرادات، وأن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تطالب بجميع المصاريف التي حدثت في السنة أمام مأمور الضريبة. حيث انه ومن خلال القانون لا يحق للشركة أن تطالب بنفقة في مرحلة القضاء، وإنما فقط في مرحلة التقدير، أي بمعنى آخر في حالة وجود مصروف لم تطالب به الشركة وقت التقدير، أي قبل صدور القرار فإنها لن تكون قادرة على المطالبة به بعد اتخاذ القرار والوصول لمرحلة الاستئناف، ويجب على الشركة أن تنتبه لهذه الحالة حتى لا يتم ضياع حقها في تنزيل النفقات التي تكبدتها.

١٠) **الاستشارات الضريبية:** من اجل إتمام عملية التخطيط الضريبي في أحسن الصور، يمكن للشركات المدرجة في السوق المالي أن تعمل على تعيين الخبراء اللازمين. وذلك من اجل مناقشة مقدر الضريبة، وكذلك متابعة الأمور الضريبية للشركة، ومعرفة الخبير في الأمور المالية والضريبية التي يمكن أن تفيد الشركة.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ومن خلال العنصر الثالث من عناصر التخطيط الضريبي، يتضح الكثير من الإجراءات التي يمكن للشركات المدرجة في السوق المالي أن تمارسها، وذلك من خلال التقليل من مقدار الضريبية المدفوعة، كما في حالات الاستثمار في استثمارات غير خاضعة للضريبة على سبيل المثال، أو التأجيل في دفع الضريبة من خلال سياسات تقييم المخزون. ويمتاز هذا النوع من التخطيط الضريبي بأنه يعتمد في تنفيذه على الإجراءات الداخلية للشركة ذاتها، حيث تتم تفاعلها مع السياسات الخارجية في سبيل تنفيذ عملية التخطيط الضريبي على اكمل صورة.

يتضح مما سبق أن هناك ثلاثة عناصر تستخدم لتنفيذ عملية التخطيط الضريبي وهي:

أولاً: التخطيط الضريبي من خلال استفادة الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية من المزايا التي منحها قانون ضريبة الدخل.

ثانياً: التخطيط الضريبي من خلال استفادة الشركات المدرجة في السوق المالي من المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثالثاً: التخطيط الضريبي من خلال ممارسة الشركات المدرجة في ســوق فلســطين لــلأوراق المالية اجراءات مالية وإدارية ومحاسبية.

غير أنه، من الناحية العملية، لا يمكن حصر الحالات التي يمكن تنفيذ التخطيط الضريبي من خلالها، اذ قد يكون لكل شركة طريقتها الخاصة في تنفيذ التخطيط الضريبي، فقــدرة إدارة الشركة على إقناع مقدر ضريبة الدخل بوجهة نظرها يعتبر نوعا من أنواع التخطيط الضــريبي الذي تمتاز به شركة عن أخرى، وتحقق نتائج إيجابية من خلاله.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الرابع

نتائج الدراسة والتحليل الإحصائي

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

١. وصف العينة

- مجتمع الدراسة
- عينة الدراسة
- أداة الدراسة
- متغيرات الدراسة
- إجراءات الدراسة
- المعالجات الإحصائية

٢. نتائج الدراسة

- فرضيات الدراسة
- مناقشة فرضيات الدراسة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الرابع

نتائج الدراسة والتحليل الإحصائي

١. وصف العينة:

يتضمن هذا الفصل عرضاً للمجتمع، والعينة، والأداة، والمتغيرات، والإجراءات، التي شملت عليها الدراسة والمعالجات الإحصائية، وفيما يلي بيان ذلك:

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، ومدققي الحسابات، ومأموري ضريبة الدخل في مدينة نابلس.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

عينة الدراسة:

أجريت الدراسة على عينة قوامها(١١٢) من الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ومدققي الحسابات، ومأموري ضريبة الدخل في مدينة نابلس. حيث تم توزيع عدد من الإستبانات على موظفي كل شركة من الشركات المدرجه وكذلك مكاتب التدقيق ومأموري الضريبية، وتم إختيارهم بالطريقة العشوائية كما هو موزع في الجدول التالي:

جدول رقم ١. يبين توزيع مفردات العينة

المتغير	التكرار	النسبة المئوية%
شركة	٧٦	٦٧,٩
مكتب تدقيق	٢٢	١٩,٦
مأمور ضريبة	١٤	١٢,٥
المجموع	١١٢	١٠٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أداة الدراسة:

قام الباحث بتطوير أداة الدراسة (الإستبانة التي تكونت من ثلاثة أجزاء) وهي كالتالي:

١- مدى إستفادة الشركة من المزايا التي يمنحها قانون ضريبة الدخل.

٢- مدى إستفادة الشركة من المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الإستثمار.

٣- مدى ممارسة الشركة لإجرءات مالية وإدارية ومحاسبية.

صدق الأداة:

جميع الحقوق محفوظة

أكد الباحث من صدق الأداة من خلال عرضها على عدد من المحكمين ذوي الخبرة والإختصاص من (مديرين ماليين ومدققي حسابات ومستشاري ضرائب) وأشاروا إلى صلاحية أداة الدراسة.

متغيرات الدراسة:

١ - **المتغيرات المستقلة وتشتمل على:**

أ-بيانات عن القائم بملء إستمارة الإستبانة

١- الجهة

ب-خاص بالشركات :

٢- قطاع الشركة

٣- المؤهل العلمي

٤- طبيعة الطرف الذي يتابع الشؤون الضريبية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم ٢. يبين توزيع مفردات العينة حسب الجهة

المتغير	التكرار	النسبة المئوية%
شركة	٧٦	٦٧,٩
مكتب تدقيق	٢٢	١٩,٦
مأمور ضريبة	١٤	١٢,٥
المجموع	١١٢	١٠٠

جدول رقم ٣. يبين توزيع مفردات العينة حسب نوع الشركة

المتغير	التكرار	النسبة المئوية%
خدمية	٢٧	٢٤,١
تجارية	٢٦	٢٣,٢
صناعية	٢٣	٢٠,٥
مكتب تدقيق	٢٢	١٩,٦
مأمورضريبه	١٤	١٢,٥
المجموع	١١٢	١٠٠

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

جدول رقم ٤. يبين توزيع مفردات العينة حسب المؤهل العلمي

المتغير	التكرار	النسبة المئوية%
دبلوم	١١	٩,٨
بكالوريوس	٤٤	٣٩,٣
ماجستير فأعلى	٢١	١٨,٨
مكتب تدقيق	٢٢	١٩,٦
مأمور ضريبه	١٤	١٢,٥
المجموع	١١٢	١٠٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم ٥. يبين توزيع مفردات العينة حسب الطرف الذي يتابع الشؤون الضريبية

المتغير	التكرار	النسبة المئوية%
من قبل طرف داخلي	٨	٧,١
من قبل طرف خارجي	٢٧	٢٤,١
كليهما(داخلي وخارجي)	٤١	٣٦,٣
مكتب تدقيق	٢٢	١٩,٦
مأمور ضريبه	١٤	١٢,٥
المجموع	١١٢	١٠٠

٢- المتغيرات التابعة وتشتمل على:

المتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة على أسئلة الإستبانة المتعلقة بالتعرف على التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وتشمل على:

١) مدى استفادة الشركة من المزايا التي يمنحها قانون ضريبة الدخل.

٢) مدى استفادة الشركة من المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الإستثمار.

٣) مدى ممارسة الشركة لإجراءات مالية وإدارية ومحاسبية.

إجراءات الدراسة:

لقد تم إجراء الدراسة وفق الخطوات التالية:

- إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية
- تحديد أفراد عينة الدراسة
- توزيع الإستبانة
- تجميع الإستبانة من أفراد العينة، وترميزها، وإدخالها إلى الحاسوب، ومعالجتها إحصائياً باستخدام الحزمه الإحصائيه (SPSS)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المعالجات الإحصائية:

١) المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية.

٢) إختبار تحليل التباين الأحادي (Anova) One Way Analysis of Variance.

٣) إختبار كاي تربيع (X^2)

٢. نتائج الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، كما هدفت إلى التعرف على دور متغيرات الدراسة، ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير إستبانة وتم التأكد من صدقها ومعامل ثباتها، وبعد عملية جمع الإستبانات تم ترميزها وإدخالها للحاسوب، ومعالجتها إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS). وفيما يلي نتائج الدراسة تبعا لتسلسل أسئلتها وفرضياتها.

أولاً: التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية:

يبين الجدول رقم (٦) المتوسطات الحسابيه، والإنحراف المعياري لإجابات أفراد العينه على البنود الخاصة بالتخطيط الضريبي في الشركات المدرجه في سوق فلسطين للأوراق الماليه:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم ٦. يمثل الأوساط الحسابية، والإنحرافات المعيارية للإجابات على بنـود الإسـتبانة الخاصة بمدى استفادة الشركة من المزايا التي يمنحها قانون ضريبة الدخل

الأسئلة	رقم سؤال الإستبانة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
الجزء الأول			
تقوم الشركة بتقديم كشف التقدير الذاتي (القوائم الماليـة) فـي الوقت المحدد.	١	3.8304	1.2655
تعمل الشركة على الإستفادة من ميزة الحصول على الخصـم النشجيعي في تقديم كشف التقدير الذاني.	٢	3.8125	1.2842
يحتل التخطيط الإستثماري وإدارة الموجودات الميـزة الأهـم لدى الشركة في جواتب التخطيط الضريبي الأخرى.	٣	3.6847	1.3415
تعمل الشركة على الإستفادة من ميزة سماح القـانون بتنزيـل الديون الهالكة من المصاريف المقبولة ضريبياً.	٤	3.7748	1.3121
تقوم الشركة بالتخطيط ضريبيا من خـلال قيمـة الإسـتهلاك والنسب السموح بها.	٥	3.7232	1.2171
تأخذ الشركة بعين الإعتبار ميزة المفاضـلة بـين الاسـتئجار أوالامتلاك للمباني الخاصة وأيها أفضل.	٦	3.4144	1.3244
تقوم الشركة بالإستفادة من ميزة تنزيل التبرعات التـي نـص عليها القانون.	٧	3.8378	1.2101
تعمل الشركة على إطالة فترة المناقشة والتدقيق للإستفادة مـن الوقت لترتيب أوضاعها.	٨	3.5135	1.4004
تعمل الشركة على تنزيل الخسارة عن طريق إثباتهـا والتـي نص عليها القانون الضريبي ضمن الفترة المحددة.	٩	3.8929	1.1098
تعمل الشركة على الإستفادة من عملية التقسيط وذلك حسـب تعليمات ضريبة الدخل.	١٠	3.8839	1.2062
تلتزم وتمارس الشركة المدرجة بالمزايا العامة التـي منحهـا قانون ضريبة الدخل.	١١	4.2232	.9368
يقل العبء الضريبي على الشركات التـي تلتـزم وتمـارس المزايا التي منحها قانون ضريبة الدخل.	١٢	4.1964	1.0892

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم ٧. يمثل الأوساط الحسابية، والإنحرافات المعيارية للإجابات على بنـــود الإســـتبانة الخاصة بمدى استفادة الشركة من المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار

الجزء الثاني	رقم سؤال الاستبانه	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
حصلت الشركة على إعفاءات من ضريبة الدخل وفقا لما يمنحه قانون تشجيع الإستثمار.	١٣	3.4732	1.3947
قامت الشركة بدراسة مزايا الإستثمار فـــي مشـــاريع معينـــة والمتمثلة في حصولها على إعفاءات إضافية من ضريبة الدخل وتكاليف الإستثمار في تلك المشاريع.	١٤	3.3304	1.2548
قامت الشركة بالإستفادة من الإعفاءات من الرسوم الجمركيـــة حسب ما تقتضيه نصوص قانون تشجيع الإستثمار.	١٥	3.5089	1.2520
تعمل الشركة للحصول على فترة إنتاج تجريبية لإطالة تـــاريخ بداية الإنتاج.	١٦	3.1429	1.3876
تسعى الشركة التي حصلت على إعفاءات من الرسوم الجمركية لإستيراد موجوداتها الثابتة بأن يتم إستيرادها في الوقت المحدد للإعفاء.	١٧	3.5268	1.2872
تقوم الشركة بالعمل على فصل مشاريعها الجديدة ماليا وإداريا وقانونيا عتن الشركة الأم للإستفادة من الإعفـــاءات الضـــريبية للمشروع الجديد.	١٨	3.5089	1.4519
تعمل الشركة على المطالبة بالخسارة التي نتجت فـــي فتـــرة الإعفاء من ضريبة الدخل وتدويرها إلى السنوات التي تكـــون فيها الشركة غير معفاة.	١٩	3.8214	1.1795
تلتزم وتمارس الشركات المدرجة بالمزايا التي يمنحها قـــانون تشجيع الإستثمار.	٢٠	3.9286	1.0545
يقل العبء الضريبي على الشركات التـــي تلتـــزم وتمـــارس المزايا التي يمتحها قانون تشجيع الإستثمار.	٢١	3.7411	1.2136

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم ٨. يمثل الأوساط الحسابية، والإنحرافات المعيارية للإجابات على بنـود الإسـتبانة الخاصة بمدى ممارسة الشركة لإجراءات مالية وإدارية ومحاسبية

الجزء الثالث	رقم سؤال الاستبانه	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تعمل الشركة من فترة إلى أخرى على تقييم سياسة المخزون لديها في سبيل تحقيق أكبر وفر ضريبي.	٢٢	3.7589	1.1798
تقوم الشركة بالإستثمار في الشركات التي توزع أرباحا نقدية قليلة والتي تحتفظ ببقية أرباحها على شكل إحتياطيات.	٢٣	3.3661	1.4078
تقوم الشركة بعمل برامج صيانة للأصول الثابتة في الشركة بحيث تحقق أكبر وفر ضريبي ممكن.	٢٤	3.8214	1.1718
تعمل الشركة على إستثمار الأموال الفائضة عن حاجتها في إستثمارات غير خاضعة لضريبة الدخل.	٢٥	3.4128	1.4479
عندما تقوم الشركة بتحديد سياسة إستئجار أصل من الأصول أو إمتلاكه يدخل الوفر الضريبي في تحديد تلك السياسة.	٢٦	3.7054	1.2276
تفضل الشركة إجراء التجديدات والتحسينات الرأسمالية على الأصول الثابتة لديها بدلا من بيعها وشراء بديل عنها.	٢٧	3.2589	1.5407
تحمل الشركة كل سنة مالية بما يخصها من مصاريف وإيرادات حتى لا تضيع فرصة تنزيل تلك المصاريف من الدخل أو المطالبة بها.	٢٨	4.2143	.8743
تحرص الشركة على أن تكون التبرعات التي تقدمها الشركة لجهات مقبولة بموجب قانون ضريبة الدخل.	٢٩	3.8214	1.2245
تعين الشركة الخبراء اللازمين والمختصين بأمور الضريبة لمناقشة مأمور التقدير ومتابعة أمور التقدير.	٣٠	3.9910	1.1870
تلتزم وتمارس الشركة المدرجة إجراءات إدارية ومالية ومحاسبية حسب القوانين المعمول بها.	٣١	4.1518	.9125
يقل العبء الضريبي على الشركات المدرجة التي تلتزم وتمارس إجراءات إدارية ومالية ومحاسبية حسب القوانين المعمول بها.	٣٢	3.8839	1.1605
الوسط الحسابي العام لمزايا قانون ضريبة الدخل.		3.8175	.5657
الوسط الحسابي العام لمزايا قانون تشجيع الإستثمار.		3.5536	.6715
الوسط الحسابي العام لمدى ممارسة اجراءات مالية واداريه		3.7628	.5163
الوسط الحسابي العام.		3.7242	.3833

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفيما يلي شرح النتائج الخاصة بالتخطيط الضريبي كما هي في الجدول السابق:

- يتبين أن الوسط الحسابي العام للاسئلة يساوي (٣,٧٢٤٢) وتدل هذه القيمة على وجود اتجاه الموافقة لعينة الدراسة نحو اتجاهات أسئلة الدراسة بوجه عام (مدى التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)

- وكذلك وجد أن الوسط الحسابي العام للاسئلة في الجزء الاول = (٣,٨١٧٥) وتدل هذه القيمة على وجود إتجاه الموافقة لعينة الدراسة نحو إتجاهات أسئلة دراسة الجزء الأول (مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل)

- كما وأن الوسط الحسابي العام للأسئلة في الجزء الثاني = (٣,٥٥٣٦) وتدل هذه القيمة على وجود إتجاه الموافقة لعينة الدراسة نحو إتجاهات أسئلة دراسة الجزء الثاني(مدى استفادة الشركة من المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار).

- كذلك أن الوسط الحسابي العام للاسئلة في الجزء الثالث= (٣,٧٦٢٨) و تدل هذه القيمة على وجود إتجاه الموافقة لعينة الدراسة نحو اتجاهات أسئلة دراسة الجزء الثالث(مدى ممارسة الشركة لإجرءات مالية وإدارية ومحاسبية).

الجزء الأول: مدى إستفادة الشركة من المزايا التي يمنحها قانون ضريبة الدخل):

لقد وجد أن هناك موافقة جيدة وقناعة لدى عينة الدراسة بأن الشركات تسعى للإستفادة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل، حيث كان الوسط الحسابي العام لفقرات الجزء الأول = **(٣,٨١)، وذلك على النحو التالي:**

١) لوحظ ان هناك إهتماماً ملائماً من قبل الشركات من حيث تقديم كشف التقدير الذاتي في الوقت المحدد، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٨٣).**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢) وقد وجد أن معظم الشركات تستفيد من ميزة الحصول على الخصم التشجيعي في تقـديم كشف التقدير الذاتي، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٨١).**

٣) وافق معظم أفراد العينة على إعتبار التخطيط الإستثماري وإدارة الموجودات الميزة الأهم لدى الشركة في جوانب التخطيط الضريبي الأخرى، **وكـان الوسـط الحسـابي لهـذه الفقرة = (٣,٦٨).**

٤) وخلال الدراسة إتضح أن نسبة كبيرة من الشركات تستفيد من ميزة سماح القانون بتنزيل الديون الهالكة من ضمن المصاريف المقبولة ضريبيا، **وكان الوسـط الحسـابي لهـذه الفقرة = (٣,٧٧).**

٥) لم تفوت الشركات على نفسها فرصة التخطيط الضريبي من خـلال قيمـة الإسـتهلاك والنسب المسموح بها، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٧٢).**

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

٦) هناك موافقة متوسطة من حيث مدى إهتمام الشركات بميزة المفاضلة بين الإسـتئجار أو الإمتلاك للمباني الخاصة بها وأيها افضل، **وكـان الوسـط الحسـابي لهـذه الفقـرة = (٣,٤١).**

٧) تستفيد نسبة كبيرة من الشركات من ميزة تنزيل التبرعات التي نص عليها القانون، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٨٣).**

٨) إتضح أن هناك اهتماماً متوسطاً في إطالة فترة المناقشة والتدقيق للإستفادة من الوقت في ترتيب أوضاعها، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٥١).**

٩) لا تضيع الشركات على نفسها أية إمكانية لتنزيل الخسارة عن طريق إثباتها والتي نـص عليها القانون الضريبي ضمن الفترة المحددة، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة=(٣,٨).**

١٠) وجد أن هناك اهتماماً كبيراً من قبل الشركات للإستفادة من عملية التقسـيط (السـلفيات) وذلك حسب تعليمات ضريبة الدخل، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٨٨).**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١١) كان الإلتزام ومستوى ممارسة الشركة المدرجة بالمزايا العامة التي منحها قانون ضريبة الدخل كبيراً جداً، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٤,٢٢).**

١٢) أكد معظم أفراد العينة أن العبء الضريبي يقل على الشركات التي تلتزم وتمارس المزايا التي منحها قانون ضريبة الدخل، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٤,١٩).**

الجزء الثاني: مدى إستفادة الشركة من المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الإستثمار)

يميل أفراد العينة إلى إعتبار أن الشركات تستفيد إستفادة ليست كبيرة من المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الإستثمار، حيث كان الوسط الحسابي العام لفقرات الجزء الثاني = **(٣,٥٥)، وذلك على النحو التالي:**

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

١٣) حصلت الشركات على إعفاءات متوسطة من ضريبة الدخل وفقاً لما يمنحه قانون تشجيع الإستثمار، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٤٧).**

١٤) تهتم الشركات إهتماماً متوسطاً بدراسة مزايا الإستثمار في مشاريع معينة والسعي للحصول على إعفاءات إضافية من ضريبة الدخل وتكاليف الإستثمار في هذه المشاريع، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٣٣).**

١٥) تسعى الشركات سعياً شبه جاد من أجل الحصول على إعفاءات من الرسوم الجمركية حسب ما تقتضيه نصوص قانون تشجيع الإستثمار، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٥٠).**

١٦) إتضح أن معظم الشركات لا تولي اهتماماً ولا تعمل على الحصول على فترة إنتاج تجريبية لإطالة تاريخ بداية الإنتاج، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,١٤).**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٧) هناك إهتمام متوسط من حيث سعي الشركات للحصول علـــى إعفـــاءات مـــن الرســـوم الجمركية لاستيراد موجوداتها الثابتة وأن تتم مراعاة وقت الإعفاء، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٥٢).**

١٨) وجد أن هناك بعض الشركات تعمل على فصل مشاريعها الجديدة مالياً وإدارياً وقانونيـــاً عن الشركة الأم للإستفادة من الإعفاءات الضريبية للمشـــروع الجديـــد، **وكـــان الوســـط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٥٠).**

١٩) لوحظ الإهتمام الجاد من قبل الشركات في المطالبة بالخسارة التي نتجت في فترة الإعفاء من ضريبة الدخل وتدويرها إلى السنوات التي تكون فيها الشركة غيـــر معفـــاة، **وكـــان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٨٢).**

٢٠) تبين أن معظم الشركات المدرجة تلتزم وتمارس وتسعى للإستفادة من المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الإستثمار، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٩٢).**

٢١) وجد أن العبء الضريبي يقل على الشركات التي تلتزم وتمارس المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الإستثمار، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٧٤).**

الجزء الثالث: مدى ممارسة الشركة لإجراءات مالية وإدارية ومحاسبية

يميل أفراد العينة إلى إعتبار الشركات تهتم وتمارس إجراءات مالية وإدارية ومحاســـبيه، حيث كان الوسط الحسابي العام لفقرات الجزء الثالث = **(٣,٧٦)، وذلك على النحو التالي:**

٢٢) لوحظ أن عدداً كبيراً من الشركات تعمل على إستخدام سياسة تقييم المخزون لديها بصورة تساهم في تحقيق أكبر وفر ضريبي، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٧٥).**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٣) وجد أن لدى الشركات إتجاها متوسطاً نحو الإستثمار في الشركات التي تـوزع أرباحـاً نقدية قليلة، والتي تحتفظ ببقية أرباحها على شكل إحتياطيات، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة= (٣,٣٦).**

٢٤) تهتم الشركات بعمل برامج صيانة للأصول الثابتة في الشركة بحيث تحقق أكبـر وفـر ضريبي ممكن، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٨٢).**

٢٥) لوحظ أن أفراد العينة يرون أن الشركات لا تقوم باستثمار الأموال الفائضة لـديها فـي إستثمارات غير خاضعة للضريبة، وقد يعود ذلك إلى ضعف البنية الإستثمارية في البلد، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٤١).**

جميع الحقوق محفوظة
مركز إيداع الرسائل الجامعية

٢٦) تراعي الشركات الإستفادة من الوفر الضريبي عندما تحدد سياسـة إسـتئجار إصـل أو إمتلاكه، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٧٠).**

٢٧) أبدت الشركات مدى تفضيلها إجراء التجديدات أو التحسينات الرأسمالية علـى الأصـول الثابتة لديها بدل بيعها وشراء بديل عنها، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٢٥).**

٢٨) تعمل معظم الشركات على تحميل السنة المالية ما يخصها من مصاريف وإيرادات حتى لا تضيع فرصة تنزيل تلك المصاريف من ضريبة الدخل أو المطالبة بها، **وكـان الوسـط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٢١).**

٢٩) هناك حرص جدي من قبل الشركات على أن تكون التبرعات التي تقدمها لجهات مقبولـة بموجب قانون ضريبة الدخل، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٨٢).**

٣٠) تسعى معظم الشركات إلى تعيين الخبراء اللازمين والمختصين بأمور ضـريبة الـدخل لمناقشة مأمور التقدير ومتابعة أمور التقدير، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة =(٣,٩).**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣١) تلتزم أكثر الشركات وتمارس إجراءات إدارية ومالية ومحاسبية حسب القانون المعمـــول به، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٤,١٥).**

٣٢) وجد أن العبء الضريبي يقل على الشركات التي تلتزم وتمارس إجراءات إدارية ومالـيـــة ومحاسبية حسب القانون المعمول به، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٨٨).**

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فرضيات الدراسة

الفرضيات العامة للأجزاء الثلاثة: مدى التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

١- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$ من حيث التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، تعزى إلى متغير الجهة.

٢- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$ من حيث مدى التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، تعزى إلى متغير قطاع الشركة.

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

٣- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$ من حيث مدى التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

٤- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$ من حيث مدى التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، تعزى إلى متغير الطرف الذي يتابع الشؤون الضريبية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فرضيات الجزء الأول: مدى إستفادة الشركة من المزايا التي يمنحها قانون ضريبة الدخل

١- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$ من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة، الدخل تعزى إلى متغير الجهة.

٢- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$ من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل، تعزى إلى متغير قطاع الشركة.

٣- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$ من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل، تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

مركز ايداع الرسائل الجامعية

٤- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$ من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل، تعزى إلى متغير الطرف الذي يتابع الشؤون الضريبية.

٥- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$ من حيث أن إلتزام وممارسة الشركة المدرجة بالمزايا العامة التي منحها قانون ضريبة الدخل والتقليل من العبء الضريبي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فرضيات الجزء الثاني: مدى إستفادة الشركة من المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الإستثمار

١- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$ من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الإستثمار، تعزى إلى متغير الجهة.

٢- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$ من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الإستثمار، تعزى إلى متغير قطاع الشركة.

٣- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$ من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الإستثمار، تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

٤- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$ من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الإستثمار، تعزى إلى متغير الطرف الذي يتابع الشؤون الضريبية.

٥- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$ من حيث أن إلتزام وممارسة الشركة المدرجة بالمزايا العامة التي منحها قانون تشجيع الإستثمار والتقليل من العبء الضريبي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فرضيات الجزء الثالث: مدى ممارسة الشركة لإجرءات مالية وإدارية ومحاسبية

١- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$ من حيث مدى ممارسة الشركة للإجراءات المالية والإدارية والمحاسبية، تعزى إلى متغير الجهة.

٢- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$ من حيث مدى ممارسة الشركة للإجراءات المالية والإدارية والمحاسبية، تعزى إلى متغير قطاع الشركة.

٣- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$ من حيث مدى ممارسة الشركة للإجراءات المالية والإدارية والمحاسبية، تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

٤- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$ من حيث مدى ممارسة الشركة للإجراءات المالية والإدارية والمحاسبية، تعزى إلى متغير الطرف الذي يتابع الشؤون الضريبية.

٥- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$ من حيث أن إلتزام و ممارسة الشركة إجراءات إدارية ومالية ومحاسبية حسب القوانين المعمول بها والتقليل من العبء الضريبي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مناقشة فرضيات الدراسة

الفرضيات العامة للأجزاء الثلاثة: مدى التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

الفرضية الأولى:

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$، من حيث مدى التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، تعزى إلى متغير الجهة." تم إستخدام إختبار التباين الأحادي (Anova) على علامات بنود الاستبانة لفئات متغير الجهة وهي: (**شركات وعددها=٧٦**) ، (**مكاتب تدقيق وعددها=٢٢**)، (**مأموري ضرائب وعددهم=١٤**)، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (٩) التالي:

مركز ايداع الرسائل الجامعية

جدول رقم ٩. إختبار التباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغير الجهة من حيث مدى التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	المحسوبةF	مستوى المعنوية
المربعات بين الفئات	٢,٠٤٤	٢	١,٠٢٢	٧,٨٠٨	٠,٠٠١
المربعات الداخلية	١٤,٢٦٥	١٠٩	٠,١٣١		
المجموع الكلي	١٦,٣٠٨	١١١			

يتبين من الجدول رقم (٩) أن قيمة F **المحسوبة*** = (٧,٨٠٨) وهي أكبر من قيمة F **الجدولية** والتي =(٣,٠٧)، وأن قيمة مستوى المعنوية = (٠,٠٠١) وهذه القيمة أصغر من القيمة المحددة في الفرضية وهي (٠,٠٥)، ولذلك فإننا **نرفض صحة الفرضية** ونقول بأنه" توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، من حيث مدى التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى إلى متغير الجهة".

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

*(اذا كانت F المحسوبة اكبر من F الجدولية يوجد علاقة sig)

حيث تبين أن هناك فروق واضحة من ناحية التخطيط الضريبي بين قطاعات الشركات ومأموري ضريبة الدخل، وأن هناك فروق معنوية قوية، حيث أن مستوى الدلالة = (0.003)، وهذه القيمة أصغر من القيمة المحددة في الفرضية وهي (0.05)، ونستدل مما سبق بوجود تلك الفروق، هو بحكم حالة تعارض المصالح بين قطاعات الشركات ومأموري ضريبة الدخل، حيث وجد أن هناك تباين واضح في إجاباتهم حول مدى التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

وتجدر الإشارة إلى أن الوسط الحسابي العام للاسئلة يساوي (٣,٧٢٤٢) وتدل هذه القيمة على وجود اتجاه الموافقة لعينة الدراسة نحو اتجاهات أسئلة الدراسة بوجه عام (مدى التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الفرضية الثانية:

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$، من حيث مدى التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، تعزى إلى متغير قطاع الشركة" تم إستخدام إختبار التباين الأحادي (Anova) على علامات بنود الإستبانة لفئات متغير قطاع الشركة وهي: **خدمية (العدد=٢٧)** ، **تجارية (العدد=٢٦)**، **صناعية (العدد=٢٣)** وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (١٠) التالي:

جدول رقم ١٠. إختبار التباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغير قطاع الشركة من حيث مدى التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	المحسوبةF	مستوى المعنوية
المربعات بين الفئات	٠,٨٦٤	٢	٠,٤٣٢	٤,٣٦٢	٠,٠١٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المربعات الداخلية	٧,٢٢٧	٧٣	٠,٠٠٩٩		
المجموع الكلي	٨,٠٩٠	٧٥			

يتبين من الجدول رقم (١٠) أن قيمة F **المحسوبة*** = (٤,٣٦٢) وهي أكبر من قيمة F **الجدولية** والتي =(٣,٠٧)، وأن قيمة مستوى المعنوية = (٠,٠١٦) وهذه القيمة أصغر من القيمة المحددة في الفرضية وهي $(\alpha = 0.05)$، ولذلك فإننا **نرفض صحة الفرضية** ونقول بأنه" توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية(٠,٠٥)، من حيث مدى التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى إلى متغير قطاع الشركة".

حيث تبين أن هناك فروق واضحة بين قطاعات الشركات التجارية والزراعية، وأن هناك فروق معنوية، حيث أن مستوى الدلالة = (0.023)، وهذه القيمة أصغر من القيمة المحددة في الفرضية وهي (0.05)، ونستدل مما سبق سبب وجود تلك الفروق، هو بحكم وجود دعم خاص في فلسطين للشركات الزراعية أكثر منها في الشركات التجارية، وذلك من خلال الإعفاءات الضريبية،وكذلك إستفادة الشركات الزراعية من قوانين تشجيع الإستثمار أكثر منها في الشركات التجارية، وهذه بدوره خلق تباين واضح بين الشركات التجارية والزراعية على صعيد هذا المجال.

وتجدر الإشارة إلى أن الوسط الحسابي العام للاسئلة يساوي (٣,٧٢٤٢) وتدل هذه القيمة على وجود اتجاه الموافقة لعينة الدراسة نحو اتجاهات أسئلة الدراسة بوجه عام (مدى التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية).

الفرضية الثالثة:

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$، من حيث مدى التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

سوق فلسطين للأوراق المالية، تعزى إلى متغير المؤهل العلمي" تم إستخدام إختبار التباين الأحادي (Anova) على علامات بنود الإستبانة لفئات متغير المؤهل العلمي وهي: **دبلوم (العدد=١١)** ، **بكالوريوس (العدد=٤٤)**، **ماجستير فأعلى (العدد=٢١)** وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (١١) التالي:

جدول رقم ١١. إختبار التباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغير المؤهل العلمي من حيث مدى التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	المحسوبةF	مستوى المعنوية
المربعات بين الفئات	٠,٠٠٢٦٦	٢	٠,٠٠١٣٣	٠,١٢٠	٠,٨٨٧
المربعات الداخلية	٨,٠٦٤	٧٣	٠,١١٠		
المجموع الكلي	٨,٠٩٠	٧٥			

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع رسائل الدكتوراه

يتبين من الجدول رقم (١١) أن قيمةF **المحسوبة*** = (٠,١٢٠) وهي أصغر من قيمة F **الجدولية** والتي =(٣,٠٧)، وأن قيمة مستوى المعنوية = (٠,٨٨٧) وهذه القيمة أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي(٠,٠٥)، ولذلك فإننا **نقبل صحة الفرضية** و نقول بأنه" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية(٠,٠٥)، من حيث مدى التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي". وتشير الفرضية إلى أن المستوى الإكاديمي العام ليس له إرتباط مباشر في مدى إدراك عينة الدراسة لمفهوم التخطيط الضريبي وأهميته على صعيد الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، حيث لم يظهر ولم يتبين وجود فروق واضحة بين فئات العينة الثلاث (موظفي الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، ومأموري ضريبة الدخل، ومكاتب التدقيق)، ويلاحظ أن الثقافة والمستوى الأكاديمي الغير متخصص لهؤلاء الموظفين (محاسبة، إدارة، إقتصاد،...) لا يعني المعرفة المتعمقة والدقيقة في مجال التخطيط الضريبي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتجدر الإشارة إلى أن الوسط الحسابي العام للاسئلة يساوي(٣,٧٢٤٢) وتدل هذه القيمة على وجود إتجاه الموافقة لعينة الدراسة نحو إتجاهات أسئلة الدراسة بوجه عام (مدى التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية).

الفرضية الرابعة:

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$، من حيث مدى التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، تعزى إلى متغير الطرف الذي يتابع الشؤون الضريبية" تم إستخدام إختبار التباين الأحادي (Anova) على علامات بنود الإستبانة لفئات متغير الطرف الذي يتابع الشؤون الضريبية وهي: **طرف داخلي (العدد=٨)** ، **طرف خارجي (العدد=٢٧)**، **كلاهما–داخلي وخارجي (العدد=٤١)** وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (١٢) التالي:

جدول رقم ١٢. إختبار التباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغير الطرف الذي يتابع الشؤون الضريبية من حيث مدى التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	المحسوبةF	مستوى المعنوية
المربعات بين الفئات	٠,١٢١	٢	٠,٠٠٦٠٤	٠,٥٥٤	٠,٥٧٧
المربعات الداخلية	٧,٩٦٩	٧٣	٠,١٠٩		
المجموع الكلي	٨,٠٩٠	٧٥			

يتبين من الجدول رقم (١٢) أن قيمة F **المحسوبة*** = (٠,٥٥٤) وهي أصغر من قيمة F **الجدولية** والتي =(٣,٠٧)، وأن قيمة مستوى المعنوية = (٠,٥٧٧) فالقيمة أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي($(\alpha = 0.05)$، ولذلك فإننا **نقبل صحة الفرضية** و نقول بأنه" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$، من حيث مدى التخطيط

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى إلى متغير الطرف الذي يتابع الشؤون الضريبية".

حيث أن معظم الشركات تلجأ وتستعين إلى أكثر من طرف في إعداد عملية التخطيط الضريبي، ولا تحصر ذلك في طرف معين وذلك بحكم حاجتها لكليهما، فالطرف الداخلي يكون أكثر إطلاعاً ومعرفةً وإدراكاً بحاجة الشركات وأوضاعها المالية والإدارية والإستثمارية، أما الطرف الخارجي فهو أكثر تخصصاً وخبرة ومعرفة واستقلالية، وللحصول على أفضل النتائج التخطيطية يتم دمج هاتين الميزتين لدى تلك الأطراف.

وتجدر الإشارة إلى أن الوسط الحسابي العام للاسئلة يساوي(٣,٧٢٤٢) وتدل هذه القيمة على وجود إتجاه الموافقة لعينة الدراسة نحو إتجاهات أسئلة الدراسة بوجه عام (مدى التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية).

فرضيات الجزء الأول: مدى إستفادة الشركة من المزايا التي يمنحها قانون ضريبة الدخل

الفرضية الأولى:

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$)من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل، تعزى إلى متغير الجهة." تم إستخدام إختبار التباين الأحادي (Anova) على إستجابات أفراد العينة على بنود الإستبانة لفئات متغير الجهة وهي (**شركات وعددها=٧٦**) ، (**مكاتب تدقيق وعددها=٢٢**)، (**مأموري ضرائب وعددهم=١٤**)، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (١٣) التالي:

جدول رقم ١٣. إختبار التباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغير الجهة من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	المحسوبةF	مستوى المعنوية
المربعات بين الفئات	٢,٦٤٩	٢	١,٣٢٤	٤,٣٩٢	٠,٠١٥
المربعات الداخلية	٣٢,٨٦٨	١٠٩	٠,٣٠٢		
المجموع الكلي	٣٥,٥١٧	١١١			

يتبين من الجدول رقم (١٣) أن قيمة Fالمحسوبة* = (٤,٣٩٢) وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي =(٣,٠٧)، وأن مستوى المعنوية = (٠,٠١٥) وهذه القيمة أصغر من القيمة المحددة في الفرضية وهي (٠,٠٥)، ولذلك فإننا نرفض صحة الفرضية ونقول بأنه" توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل تعزى إلى متغير الجهة".

حيث تبين أن هناك فروق واضحة بين قطاعات الشركات ومأموري ضريبة الدخل، وأن هناك فروق معنوية، حيث أن مستوى الدلالة = (0.02)، وهذه القيمة أصغر من القيمة المحددة في الفرضية وهي (0.05)، ونستدل مما سبق سبب وجود تلك الفروق، هو بحكم حالة التعارض في المصالح بين قطاعات الشركات ومأموري ضريبة الدخل، حيث وجد أن هناك تباين واضح في إجاباتهم حول مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل.

وتجدر الإشارة إلى أن الوسط الحسابي العام للاسئلة في الجزء الأول = (٣,٨١٧٥) وتدل هذه القيمة على وجود إتجاه الموافقة لعينة الدراسة نحو إتجاهات أسئلة دراسة الجزء الأول (مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل)

الفرضية الثانية:

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$، من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل، تعزى إلى متغير قطاع الشركة." تم استخدام اختبار التباين الأحادي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(Anova) على علامات بنود الاستبانة لفئات متغير قطاع الشركة وهي: **خدمية (العدد=٢٧)** ، **تجارية (العدد=٢٦)**، **صناعية (العدد=٢٣)** وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (١٤) التالي:

جدول رقم ١٤. إختبار التباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغير قطاع الشركة من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	المحسوبةF	مستوى المعنوية
المربعات بين الفئات	٠,١٦٨	٢	٠,٠٠٨٤٢	٠,٣٣٢	٠,٧١٩
المربعات الداخلية	١٨,٥٤٢	٧٣	٠,٢٥٤		
المجموع الكلي	١٨,٧١٠	٧٥			

جميع الحقوق محفوظة
مركز إيداع الرسائل الجامعية

يتبين من الجدول رقم (١٤) أن F **المحسوبة*** = (٠,٣٣٢) وهي أصغر من قيمة F **الجدولية** والتي =(٣,٠٧)، وأن قيمة مستوى المعنوية = (٠,٧١٩) وهذه القيمة أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي (٠,٠٥)، ولذلك **فإننا نقبل صحة الفرضية** ونقول بأنه" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية(٠,٠٥)، من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل تعزى إلى متغير قطاع الشركة".

أما على صعيد المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل، فهذه المزايا تتوزع بشكل شبه متساوي على جميع قطاعات الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، فهي مزايا غير متخصصة لكل قطاع على حدى، ولايوجد فيها تمييز تنفرد فيه إحدى القطاعات، وهذا بدوره عكس نفسه على نتيجة الفرضية حيث ظهر بوضوح عدم التباين والإختلاف على صعيد الإستفادة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل.

وتجدر الإشارة إلى أن الوسط الحسابي العام للاسئلة في الجزء الأول = (٣,٨١٧٥) وتدل هذه القيمة على وجود إتجاه الموافقة لعينة الدراسة نحو إتجاهات أسئلة دراسة الجزء الأول(مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفرضية الثالثة:

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$، من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحهـــا قـــانون ضريبة الدخل، تعزى إلى متغير المؤهل العلمي." تم إستخدام إختبار التباين الأحادي(Anova) على علامات بنود الإستبانة لفئات متغير المؤهل العلمي وهي:**دبلوم(العدد=١١)** ، **بكـــالوريوس (العدد=٤٤)**، **ماجستير فأعلى(العدد=٢١)** وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقـــم (١٥) التالي:

جدول رقم ١٥. إختبار التباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغير المؤهل العلمي من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	المحسوبةF	مستوى المعنوية
المربعات بين الفئات	٠,٠٠٧٢٧	٢	٠,٠٠٣٦٣	٠,١٤٢	٠,٨٦٨
المربعات الداخلية	١٨,٦٣٧	٧٣	٠,٢٥٥		
المجموع الكلي	١٨,٧١٠	٧٥			

يتبين من الجدول رقم (١٥) أن قيمةF **المحسوبة*** = (٠,١٤٢) وهي أصغر من قيمة F **الجدولية** والتي = (٣,٠٧)، وأن قيمة مستوى المعنوية = (٠,٨٦٨) وهذه القيمة أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي $(\alpha = 0.05)$، ولذلك **فإننا نقبل صحة الفرضـــية** و نقول بأنـــه" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية(٠,٠٥)، من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل تعزى إلى متغير المؤهل العلمي".

وتبين الفرضية إلى أن المستوى الثقافي العام ليس له إرتباط مباشر في مدى إدراك عينة الدراسة لمدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل وأهميته على

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

صعيد الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، حيث لم يظهر ولم يتبين وجود فروق واضحة بين فئات العينة الثلاث (موظفي الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، ومأموري ضريبة الدخل، ومكاتب التدقيق)، ويلاحظ أن الثقافة والمستوى الأكاديمي الغير متخصص لهؤلاء الموظفين (محاسبة، إدارة، إقتصاد،...) لا يعني المعرفة المتعمقة والدقيقة في مجال إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل.

وتجدر الإشارة إلى أن الوسط الحسابي العام للأسئلة في الجزء الأول = (٣,٨١٧٥) وتدل هذه القيمة على وجود إتجاه نحو الموافقة لعينة الدراسة نحو إتجاهات أسئلة دراسة الجزء الأول (مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل).

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الفرضية الرابعة:

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$، من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل، تعزى إلى متغير الطرف الذي يتابع الشؤون الضريبية" تم إستخدام إختبار التباين الأحادي(Anova) على علامات بنود الإستبانة لفئات متغير الجهة التي تتابع الشؤون الضريبية وهي: **طرف داخلي (العدد=٨)** ، **طرف خارجي (العدد=٢٧)**، **كليهما–داخلي وخارجي (العدد=٤١)** وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (١٦)التالي:

جدول رقم ١٦. إختبار التباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغير الطرف الذي يتابع الشؤون الضريبية من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	المحسوبةF	مستوى لمعنوية
المربعات بين الفئات	٠,٦٣٧	٢	٠,٣١٩	١,٢٨٧	٠,٢٨٢
المربعات الداخلية	١٨,٠٧٣	٧٣	٠,٢٤٨		
المجموع الكلي	١٨,٧١٠	٧٥			

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تبين من الجدول رقم (١٦) أن قيمةF **المحسوبة*** = (١,٢٨٧) وهي أصغر من قيمة F **الجدولية** =(٣,٠٧)، وأن قيمة مستوى المعنوية = (٠,٢٨٢) وهذه القيمة أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي $(\alpha = 0.05)$، ولذلك فإننا **نقبل صحة الفرضية** و نقول بأنه" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$، من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل تعزى إلى متغير الطرف الذي يتابع الشؤون الضريبية".

وجد أن معظم الشركات تلجأ وتستعين إلى أكثر من طرف في الإستفادة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل، ولا تحصر ذلك في طرف معين وذلك بحكم حاجتها لكليهما، فالطرف الداخلي يكون أكثر إطلاعاً ومعرفةً وإدراكاً بحاجة الشركات وأوضاعها المالية والإدارية والإستثمارية، أما الطرف الخارجي فهو أكثر تخصصاً وخبرة ومعرفة واستقلالية، وللحصول على أفضل النتائج في مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل يتم دمج هاتين الميزتين لدى تلك الأطراف.

الفرضية الخامسة:

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية $(\alpha = 0.05)$، من حيث أن إلتزام وممارسة الشركة المدرجة بالمزايا العامة التي منحها قانون ضريبة الدخل يقلل من العبء الضريبي"، تم إسنخدام إختبار كاي تربيع على التوزيع التكراري لفئات الإجابة: وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (١٧) التالي:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم ١٧. يمثل الجدول التقاطعي ما بين المتغيرين من إلتزام وممارسة الشركة المدرجة للمزايا التي يمنحها قانون ضريبة الدخل وأثره على عدم تخفيض العبء الضريبي عليها

			لا يقل العبء الضريبي على الشركات التي تلتزم وتمارس المزايا التي يمنحها قانون ضريبة الدخل (سؤال ١٢)					المجموع
			أعارض بشدة	أعارض	لا رأي	أوافق	أوافق بشدة	
تلتزم وتمارس الشركة المدرجة المزايا التي يمنحها قانون ضريبة الدخل (سؤال ١١)	أعارض بشدة	Count	1					1
		% within Q11	100.0%					100.0%
	أعارض	Count	3	1		3	4	11
		% within Q11	27.3%	9.1%		27.3%	36.4%	100.0%
	أوافق	Count		4	3	28	15	50
		% within Q11		8.0%	6.0%	56.0%	30.0%	100.0%
	أوافق بشدة	Count	1	3		9	37	50
		% within Q11	2.0%	6.0%		18.0%	74.0%	100.0%
المجموع		Count	5	8	3	40	56	112
		% within Q11	4.5%	7.1%	2.7%	35.7%	50.0%	100.0%

جدول رقم ١٨. اختبار كاي تربيع (x^2) من حيث التزام وممارسة الشركة المدرجة بالمزايا العامة التي منحها قانون ضريبة الدخل يقلل من العبء الضريبي

قيمة كاي	٦١,٥٦٨
مستوى المعنوية	٠,٠٠٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

درجات الحرية	١٢

يتبين من الجدول رقم(١٨) السابق أن قيمة كاي تربيع(x^2) =(٦١,٥٦٨)، وأن مستوى المعنوية =(٠,٠٠٠) وهو أصغر من القيمة المحددة في الفرضية أي(٠,٠٥)، لذلك فإننا نرفض صحة الفرضية، ونقول بأنه" توجد فروق ذات دالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (٠,٠٥)، من حيث وجود علاقة بين إلتزام وممارسة الشركة المدرجة بالمزايا العامة التي منحها قانون ضريبة الدخل يقلل من العبء الضريبي" بشكل واضح.

فرضيات الجزء الثاني: مدى إستفادة الشركة من المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الإستثمار

الفرضية الأولى:

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار، تعزى إلى متغير الجهة." تم إستخدام إختبار التباين الأحادي (Anova) على علامات بنود الاستبانة لفئات متغير الجهة وهي **(شركات وعددها=٧٦)** ، **(مكاتب تدقيق وعددها=٢٢)**، **(مأموري ضرائب وعددهم=١٤)**، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم **(١٩)** التالي:

جدول رقم ١٩. إختبار التباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغير الجهة من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون تشجيع الإستثمار

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	المحسوبةF	مستوى المعنوية
المربعات بين الفئات	٠,٣٨٥	٢	٠,١٩٢	٠,٤٢٢	٠,٦٥٧
المربعات الداخلية	٤٩,٦٦٤	١٠٩	٠,٤٥٦		
المجموع الكلي	٥٠,٠٤٩	١١١			

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يتبين من الجدول رقم (١٩) أن قيمة F **المحسوبة** = (٠,٤٢٢) وهي أصغر من قيمة F **الجدولية** والتي =(٣,٠٧)، وأن قيمة مستوى المعنوية = (.٦٥٧) وهذه القيمة أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي ، ولذلك **فإننا نقبل صحة الفرضية** و نقول بأنه" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$، من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون تشجيع الإستثمار تعزى إلى متغير الجهة".

لوحظ أن هناك تقاطع خاص بين توجهات وقناعات الجهات المختلفة (موظفي الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، ومأموري ضريبة الدخل، ومكاتب التدقيق) على صعيد مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون تشجيع الإستثمار على العكس مما ذكر سابقا (في تقييم التخطيط الضريبي بشكل عام) ولعل هذا الإختلاف يكمن في زاوية واحدة وهي قانون تشجيع الإستثمار حيث أن عناصر وبنود القانون واضحة ومحددة ولا لبس فيها لدى جميع القطاعات.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وتجدر الإشارة إلى أن الوسط الحسابي العام للأسئلة في الجزء الثاني= (٣,٥٥٣٦) وتدل هذه القيمة على وجود إتجاه الموافقة لعينة الدراسة نحو إتجاهات أسئلة دراسة الجزء الثاني(مدى استفادة الشركة من المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار).

الفرضية الثانية:

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$، من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار، تعزى إلى متغير قطاع الشركة." تم إستخدام إختبار التباين الأحادي(Anova)على علامات بنود الاستبانة لفئات متغير قطاع الشركة وهي: **خدمية (العدد=٢٧) ، تجارية (العدد=٢٦)، صناعية (العدد=٢٣)** وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم(٢٠) التالي:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم ٢٠. إختبار التباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغير قطاع الشركة من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون تشجيع الإستثمار

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	المحسوبةF	مستوى المعنوية
المربعات بين الفئات	٤,٠٨٨	٢	٢,٠٤٤	٤,٦٨٨	٠,٠١٢
المربعات الداخلية	٣١,٨٢٧	٧٣	٠,٤٣٦		
المجموع الكلي	٣٥,٩١٥	٧٥			

يتبين من الجدول رقم (٢٠) أن قيمةF **المحسوبة*** = (٤,٦٨٨) وهي أكبر من قيمة F **الجدولية** والتي =(٣,٠٧)، وأن قيمة مستوى المعنوية = (٠,٠١٢) وهذه القيمة أصغر من القيمة المحددة في الفرضية وهي $(\alpha = 0.05)$ ولذلك فإننا **نرفض صحة الفرضية** و نقول بأنه" توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية من حيث مدى استفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون تشجيع الإستثمار تعزى إلى متغير قطاع الشركة".

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

حيث تبين أن هناك فروق واضحة بين قطاعات الشركات التجارية والزراعية، وأن هناك فروق معنوية، حيث أن مستوى الدلالة = (0.021)، وهذه القيمة أصغر من القيمة المحددة في الفرضية وهي (0.05)، ونستدل مما سبق سبب وجود تلك الفروق، هو بحكم وجود دعم خاص في فلسطين للشركات الزراعية أكثر منها في الشركات التجارية،وذلك من خلال الاعفاءات الضريبية،وكذلك إستفادة الشركات الزراعية من قوانين تشجيع الإستثمار أكثر منها في الشركات التجارية، وهذه بدوره خلق تباين واضح بين الشركات التجارية والزراعية على صعيد هذا المجال. وتجدر الإشارة إلى أن الوسط الحسابي العام للاسئلة في الجزء الثاني = (٣,٥٥٣٦) وتدل هذه القيمة على وجود اتجاه الموافقة لعينة الدراسة نحو اتجاهات أسئلة دراسة الجزء الثاني (مدى إستفادة الشركة من المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الإستثمار).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفرضية الثالثة:

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$، من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحهـــا قـــانون تشجيع الاستثمار، تعزى إلى متغير المؤهل العلمي تم استخدام اختبار التباين الأحادي (Anova) على علامات بنود الاستبانة لفئات متغير المؤهل العلمي وهي: **دبلوم (العدد=١١)** ، **بكالوريوس (العدد=٤٤)**، **ماجستير فأعلى(العدد=٢١)** وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقـــم (٢١) التالي:

جدول رقم ٢١. إختبار التباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغير المؤهل العلمي من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون تشجيع الإستثمار

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	المحسوبةF	مستوى المعنوية
المربعات بين الفئات	٠,٨٥٨	٢	٠,٤٢٩	٠,٨٩٤	٠,٤١٤
المربعات الداخلية	٣٥,٠٥٦	٧٣	٠,٤٨٠		
المجموع الكلي	٣٥,٩١٥	٧٥			

يتبين من الجدول رقم (٢١) أن قيمةF **المحسوبة*** = (٠,٨٩٤) وهي أصغر مـــن قيمـــة F **الجدولية** والتي = (٣,٠٧)، وأن قيمة مستوى المعنوية = (٠,٤١٤) وهذه القيمة أكبر مـــن القيمة المحددة في الفرضية وهي $(\alpha = 0.05)$، و لذلك **فإننا نقبل صحة الفرضية** ونقول بأنه" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون تشجيع الإستثمار تعزى إلى متغير المؤهل العلمي".

وتبين الفرضية إلى أن المستوى الأكاديمي العام ليس له إرتباط مباشر فـــي مـــدى إدراك عينة الدراسة لمدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قـــانون تشـــجيع الإســـتثمار وأهميته على صعيد الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، حيث لم يظهر ولـــم

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يتبين وجود فروق واضحة بين فئات العينة الثلاث (موظفي الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، ومأموري ضريبة الدخل، ومكاتب التدقيق)، ويلاحظ أن الثقافة والمستوى الأكاديمي الغير متخصص لهؤلاء الموظفين (محاسبة، إدارة، إقتصاد،...) لا يعني المعرفة المتعمقة والدقيقة في مجال إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون تشجيع الإستثمار.

وتجدر الإشارة إلى أن الوسط الحسابي العام للاسئلة في الجزء الثاني = (٣,٥٥٣٦) وتدل هذه القيمة على وجود اتجاه الموافقة لعينة الدراسة نحو اتجاهات أسئلة دراسة الجزء الثاني(مدى استفادة الشركة من المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار).

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الفرضية الرابعة:

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$، من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون تشجيع الإستثمار، تعزى إلى متغير الجهة التي تتابع الشؤون الضريبية" تم إستخدام إختبار التباين الأحادي(Anova) على علامات بنود الاستبانة لفئات متغير الطرف الذي يتابع الشؤون الضريبية وهي: **طرف داخلي (العدد=٨)** ، **طرف خارجي (العدد=٢٧)**، **كلاهما–داخلي وخارجي (العدد=٤١)** وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (٢٢) التالي:

جدول رقم ٢٢. إختبار التباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغيرالطرف الذي يتابع الشؤون الضريبية من حيث مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون تشجيع الإستثمار

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	المحسوبةF	مستوى المعنوية
المربعات بين الفئات	٠,٨١٤	٢	٠,٤٠٧	٠,٨٤٧	٠,٤٣٣
المربعات الداخلية	٣٥,١٠١	٧٣	٠,٤٨١		
المجموع الكلي	٣٥,٩١٥	٧٥			

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يتبين من الجدول رقم (٢٢) أن قيمةF **المحسوبة*** = (٠,٨٤٧) وهي أصغر من قيمة F **الجدولية** =(٣,٠٧)، وأن قيمة مستوى المعنوية = (٠,٤٣٣) وهذه القيمة اكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي $(\alpha = 0.05)$، ولذلك **فإننا نقبل صحة الفرضية** و نقول بأنه" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية(٠,٠٥)، من حيث مدى استفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار تعزى إلى متغير الطرف الذي يتابع الشؤون الضريبية".

حيث أن معظم الشركات تلجأ وتستعين إلى أكثر من طرف في مدى إستفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون تشجيع الإستثمار، ولا تحصر ذلك في طرف معين وذلك بحكم حاجتها لكليهما، فالطرف الداخلي يكون أكثر إطلاعاً ومعرفةً وإدراكاً بحاجة الشركات وأوضاعها المالية والإدارية والإستثمارية، أما الطرف الخارجي فهو أكثر تخصصاً وخبرة.

مركز ايداع الرسائل الجامعية

الفرضية الخامسة:

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية $(\alpha = 0.05)$، من حيث إلتزام وممارسة الشركة المدرجة للمزايا العامة التي منحها قانون تشجيع الإستثمار يقلل من العبء الضريبي"، تم إستخدام اختبار كاي تربيع (X^2) على التوزيع التكراري لفئات الإجابة: وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (٢٣) التالي:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم ٢٣. يمثل الجدول التقاطعي ما بين المتغيرين من إلتزام وممارسة الشركة المدرجة للمزايا التي يمنحها قانون تشجيع الإستثمار وأثره على تخفيض العبء الضريبي عليها

			يقل العبء الضريبي على الشركات التي تلتزم وتمارس المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار (سؤال ٢١)					المجموع
			اعارض بشدة	اعارض	لاراي	أوافق	أوافق بشدة	
تلتزم وتمارس الشركة المدرجة المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار (سؤال ٢٠)	أعارض بشدة	Count	1			1		2
		% within Q20	50.0%			50.0%		100.0%
	أعارض	Count	1	3	1	11		16
		% within Q20	6.3%	18.8%	6.3%	68.8%		100.0%
	لارأي	Count		1	4	1		6
		% within Q20		16.7%	66.7%	16.7%		100.0%
	اوافق	Count	3	10	5	19	15	52
		% within Q20	5.8%	19.2%	9.6%	36.5%	28.8%	100.0%
	اوافق بشدة	Count	1	4		11	20	36
		% within Q20	2.8%	11.1%		30.6%	55.6%	100.0%
المجموع		Count	6	18	10	43	35	112

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

	% within Q20	5.4%	16.1%	8.9%	38.4%	31.3%	100.0%

جدول رقم ٢٤. اختبار كاي تربيع(x^2) من حيث إلتزام وممارسة الشركة المدرجة بالمزايا العامة التي منحها قانون تشجيع الإستثمار يقلل من العبء الضريبي

قيمة كاي	٥٥,١٤١
مستوى المعنوية	٠,٠٠٠
درجات الحرية	١٦

يتبين من الجدول رقم(٢٤) السابق أن قيمة كاي تربيع= (٥٥,١٤١)، وأن مستوى المعنوية = (٠,٠٠٠) وهو أصغر من القيمة المحددة في الفرضية أي $(\alpha = 0.05)$، لذلك فإننا **نرفض صحة الفرضية،** ونقول بأنه" توجد فروق ذات دالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية $(\alpha = 0.05)$، من حيث وجود علاقة وممارسة الشركة المدرجة بالمزايا العامة التي منحها قانون تشجيع الاستثمار يقلل من العبء الضريبي"

فرضيات الجزء الثالث: مدى ممارسة الشركة لإجرءات مالية وإدارية ومحاسبية

الفرضية الأولى:

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$ من حيث مدى ممارسة الشركة للإجراءات المالية والإدارية والمحاسبية تعزى إلى متغير الجهة. " تم إستخدام إختبار التباين الأحادي(Anova) على علامات بنود الإستبانة لفئات متغير الجهة وهي **(شركات وعددها=٧٦) ، (مكاتب تدقيق وعددها=٢٢)، (مأموري ضرائب وعددهم=١٤)**، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (٢٥) التالي:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم ٢٥. إختبار التباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغير الجهة من حيث مدى ممارسة الشركة للإجراءات المالية والإدارية والمحاسبية

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	المحسوبةF	مستوى المعنوية
المربعات بين الفئات	٣,٨٥٠	٢	١,٩٢٥	٨,١٥٣	٠,٠٠١
المربعات الداخلية	٢٥,٧٣٧	١٠٩	٠,٢٣٦		
المجموع الكلي	٢٩,٥٨٧	١١١			

يتبين من الجدول رقم (٢٥) أن قيمة F **المحسوبة*** = (٨,١٥٣) وهي أكبر من قيمة F **الجدولية** والتي =(٣,٠٧)، وان قيمة مستوى المعنوية = (٠,٠٠١) وهذه القيمة أصغر من القيمة المحددة في الفرضية وهي $(\alpha = 0.05)$، ولذلك فإننا **نرفض صحة الفرضية** و نقول بأنه" توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$، من حيث مدى ممارسة الشركة للإجراءات المالية والإدارية والمحاسبية تعزى إلى متغير الجهة".

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

حيث أن هناك فروق واصحة بين قطاعات الشركات، ومأموري ضريبة الدخل،ومكاتب الدقيق،حيث كان مستوى الدلالة بين قطاعات الشركات ومكاتب التدقيق =(0.013) وبين مأموري ضريبة الدخل وقطاغات الشركات =(0.007)، وهذه القيمة اصغر من القيمة المحددة في الفرضية وهي (0.05)، ونستدل مما سبق إختلاف وجهة النظر لدى الشركات عنها لدى مأموري ضريبة الدخل،حيث لكل جهة خصوصية في اتباع الاجراءات المالية والمحاسبية والادارية المختلفة من زاويته المهنية الخاصة به ومفهومه عنها.

وتجدر الإشارة إلى أن الوسط الحسابي العام للاسئلة في الجزء الثالث= (٣,٧٦٢٨) و تدل هذه القيمة على وجود إتجاه الموافقة لعينة الدراسة نحو اتجاهات أسئلة دراسة الجزء الثالث(مدى ممارسة الشركة لإجرءات مالية وإدارية ومحاسبية).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفرضية الثانية:

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$، من حيث مدى ممارسة الشركة للإجراءات المالية والإدارية والمحاسبية، تعزى إلى متغير قطاع الشركة" تم إستخدام إختبار التباين الأحادي (Anova) على علامات بنود الإستبانة لفئات متغير قطاع الشركة وهي: **خدمية (العدد=٢٧)** ، **تجارية (العدد=٢٦)**، **صناعية (العدد=٢٣)** وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (٢٦) التالي:

جدول رقم ٢٦. إختبار التباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغير قطاع الشركة من حيث مدى ممارسة الشركة للإجراءات المالية والإدارية والمحاسبية

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	المحسوبةF	مستوى المعنوية
المربعات بين الفئات	٠,٣٦٨	٢	٠,١٨٤	٠,٩٦٥	٠,٣٨٦
المربعات الداخلية	١٣,٩٢٨	٧٣	٠,١٩١		
المجموع الكلي	١٤,٢٩٦	٧٥			

يتبين من الجدول رقم (٢٦) أن قيمةF **المحسوبة*** = (٠,٩٦٥) وهي أصغر من قيمة F **الجدولية** والتي =(٣,٠٧)، وأن قيمة مستوى المعنوية = (٠,٣٨٦) وأن هذه القيمة أكبر من القيمة المحددة في الفرضية $(\alpha = 0.05)$، ولذلك فإننا **نقبل صحة الفرضية** ونقول بأنه" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$، من حيث مدى ممارسة الشركة للإجراءات المالية والإدارية والمحاسبية تعزى إلى متغير قطاع الشركة".

حيث لعل الشركات موضوع الدراسة هي شركات ذات خاصية مميزة وهي أنها مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وهذا يجعلها تلتزم بإجراءات ومعايير واضحة ومدونة مما يوحد بين المفاهيم الموجودة لدى جميع الأطراف والتي تحكمها المعايير العامة المحاسبية والدولية وقد انعكس ذلك بوضوح على إجابات جميع الأطراف حيث كان هناك تماثل نسبي وتقارب على الفقرات التي تقيس مدى ممارسة الشركات للإجراءات المالية والمحاسبية والدولية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتجدر الإشارة إلى أن الوسط الحسابي العام للاسئلة في الجزء الثالث = (٣,٧٦٢٨) وتدل هذه القيمة على وجود اتجاه الموافقة لعينة الدراسة نحو اتجاهات أسئلة دراسة الجزء الثالث (مدى ممارسة الشركة لإجرءات مالية وإدارية ومحاسبية).

الفرضية الثالثة:

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$، من حيث مدى ممارسة الشركة للإجراءات المالية والإدارية والمحاسبية، تعزى إلى متغير المؤهل العلمي" تم إستخدام بتطبيق إختبار التباين الأحادي (Anova) على علامات بنود الإستبانة لفئات متغير المؤهل العلمي هي: **دبلوم (العدد=١١)** ، **بكالوريوس (العدد=٤٤)**، **ماجستير فأعلى(العدد=٢١)** وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (٢٧) التالي:

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

جدول رقم ٢٧. إختبار التباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغير المؤهل العلمي من حيث مدى ممارسة الشركة للإجراءات المالية والإدارية والمحاسبية

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	المحسوبةF	مستوى المعنوية
المربعات بين الفئات	٠,١١٧	٢	٠,٠٠٥٨٥	٠,٣٠٢	٠,٧٤١
المربعات الداخلية	١٤,١٧٩	٧٣	٠,١٩٤		
المجموع الكلي	١٤,٢٩٦	٧٥			

يتبين من الجدول رقم (٢٧) أن قيمةF **المحسوبة*** = (٠,٣٠٢) وهي أصغر من قيمة F **الجدولية** والتي =(٣,٠٧)، وان قيمة مستوى المعنوية = (٠,٧٤١) وهذه القيمة أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي $(\alpha = 0.05)$، ولذلك فإننا **نقبل صحة الفرضية** و نقول بأنه" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$، من حيث مدى ممارسة الشركة للإجراءات المالية والإدارية والمحاسبية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي".

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتشير الفرضية إلى أن المستوى الثقافي العام ليس له إرتباط مباشر في مدى إدراك عينة الدراسة لمدى ممارسة الشركة للإجراءات المالية والإدارية والمحاسبية وأهمية ذلك على صعيد الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، حيث لم يظهر ولم يتبين وجود فروق واضحة بين فئات العينة الثلاث (موظفي الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، ومأموري ضريبة الدخل، ومكاتب التدقيق)، ويلاحظ ان الثقافة والمستوى الأكاديمي الغير متخصص لهؤلاء الموظفين (محاسبة، إدارة، إقتصاد،...) لا يعني المعرفة المتعمقة والدقيقة في مجال ممارسة الشركة للإجراءات المالية والإدارية والمحاسبية.

وتجدر الإشارة إلى أن الوسط الحسابي العام للاسئلة في الجزء الثالث= (٣,٧٦٢٨) وتدل هذه القيمة على وجود إتجاه الموافقة لعينة الدراسة نحو إتجاهات أسئلة دراسة الجزء الثالث (مدى ممارسة الشركة لإجرءات مالية وإدارية ومحاسبية).

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الفرضية الرابعة:

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$، من حيث مدى ممارسة الشركة للإجراءات المالية والإدارية والمحاسبية، تعزى إلى متغير الطرف الذي يتابع الشؤون الضريبية" تم إستخدام اختبار التباين الأحادي (Anova) على علامات بنود الاستبانة لفئات متغير الطرف الذي يتابع الشؤون الضريبية وهي: **طرف داخلي (العدد=٨)** ، **طرف خارجي (العدد=٢٧)**، **كلاهما-داخلي وخارجي (العدد=٤١)** و كانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (٢٨) التالي:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم ٢٨. إختبار التباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغير الطرف الـذي يتـابع الشؤون الضريبية من حيث مدى ممارسة الشركة للإجراءات المالية والإداريـة والمحاسبية

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	المحسوبةF	مستوى المعنوية
المربعات بين الفئات	٠,١٤٣	٢	٠,٠٠٧١٣	٠,٣٦٨	٠,٦٩٣
المربعات الداخلية	١٤,٢٩٦	٧٣	٠,١٩٤		
المجموع الكلي	١٤,٢٩٦	٧٥			

يتبين من الجدول رقم (٢٨) أن قيمةF **المحسوبة*** = (٠,٣٦٨) وهي أصغر من قيمة F **الجدولية** =(٣,٠٧)، وان قيمة مستوى المعنوية = (٠,٦٩٣) وهذه القيمة اكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي $(\alpha = 0.05)$، ولذلك فإننا **نقبل صحة الفرضية** و نقول بأنه" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$، من حيث مـدى ممارسـة الشـركة للإجراءات المالية والإدارية والمحاسبية تعزى إلى متغير الطرف الذي يتابع الشؤون الضريبية".

حيث أن معظم الشركات تلجأ وتستعين إلى أكثر من طرف في مدى إستفادة الشركة مـن مدى ممارسة الشركة للإجراءات المالية والإدارية والمحاسبية، ولا تحصر ذلك في طرف معين وذلك بحكم حاجتها لكليهما، فالطرف الداخلي يكون أكثر إطلاعـاً ومعرفـةً وإدراكـاً بحاجـة الشركات وأوضاعها المالية والإدارية والإستثمارية، أما الطرف الخارجي فهو أكثر تخصصـاً وخبرة ومعرفة واستقلالية، وللحصول على أفضل في مدى إستفادة الشركة من مدى ممارسـة الشركة للإجراءات المالية والإدارية والمحاسبية يتم دمج هاتين الميزتين لدى تلك الأطراف.

وتجدر الإشارة إلى أن الوسط الحسابي العام للاسئلة في الجزء الثالث = (٣,٧٦٢٨) وتدل هذه القيمة على وجود اتجاه الموافقة لعينة الدراسة نحو اتجاهات أسئلة دراسة الجـزء الثالـث (مدى ممارسة الشركة لإجراءات مالية وإدارية ومحاسبية).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفرضية الخامسة:

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه"لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (٠,٠٥)، من حيث إلتزام وممارسة الشركة إجراءات إدارية ومالية ومحاسبية حسب القوانين المعمول بها يقلل من العبء الضريبي"، تم إستخدام اختبار كاي تربيع(x^2) على التوزيع التكراري لفئات الإجابة: وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (٢٩) التالي:

جدول رقم ٢٩. يمثل الجدول التقاطعي ما بين المتغيرين من إلتزام وممارسة الشركة المدرجة إجراءات إدارية ومالية وأثره على تخفيض العبء الضريبي عليها

			يقل العبء الضريبي عند التزام وممارسة الشركة اجراءات إدارية ومالية ومحاسبية حسب القوانين المعمول بها(سؤال٣٢)					المجموع
			أعارض بشدة	أعارض	لارأي	أوافق	أوافق بشدة	
التزام وممارسة الشركة إجراءات إدارية ومالية ومحاسبية حسب القوانين المعمول بها (سؤال١٣)	أعارض بشدة	Count	1		1			2
		% within Q31	50.0%		50.0%			100.0%
	أعارض	Count	1	1		7		9
		% within Q31	11.1%	11.1%		77.8%		100.0%
	أوافق	Count	2	11	4	30	13	60
		% within Q31	3.3%	18.3%	6.7%	50.0%	21.7%	100.0%
	أوافق بشدة	Count	1	3	2	9	26	41
		% within Q31	2.4%	7.3%	4.9%	22.0%	63.4%	100.0%
		Count	5	15	7	46	39	112

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المجموع	Count	5	15	7	46	39	112
	% within Q31	4.5%	13.4%	6.3%	41.1%	34.8%	100.0%

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم ٣٠. اختبار كاي تربيع(x^2) من حيث إلتزام وممارسة الشركة إجراءات إدارية ومالية ومحاسبية حسب القوانين المعمول بها يقلل من العبء الضريبي

قيمة كاي	٤٥,١٠٩
مستوى المعنوية	٠,٠٠٠
درجات الحرية	١٢

يتبين من الجدول رقم(٣٠) السابق أن قيمة كاي تربيع (x^2) =(٤٥,١٠٩)، وأن مستوى المعنوية =(٠,٠٠٠) وهو أصغر من القيمة المحددة في الفرضية أي $(\alpha = 0.05)$، لذلك فإننا نرفض صحة الفرضية، ونقول بأنه" توجد فروق ذات دالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية $(\alpha = 0.05)$، من حيث وجود علاقة بين التزام وممارسة الشركة إجراءات إدارية ومالية ومحاسبية حسب القوانين المعمول بها والعبء الضريبي"

مركز ايداع الرسائل الجامعية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الخامس

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الخلاصة والتوصيات

١. الخلاصة

٢. التوصيات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أولا: الخلاصة:

يمكن تلخيص النتائج التي توصلت اليها الدراسه بما يلي:

يميل أفراد العينة إلى الموافقة إلى اعتبار أن الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تستخدم التخطيط الضريبي في أعمالها، حيث كان الوسط الحسابي = (٣،٧٢) لجميع فقرات الاستبانة.

إجمالي فرضيات الأجزاء الثلاثة:

مدى التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

جميع الحقوق محفوظة

١) توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$ من حيث مدى التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، تعزى إلى متغير الجهة.

٢) توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$من حيث مدى التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، تعزى إلى متغير قطاع الشركة.

٣) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$ من حيث مدى التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

٤) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$من حيث مدى التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، تعزى إلى متغير الجهة التي تتابع الشؤون الضريبية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد كانت النتائج الخاصة بالتخطيط الضريبي كما يلي:

لقد وجد أن هناك موافقة جيدة وقناعة لدى عينة الدراسة بان الشركات تسعى للاستفادة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل، حيث كان الوسط الحسابي العام لفقرات الجزء الأول = **(٣,٨٢)، وذلك على النحو التالي:**

١) لوحظ ان هناك اهتماما ملائما من قبل الشركات من حيث تقديم كشف التقدير الذاتي في الوقت المحدد، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٨٣).**

٢) وقد وجد أن معظم الشركات تستفيد من ميزة الحصول على الخصم التشجيعي في تقديم كشف التقدير الذاتي، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٨١).**

٣) وافق معظم أفراد العينة على اعتبار التخطيط الاستثماري وإدارة الموجودات الميزة الأهم لدى الشركة في جوانب التخطيط الضريبي الأخرى، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٦٨).**

٤) وخلال الدراسة اتضح أن نسبة كبيرة من الشركات تستفيد من ميزة سماح القانون بتنزيل الديون الهالكة من ضمن المصاريف المقبولة ضريبيا، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة= (٣,٧٧).**

٥) لم تفوت الشركات على نفسها فرصة التخطيط الضريبي من خلال قيمة الاستهلاك والنسب المسموح بها، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٧٢).**

٦) هناك موافقة متوسطة من حيث مدى اهتمام الشركات بميزة المفاضلة بين الاستئجار أو الامتلاك للمباني الخاصة بها وأيها افضل، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٤١).**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٧) تستفيد نسبة كبيرة من الشركات من ميزة تنزيل التبرعات التي نص عليها القانون، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٨٣).**

٨) اتضح أن هناك اهتماما متوسطا في إطالة فترة المناقشة والتدقيق لإستفادة من الوقت في ترتيب أوضاعها، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٥١).**

٩) لا تضيع الشركات على نفسها أية إمكانية لتنزيل الخسارة عن طريق إثباتها والتي نص عليها القانون الضريبي ضمن الفترة المحددة، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة=(٣,٨).**

١٠) وجد أن هناك اهتماما كبيرا من قبل الشركات للاستفادة من عملية التقسيط (السلفيات) وذلك حسب تعليمات ضريبة الدخل، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٨٨).**

١١) كان الالتزام ومستوى ممارسة الشركة المدرجة بالمزايا العامة التي منحها قانون ضريبة الدخل كبيرا جدا، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٤,٢٢).**

١٢) أكد معظم أفراد العينة أن العبء الضريبي يقل على الشركات التي تلتزم وتمارس المزايا التي منحها قانون ضريبة الدخل، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٤,١٩).**

ب) نتائج الفرضيات: كانت نتيجة فحص الفرضيات كما يلي:

١) تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$ من حيث مدى استفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل، تعزى إلى متغير الجهة.

٢) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$ من حيث مدى استفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل، تعزى إلى متغير قطاع الشركة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$من حيث مدى استفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل، تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

٤) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$ من حيث مدى استفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل، تعزى إلى متغير الجهة التي تتابع الشؤون الضريبية.

٥) اتضح وجود علاقة قوية جدا بين مدى التزام وممارسة الشركة المدرجة بالمزايا العامة التي منحها قانون ضريبة الدخل وتخفيض العبء الضريبي.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ثانيا: أ) مدى استفادة الشركة من المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار

يميل أفراد العينة إلى اعتبار أن الشركات تستفيد استفادة ليست كبيرة من المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار، حيث كان الوسط الحسابي العام لفقرات الجزء الثاني= **(٣,٥٥)، وذلك على النحو التالي:**

١) حصلت الشركات على إعفاءات متوسطة من ضريبة الدخل وفقا لما يمنحه قانون تشجيع الاستثمار، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٤٧).**

٢) تهتم الشركات اهتماما متوسطا بدراسة مزايا الاستثمار في مشاريع معينة والسعي للحصول على إعفاءات إضافية من ضريبة الدخل وتكاليف الاستثمار في هذه المشاريع، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٣٣).**

٣) تسعى الشركات سعيا شبه جاد من أجل الحصول على إعفاءات من الرسوم الجمركية حسب ما تقتضيه نصوص قانون تشجيع الاستثمار، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٥٠).**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤) اتضح أن معظم الشركات لا تولي اهتماما ولا تعمل على الحصول على فترة إنتاج تجريبية لإطالة تاريخ بداية الإنتاج، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,١٤).**

٥) هناك اهتمام متوسط من حيث سعي الشركات للحصول على إعفاءات من الرسوم الجمركية لاستيراد موجوداتها الثابتة وأن تتم مراعاة وقت الإعفاء، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٥٢).**

٦) وجد أن هناك بعض الشركات تعمل على فصل مشاريعها الجديدة ماليا وإداريا وقانونيا عن الشركة الأم للاستفادة من الإعفاءات الضريبية للمشروع الجديد، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٥٠).**

جميع الحقوق محفوظة
مركز إيداع الرسائل الجامعية

٧) لوحظ الاهتمام الجاد من قبل الشركات في المطالبة بالخسارة التي نتجت في فترة الإعفاء من ضريبة الدخل وتدويرها إلى السنوات التي تكون فيها الشركة غير معفاة، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٨٢).**

٨) تبين أن معظم الشركات المدرجة تلتزم وتمارس وتسعى للاستفادة من المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٩٢).**

٩) وجد ان العبء الضريبي يقل على الشركات التي تلتزم وتمارس المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٧٤).**

ب) نتائج الفرضيات: كانت نتيجة فحص الفرضيات كما يلي:

١) توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$ من حيث استفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار، تعزى إلى متغير قطاع الشركة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) من حيث استفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار، تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

٣) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) من حيث استفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار، تعزى إلى متغير الجهة التي تتابع الشؤون الضريبية.

٤) تبين وجود علاقة بين مدى التزام وممارسة الشركة المدرجة للمزايا العامة التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار وتخفيض العبء الضريبي.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ثالثا: أ) مدى ممارسة الشركة لإجراءات مالية وإدارية ومحاسبية

يميل أفراد العينة إلى اعتبار الشركات تهتم وتمارس إجراءات مالية وإدارية ومحاسبيه، حيث كان الوسط الحسابي العام لفقرات الجزء الثاني = **(٣,٧٦)، وذلك على النحو التالي:**

١) لوحظ أن عددا كبيرا من الشركات تعمل على استخدام سياسة تقييم المخزون لديها بصورة تساهم في تحقيق أكبر وفر ضريبي، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٧٥).**

٢) وجد أن لدى الشركات اتجاها متوسطا نحو الاستثمار في الشركات التي توزع أرباحا نقدية قليلة، والتي تحتفظ ببقية أرباحها على شكل إحتياطيات، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٣٦).**

٣) تهتم الشركات بعمل برامج صيانة للأصول الثابتة في الشركة بحيث تحقق اكبر وفر ضريبي ممكن، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٨٢).**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤) لوحظ أن أفراد العينة يرون أن الشركات لا تقوم باستثمار الأموال الفائضة لديها في استثمارات غير خاضعة للضريبة، وقد يعود ذلك إلى ضعف البنية الاستثمارية في البلد، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٤١).**

٥) تراعي الشركات الاستفادة من الوفر الضريبي عندما تحدد سياسة استئجار اصل أو امتلاكه، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٧٠).**

٦) أبدت الشركات مدى تفضيلها إجراء التجديدات أو التحسينات الرأسمالية على الأصول الثابتة لديها بدل بيعها وشراء بديل عنها، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٢٥).**

٧) تعمل معظم الشركات على تحميل السنة المالية ما يخصها من مصاريف وإيرادات حتى لا تضيع فرصة تنزيل تلك المصاريف من ضريبة الدخل أو المطالبة بها، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٢١).**

٨) هناك حرص جدي من قبل الشركات على أن تكون التبرعات التي تقدمها لجهات مقبولة بموجب قانون ضريبة الدخل، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٨٢).**

٩) تسعى معظم الشركات إلى تعيين الخبراء اللازمين والمختصين بأمور ضريبة الدخل لمناقشة مأمور التقدير ومتابعة أمور التقدير، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة =(٣,٩).**

١٠) تلتزم أكثر الشركات وتمارس إجراءات إدارية ومالية ومحاسبية حسب القانون المعمول به، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٤,١٥).**

١١) وجد أن العبء الضريبي يقل على الشركات التي تلتزم وتمارس إجراءات إدارية ومالية ومحاسبية حسب القانون المعمول به، **وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة = (٣,٨٨).**

ب) نتائج الفرضيات: كانت نتيجة فحص الفرضيات كما يلي:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١) توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$ من حيث مدى ممارسة الشركة للإجراءات المالية والإدارية والمحاسبية، تعزى إلى متغير الجهة.

٢) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$من حيث مدى ممارسة الشركة للإجراءات المالية والإدارية والمحاسبية، تعزى إلى متغير قطاع الشركة.

٣) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$من حيث مدى ممارسة الشركة للإجراءات المالية والإدارية والمحاسبية، تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

٤) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$ من حيث مدى ممارسة الشركة للإجراءات المالية والإدارية والمحاسبية، تعزى إلى متغير الجهة التي تتابع الشؤون الضريبية.

٥) وجد أن العبء الضريبي يقل على الشركات التي تلتزم وتمارس إجراءات إدارية ومالية ومحاسبية حسب القانون المعمول به.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانيا: التوصيات:

على ضوء نتائج الدراسة، يوصي الباحث بالتوصيات التالية والتي من شأنها أن تحقق وفورات ضريبية وترفع من مستوى التخطيط الضريبي لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية:

١) إن عملية التخطيط الضريبي عملية مهمة ومفيدة للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في العمل على تخفيض التزاماتها الضريبية، مما ينعكس في تحقيق وفورات مالية تساعد الشركات على النمو والبقاء، وعليه نرى أن يتم إدخال موضوع التخطيط الضريبي ضمن مساقات برنامج المنازعات الضريبية للماجستير، وأن يتم وضعها من ضمن موضوعات مساقات الضرائب على مستوى البكالوريوس.

٢) أهمية وجود طرف يعمل على متابعة الشؤون الضريبية للشركات، حيث إن تعيين الخبراء والمستشارين المختصين الذين يعملون على المداومة على الاطلاع على آخر المستجدات من قوانين وقضايا ضريبية وغير ضريبية وتقديم النصح والإرشاد والتوصيات في سبيل تحقيق وفورات ضريبية، أو تجنيب الشركة التزامات إضافية، وتحديد الفرص التي يمكن أن تستغلها تلك الشركات في تخفيض أعبائها الضريبية. وعليه نرى أنه ليس هناك ضرورة للإستعانة بطرف خارجي من قبل الشركة في متابعة الشؤون الضريبية.

٣) ضرورة الاهتمام بقوانين الضرائب، وخاصة ضريبة الدخل من قبل الشركات واستغلال كافة المزايا التي تمنحها هذه القوانين وعدم إهمال أي جزء منها.

٤) ضرورة الاهتمام بقوانين تشجيع الاستثمار من قبل الشركات واستغلال كافة المزايا التي تمنحها هذه القوانين وان لا تهمل أي جزء منها.

٥) بيان أن التخطيط الضريبي هو عامل مهم ومساعد لأي إدارة شركة في تخفيض العبء الضريبي، ولا يجب أخذه بمعزل عن الأمور الاقتصادية الأخرى.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٦) أهمية اخذ الوفر الضريبي يعبن الاعتبار عند تحديد أي سياسة من سياسات الشركة لما له من أثر واضح على تدعيم المركز المالي للشركة.

٧) ضرورة أن تقوم الشركات المدرجة في السوق المالي بالبحث عن أي نقطة تستفيد منها في سبيل تخفيض عبئها الضريبي.

٨) أن تقوم إدارة الشركات بتطبيق التخطيط الضريبي ضمن خطة شاملة، تأخذ بعين الاعتبار جميع عناصر التخطيط الضريبي، لتصل إلى المستوى الذي يمكن أن يخفض أعباء الشركة الضريبية، ودون الإضرار بمصالحها الأخرى، وأن تعمل على تقييم الخطة بشكل دوري.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة المصادر و المراجع

المراجع العربية

أبو جبارة، هاني: **ضريبة الدخل في الأردن أهدافها وإنجازاتها**، ط١، مطابع الجمعية العلمية الملكية، ١٩٧٦.

ابو طبل، عيسى محمد: **الضريبة العامة على الدخل**، دار الثقافة العربية، ١٩٨٥.

الاختيار، رفيق: **الضريبة على الدخل، اصول محاسبتها وتحققها**، المطبعة الجديدة، سوريا، ١٩٦٥.

الحاج موسى، حسن فلاح: **قرار تقدير ضريبة الدخل في الاردن**، عمان:نقابة المحامين، ١٩٩٨.

السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية، مديرية ضريبة الدخل،"**دليل ضريبة الدخل**"، اعرف حقوقك وواجباتك، الإصدار الاول، ١٩٩٧.

اليحيى، حسين وخريوش، حسين: **المالية العامة**، منشورات جامعة القدس المفتوحة، ٢٠٠٠.

جبر، هشام: **المدخل إلى العلوم المالية والمصرفية** ، جامعة بيرزيت، ط٢، ٢٠٠٠.

جبر، هشام: **المؤسسات المالية** ، جامعة القدس المفتوحة، ط٢، ٢٠٠٠.

درويش،عبد الكريم وتكلا، ليلى: **أصول الإدارة العامة**، مكتبة الانجلوالمصرية، القاهرة، مصر، ١٩٨٠.

راضي، ناديا: دراسة انتقادية لتأثير المحفزات الضريبية في القوانين المصرية على مناخ الأعمال: "**المجلة العلمية لكلية التجارة**، فرع جامعة البنات بالأزهر، ع٩، ١٩٩٢.

رمضان، زياد: **الإدارة المالية في الشركات المساهمة**، عمان، ١٩٩٨.

صبري، نضال رشيد: **محاسبة الشركات**، منشورات جامعة القدس المفتوحة،٢٠٠١.

صبري، نضال رشيد: "**محاسبة ضريبة الدخل**، ط١، منشورات جامعة القدس المفتوحة، ١٩٩٨.

عبد المنعم، فوزي: **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٦.

عرفات، غالب: **اقتصاديات التهرب من ضريبة الدخل في الأردن**، دار الكتب، يوسف بحوث وشركاه، عمان، الأردن، ١٩٦٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عرقاوي، مصطفى محمد: **الضريبة على الدخل**، الضفة الغربية، ١٩٨٣.

عواضه، حسن: **المالية العامة**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨١.

عياد، علي عباس: **النظم الضريبية المقارنة**، ج١، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، ١٩٧١.

غنايم، عمرو والشرقاوي، علي: **تنظيم وإدارة الأعمال**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٨١، الفصل السابع.

غندور، فاروق: **المحاسبة الضريبية للأرباح التجارية والصناعية**، بدون ناشر، ١٩٨٨.

فتح الله ابراهيم، ليلى: **الأثر الضريبي على الموازنة الرأسمالية و القرارات الإدارية الأخرى**،"المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، ج١، ١٩٨٧.

قوني، مصطفى: **المالية العامة والضرائب**، مكتبة الانجلو المصرية، ط٢، ١٩٥٢.

لطفي، أمين السيد احمد: "**الضريبة على ارباح شركات الأموال**، ط١، بدون ناشر.

محجوب، رفعت: "**المالية العامة، النفقات العامة والإيرادات العامة**"، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٨.

محمد سرور، صفاء: **دراسة مقارنة عن التهرب من الضرائب والزكاة**، المجلة العلمية لكلية التجارة فرع جامعة البنات بالأزهر، ع٩، ١٩٩٢.

نجم، منذر: **قانون ضريبة الدخل الفلسطيني بين الحاضر والمستقبل**، رام الله، فلسطين، ١٩٩٥

نقابة المحامين: **مجلة حقوقية اجتماعية شهرية**، ع٧،٨،٩، ١٩٩١، ص١٣٨٨.

هزايمة، رفاعي: **الإعفاءات من الضريبة على الدخل في الأردن**، المطبعة الأردنية ومكتبتها، عمان، الأردن، ١٩٨٣.

القوانين

قانون تشجيع الاستثمار رقم (١) لسنة ١٩٩٨.

قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رسائل ماجستير

ابو يحيى، ايمن: **التخطيط الضريبي في الشركات الصناعية الأردنية**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ١٩٩٦.

العكش، وائل: **اختلاف الضريبة المعلنة و المعدلة وتدقيق حسابات المنشات التجارية ضريبيا في الأردن**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ١٩٩٢.

حبيب، عبد الله: "**التخطيط الضريبي في المصارف العاملة في الاردن**"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ١٩٩٣/١٩٩٤.

عبد القادر، وليد: **مدى تحقق ضريبة الدخل في الاردن لاهدافها الرئيسية في ظل قانون رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ والقوانين المعدلة**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ١٩٩٢.

قاسم، محمد جمعة: **تدقيق كفاءة إدارة المؤسسات المصرفية العملة في الاردن**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ١٩٩١.

التقارير والنشرات

سوق فلسطين للأوراق المالية، منشورات، نابلس، فلسطين، كانون ثاني ٢٠٠٤.

سوق فلسطين للأوراق المالية، نشرة تداول، نابلس، فلسطين، شباط٢٠٠٤.

جميع الحقوق محفوظة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المراجع الأجنبية:

Bonner, S, E, Davis, J.S, and Jackson, B, R ":.Experties in Corporate Tax planning: The Issue Identication Stage," Jounral Of Accounting Research, Vol 30, Supplement, 1992, PP 1-26.

Brealy, R, A, and Myers, S.C: 1992 " Principles of Corporate Finance٤ ،"th Edition, McGraw-Hill INS, New York, PP 422-447.

Brown, C.V.and Jakson, P.M "Public Sector Economics".٣ th. Edition, Basil Blackwell Inc, 1986, pp.343.

Crane, S, E. and Nourzad, F ":Time Value Of Money and incom Tax Evasion Under Risk– Averse Behavior: Theoretical Analysis"Public Finance, Vol. 40.No3, 1985, PP 381-393.

Cross, R and Shaw, G.K ".On The Economics Of Tax Aversion "،Public Finance ،"vol.37, No, 1, 1982, PP 36-47 .

Cushing, B, E and Le Clere, M, J" Evidence on the Determinations of Inventory Policy Choice ،"The Accounting Review, Vol 67, No 2, 1992, PP 355-364.

James, S, Nobes, C:"The Economics of Taxation"st 1Ed, Philip Allan. London, 1987, PP 11-105.

Musgrave, R, A and Musgrave, P.B: Public Finance Theory and Practice " ٥th Ed, Mc Graw- Hill, New York, 1964, PP 216.

Ronen, J, and Aharoni, A ":The Chioce among Accounting Alternatives", The Accounting Review, Vol 67, No2, 1989, PP69-81.

Scoles, M, S, Wilson, P. G, and Wolfson, M. A: 1992 " ،Firms Responses to Reduction in Tax Rates: the Tax Reform Act of 1986, Journal of Accounting Research, Vol 30, Supplement, PP 161-182.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Seligman, E.R, A ":Essay in Taxation،"3rd , Macmillan, New York, 1925, PP .٤٣٢

Sommerfield, R, Anderson, H and Brock, H:" An introduction to

Viscione, J, A and Robert, G.s ".Contemporary Financial Management" Miller Publishing Company, Columbus, Toronto, London, 1987,pp.761.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الملاحق

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (١)

إستبانه الدراسة

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

السادة المحترمون،،
تحية طيبة وبعد،،

تحقيقا لأغراض استكمال أطروحة الماجستير بعنوان: **(التخطيط الضريبي في الشـركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)**، نتقدم إليكم بهذا الاستبيان، املين منكم الاهتمـام والاستعداد لمساندة وإنجاح البحوث العلمية التي تخدم تطور مجتمعنا، راجـين تعـاونكم فـي الإجابة على الأسئلة المطروحة بموضوعية وإبداء رأيكم الصريح والقيم لما لهذا من عظيم الأثر في إنجاح هذه الدراسة، علما بان جميع المعلومات التي ستردنا سوف يحافظ على سريتها.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

إعداد الطالب
محفوظ خويره

بيانات شخصية:

بيانات عن القائم بملىء استمارة الاستبيان:

١) الجهة:
أ.شركة ب. مكتب تدقيق ج. مأمور ضريبة .

خاص بالشركات:

٢) قطاع الشركة:
أ. خدمية ب. تجارية ج. صناعية .

٣) المؤهل العلمي:
أ. دبلوم ب. بكالوريوس ج. ماجستير فأعلى .

٤) هل تتم متابعة الشؤون الضريبية من قبل ؟:
أ.طرف داخلي ب. طرف خارجي ج. كليهما (داخلي و خارجي).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الرجاء وضع إشارة (X) في الخانة المناسبة:

الرقم	الفقـــــــــــــرة	موافق بشدة	موافق	لا رأي	أعارض	أعارض بشدة
	الجزء الأول : **ويقيس مدى استفادة الشركة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل**					
١-	تقوم الشركة بتقديم كشف التقدير الذاتي (القوائم المالية) في الوقت المحدد.					
٢-	تعمل الشركة على الاستفادة من ميزة الحصول على الخصم التشجيعي في تقديم كشف التقدير الذاتي.					
٣-	يحتل التخطيط الاستثماري وإدارة الموجودات الميزة الأهم لدى الشركة في جوانب التخطيط الضريبي الأخرى.					
٤-	تعمل الشركة على الاستفادة من ميزة سماح القانون بتنزيل الديون الهالكة من ضمن المصاريف المقبولة ضريبيا.					
٥-	تقوم الشركة بالتخطيط ضريبيا من خلال قيمة الاستهلاك والنسب المسموح بها.					
٦-	تأخذ الشركة بعين الاعتبار ميزة المفاضلة بين الاستئجار أو الامتلاك للمباني الخاصة بها وأيها افضل.					
٧-	تقوم الشركة بالاستفادة من ميزة تنزيل التبرعات التي نص عليها القانون.					
٨-	تعمل الشركة على إطالة فترة المناقشة والتدقيق للاستفادة من الوقت في ترتيب أوضاعها.					
٩-	تعمل الشركة على تنزيل الخسارة عن طريق إثباتها والتي نص عليها القانون الضريبي ضمن الفترة المحددة.					
١٠-	تعمل الشركة على الاستفادة من عملية التقسيط (السلفيات) وذلك حسب تعليمات ضريبة الدخل.					
١١-	تلتزم وتمارس الشركة المدرجة بالمزايا العامة التي منحها قانون ضريبة الدخل.					
١٢-	يقل العبء الضريبي على الشركات التي تلتزم وتمارس المزايا التي منحها قانون ضريبة الدخل.					

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

	الجزء الثاني : **ويقيس مدى استفادة الشركة من المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار**					
١٣-	**حصلت الشركة على إعفاءات من ضريبة الدخل وفقا لما يمنحه قانون تشجيع الاستثمار.**					
١٤-	**قامت الشركة بدراسة مزايا الاستثمار في مشاريع معينة والمتمثلة في حصولها على إعفاءات إضافية من ضريبة الدخل وتكاليف الاستثمار في تلك المشاريع.**					
١٥-	**قامت الشركة بالاستفادة من الإعفاءات من الرسوم الجمركية حسب ما تقتضيه نصوص قانون تشجيع الاستثمار.**					
١٦-	**تعمل الشركة للحصول على فترة إنتاج تجريبية لإطالة تاريخ بداية الإنتاج.**					
١٧-	**تسعى الشركة التي حصلت على إعفاءات من الرسوم الجمركية لاستيراد مجوداتها الثابتة بان يتم استيرادها في الوقت المحدد للإعفاء.**					
١٨-	**تقوم الشركة بالعمل على فصل مشاريعها الجديدة، ماليا وإداريا وقانونيا عن الشركة الأم للاستفادة من الإعفاءات الضريبية للمشروع الجديد.**					
١٩-	**تعمل الشركة على المطالبة بالخسارة التي نتجت في فترة الإعفاء من ضريبة الدخل وتدويرها إلى السنوات التي تكون فيها الشركة غير معفاة.**					
٢٠-	**تلتزم وتمارس الشركات المدرجة بالمزايا التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار.**					
	الجزء الثالث : ويقيس مدى ممارسة الشركة لإجراءات مالية وإدارية ومحاسبية					
٢١-	**يقل العبء الضريبي على الشركات التي تلتزم وتمارس المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار.**					
٢٢-	**تعمل الشركة من فترة إلى أخرى على تقييم سياسة المخزون لديها في سبيل تحقيق اكبر وفر ضريبي.**					
٢٣-	**تقوم الشركة بالاستثمار في الشركات التي توزع أرباح نقدية قليلة والتي تحتفظ ببقية أرباحها على شكل احتياطات.**					
٢٤-	**تقوم الشركة بعمل برامج صيانة للأصول الثابتة في الشركة بحيث تحقق اكبر وفر ضريبي ممكن.**					

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٥-	تعمل الشركة على استثمار الأموال الفائضة عن حاجتها في استثمارات غير خاضعة لضريبة الدخل.					
٢٦-	عندما تقوم الشركة بتحديد سياسة استئجار اصل من الأصول أو امتلاكه يدخل الوفر الضريبي في تحديد تلك السياسة.					
٢٧-	تفضل الشركة إجراء التجديدات والتحسينات الرأسمالية على الأصول الثابتة لديها بدلا من بيعها وشراء بديلا عنها.					
٢٨-	تحمل الشركة كل سنة مالية بما يخصها من مصاريف وإيرادات حتى لا تضيع فرصة تنزيل تلك المصاريف من الدخل أو المطالبة بها.					
٢٩-	تحرص الشركة على أن تكون التبرعات التي تقدمها الشركة لجهات مقبولة بموجب قانون ضريبة الدخل.					
٣٠-	تعين الشركة الخبراء اللازمين والمختصين بأمور ضريبة الدخل لمناقشة مأمور التقدير ومتابعة أمور التقدير.					
٣١-	تلتزم وتمارس الشركة المدرجة إجراءات إدارية ومالية ومحاسبية حسب القوانين المعمول بها.					
٣٢-	يقل العبء الضريبي على الشركات التي تلتزم وتمارس إجراءات إدارية ومالية ومحاسبية حسب القوانين المعمول بها.					

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (٢)

الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

الرقم	اسم الشركة	رمز التداول	عنوان الشركة	سنة الإدراج
١	العربية لمنتوجات الباطون	ACPC	نابلس	١٩٩٩
٢	العربية للفنادق	AHC	رام الله	١٩٩٨
٣	البنك الإسلامي العربي	AIB	البيره	١٩٩٧
٤	المؤسسة العربية للتأمين	AIE	نابلس	١٩٩٧
٥	العربية لصناعة الدهانات	APC	نابلس	١٩٩٧
٦	المستثمرون العرب	ARAB	القدس	١٩٩٧
٧	المؤسسة العقارية العربية	ARE	نابلس	١٩٩٧
٨	دواجن فلسطين	AZIZA	نابلس	٢٠٠٢
٩	بيت المال الفلسطيني العربي	BETMAL	رام الله	١٩٩٨
١٠	الرعاية العربية للخدمات الطبية	CARE	رام الله	١٩٩٧
١١	غزه الأهلية للتأمين	GAIC	غزة	١٩٩٧
١٢	جراند بارك للفنادق والاستجمام	HOTEL	رام الله	١٩٩٩
١٣	سجاير القدس	JCC	القدس	١٩٩٧
١٤	القدس للمستحضرات الطبية	JPH	البيره	١٩٩٧
١٥	فلسطين لصناعات اللدائن	LADAEN	نابلس	٢٠٠٢
١٦	التأمين الوطنية	NIC	رام الله	١٩٩٧
١٧	فلسطين للتنمية والاستثمار	PADICO	نابلس	١٩٩٧
١٨	الاتصالات الفلسطينية	PALTEL	نابلس	١٩٩٧
١٩	بنك فلسطين الدولي	PIB	البيرة	١٩٩٧
٢٠	بنك الاستثمار الفلسطيني	PIBC	البيره	١٩٩٧
٢١	الفلسطينية للاستثمار والإنماء	PID	رام الله	١٩٩٧
٢٢	فلسطين للاستثمار الصناعي	PIIC	نابلس	٢٠٠٢
٢٣	العربية الفلسطينية لمراكز التسوق	PLAZA	البيره	٢٠٠٠
٢٤	فلسطين للاستثمار العقاري	PRICO	غزة	١٩٩٧
٢٥	بنك القدس للتنمية والاستثمار	QUDS	رام الله	١٩٩٧
٢٦	مصانع الزيوت النباتية	VOIC	نابلس	١٩٩٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المصدر: نشرة التداول الصادرة عن سوق فلسطين للاوراق المالية، شباط، ٢٠٠٤

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (٣)

Trading Activity Comaprison for PSE of the Years 1997-2003

إحصائيات مقارنة نشاط التداول لسوق فلسطين للأوراق الماليه للأعوام ١٩٩٧ – ٢٠٠٣

Period	Number of Trading Sessions	Volume	Value (US$)	Number of Trades	Daily Average Turnover Value (US$)	Market Capitalization (US$)	Al-Quds Index
الفترة	عدد جلسات التداول	عدد الاسهم المتداوله	قيمة الاسهم المتداوله (دولار)	عدد الصفقات	المعدل اليومي لقيمة الاسهم المتداولة (دولار)	القيمة السوقية (دولار)	مؤشر القدس
1997	66	10,000,276	25,181,030	1,957	381,531	529,057,368	139.13
1998	100	16,782,498	68,576,347	7,639	685,763	593,664,963	154.98
1999	146	68,892,607	150,243,919	10,625	1,029,068	848,935,775	236.76
2000	211	93,351,075	188,982,443	20,143	895,651	766,018,025	207.62
2001	161	33,456,535	74,528,351	8,205	462,909	722,631,785	195.00
2002	100	18,666,938	45,084,654	4,579	450,847	576,593,466	151.16
2003	223	40,350,788	58,326,445	10,552	58,326,445	650,468,928	179.81

المصدر: سوق فلسطين للاوراق المالية، دائرة البحث والتطوير، احصائيات، ٢٠٠٣

جميع الحقوق محفوظة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

An-Najah National University
Faculty of Higher Studies

Tax Planning In companies Listed In The Palestine Securities Exchange (Comparative Study)

Prepared By
Mahfouz (Mohammed Ali) Mahfouz Khwayreh

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

Supervised By
Dr.Hisham Jabr

Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Taxation Disputes, Faculty of Graduate Studies, at An-Najah National University, Nablus, Palestine

2004

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Tax Planning In companies Listed
In The Palestine Securities Exchange
(Comparative Study)

Prepared By
Mahfouz (Mohammed Ali) Mahfouz Khwayreh
Supervised By
Dr.Hisham Jabr

Abstract

This study is concerned with the extent of the use of tax planning and its various elements, by companies listed in the Palestine securities exchange for the reduction of their tax burden by legal means through the following forms:

1. Tax planning, by the companies listed in the Palestine securities exchange, through utilization of the advantages by the law for income tax.
2. Tax planning, by the companies listed in the Palestine securities exchange, through utilization of the advantages by the law for encouragement of investment.
3. Tax planning, by the companies listed in the Palestine securities exchange, through implementing financial administrative, and accountancy procedures.

The study is also concerned with the measurement of the relationship between these companies and their tax planning through its various elements, in addition to the measurement of variation between averages of use of tax planning among the three preceding parts, and comparing them,

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

with concentration on law for income tax no. (25) of the year1964, and the law for encouragement of investment. (1) of the year 1988.

For achieving this objective, the researcher designed questionnaire consisting of (34) items, and distributed it on the sample of study, which included (26) companies listed in Palestine securities exchange, (12) auditing offices and (10) tax officers.

The researcher arrived at the following conclusions:

1. The study sample showed noticeable agreement and conviction that companies try to utilize the general advantages offered by the law income tax, with the mean score (3.82). Also, a strong relationship was shown between the extend and commitment of the listed company to the general advantages offered by the law of income tax on one side, and the reduction of tax burden on the other.

2. The subjects of the sample tend to agree on that companies utilize, to acertain degree, the advantage .by the law for the encouragement of investment, the mean of the score was (3.55).

3. The subjects of the sample tend to agree on that the company has concern in, and implement, financial, administrative, and accountancy procedures, the mean of the score is (3.76),hence the tax burden is reduced for the companies that are committed to and implement financial ,administrative and accountancy procedures, in accordance with the law in force .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

The study also arrived at many recommendations which are of great use to the companies listed in the financial market in particular, and the joint stock companies in general, regarding the reduction tax burden by legal means.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (٣)

إحصائيات مقارنة نشاط التداول لسوق فلسطين للأوراق الماليه للأعوام ١٩٩٧ – ٢٠٠٣

Trading Activity Comaprison for PSE of the Years 1997-2003

Period	Number of Trading Sessions	Volume	Value (US$)	Number of Trades	Daily Average Turnover Value (US$)	Market Capitalization (US$)	Al-Quds Index
الفترة	عدد جلسات التداول	عدد الاسهم المتداوله	قيمة الاسهم المتداوله (دولار)	عدد الصفقات	المعدل اليومي لقيمة الاسهم المتداولة (دولار)	القيمة السوقية (دولار)	مؤشر القدس
1997	66	10,000,276	25,181,030	1,957	381,531	529,057,368	139.13
1998	100	16,782,498	68,576,347	7,639	685,763	593,664,963	154.98
1999	146	68,892,607	150,243,919	10,625	1,029,068	848,935,775	236.76
2000	211	93,351,075	188,982,443	20,143	895,651	766,018,025	207.62
2001	161	33,456,535	74,528,351	8,205	462,909	722,631,785	195.00
2002	100	18,666,938	45,084,654	4,579	450,847	576,593,466	151.16
2003	223	40,350,788	58,326,445	10,552	58,326,445	650,468,928	179.81

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit